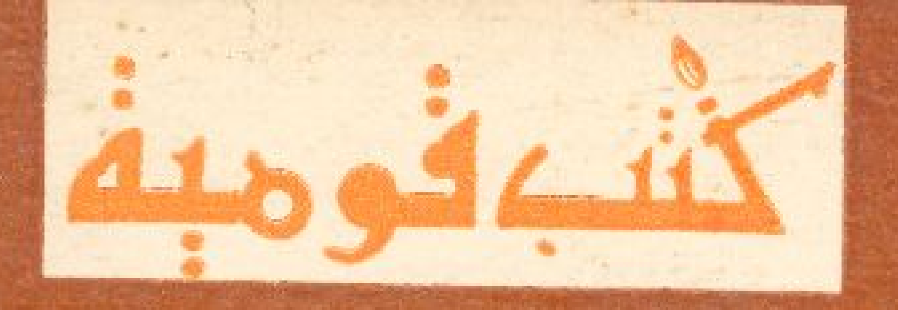


نهر الأردن
والمؤامرة الصهيونية

بقلم
علي محمد علي

لبنان
سوريا
مكان التحويل في المشروع الإسرائيلي
بحيرة طبريه
حيفا
طبريه
البحر المتوسط
نهر الأردن
تل أبيب
عمان
القدس
البحر الميت
أنابيب سحب المياه
غزة
بير سبع
الأردن
الجمهورية العربية المتحدة
صحراء النقب





كتب قومية

نهر الأردن
والمؤامرة الصهيونية

بقلم
علي محمد علي



لا يمكن أن ننسى..

فلسطين !!

جمال عبدالناصر



« أنا بدى أقول حاجة لازم نعرفها كلنا فلسطين سنة ٤٨ لا يمكن تتكرر ابدا تانى .. فلسطين سنة ٤٨ كانت متاجرة سياسية .. احنا كنا موجودين فى فلسطين وكان عندنا اسلحة مالهاش ذخائر وكان الجيش المصرى بيقابل الجيش الاسرائيلى فى ميدان المعركة .. يعنى فى ميدان الشرف والملك عبد الله بيقابل موشى ديان والجيش الأردنى كان بيقوده جلوب .

كل حاجة بنعملها النهارده بتقوى بها بلدنا .. صناعتنا الثقيلة كلها خطوات فى سبيل فلسطين، وبنقول فلسطين طبعا لا يمكن احنا ننساها ولا يمكن أن نتخلى عنها ولكن لا يمكن أيضا أن احنا نعالج موضوع فلسطين بالطريقة اللى اتعالجت بها سنة ٤٨ بالمزايدات والبعد عن المسئولية .. فى سنة ٦٠ فى وقت الوحدة أنا طلبت من مجلس الوزراء وكان فيه سوريين ان احنا نبحث ماذا يمكن عمله من سنة ٦٠ لغاية سنة ٦٤ بالنسبة لاسرائيل وبالنسبة لمشروع تحويل نهر الاردن من الناحية الفنية والسياسية على أساس ترك الناحية العسكرية لتقريرها .. بعد هذا وصلنا فى هذه الايام الى قرارات ..

موضوع تحويل نهر الاردن :

ان الانهار التى تنبع من البلاد العربية ـ لان المياه مياه عربية ـ يجب أن تمنع عن اسرائيل ، نهر الحصبانى اللى بينبع من لبنان ، ونهر بنياس اللى بينبع من سوريا، وأيضا نهر اليرموك اللى بيصب فى المنطقة الاسرائيلية ، وقلنا بعد كده بنبحث النواحى العسكرية ولكن فيه ناس فى هذا اليوم أيضا أرادوا انهم يزايدوا ...... ويعملوا الموضوع مناورات سياسية .. احنا هنا سبيلنا الشجاعة ، بنظهرها حينما يستدعى الموقف

الشجاعة وفى نفس الوقت نعمل .. مادام الميه بتاعتنا بياخدوها.. طيب ليه نسيبها تمشى، فعملية المزايدات عملية جيكشفها الشعب العربى .. يعنى مثلا بتطلع جرايد حزب البعث وتقول ان مصر مش حتشترك فى معركة نهر الاردن الى آخر هذا الكلام .. بنقول ان الكلام ده كلام الشعب العربى عرفه ، والشعب العربى واعى وعارف مين القوة اللى بتحارب ومين اللى بينادى بالقومية العربية عن ايمان ومين اللى بينادى بالقومية العربية عن وعى وفهم .. نادينا بالقومية العربية ، ولما دعا الداعى لليمن بعتنا ٤٠ ألف عسكرى.. فى يوم من الايام كان لنا ٤٠ ألف عسكرى فى اليمن وماتردناش.. ويوم ماجت الرسالة من بن بيللا ، طالب قوات علشان تساعده فى ايقاف العدوان عليه بعد ٢٤ ساعة ردينا عليه ، لان ده طريق الواجب وده الطريق بتاعنا . ما احناش بنقول قومية عربية باللسان وبعدين بنمارسها بعد كده بالمناورات والأساليب السياسية العتيقة .

انا عارف طبعا كل حاجة حصلت فى مؤتمر رؤساء أركان حرب الجيوش العربية أظن كلهم عارفين هذا الكلام ، كل واحد عنده جرنال بيكتب أو محطة اذاعة بتتكلم .. أنا عارف . مش حاقوله النهارده علشان ما أقولش لليهود علشان اليهود مايسمعوش .. عارف كل كلمة اتقالت فى مؤتمر رؤساء أركان حرب البلاد العربية .. وانا فى رأيى ان موضوع بهذا الشكل لايمكن ان يقرر فيه رؤساء أركان الحرب أى شىء .. ده موضوع سياسى قبل ما يبقى موضوع عسكرى .. العسكرية تابعة للسياسة فى هذه الامور حييجى رئيس أركان حرب حيقول انه بيلفوا الناس فى حلقة مفرغة.. وبعدين تطلع الجرائد عبد الناصر بيقول لا مش حنحارب فى نهر الاردن .. وازاى .. ومش فاهم ايه ..وبتاع طب الكلام اللى موجود فى محاضر اجتماعات رؤساء أركان حرب كل واحد ساكت على هذا الكلام .

كل واحد جوه الاجتماع بيقول شىء وبره الاجتماع

بيقول شيء آخر الكلام اللى حصل سنة ٤٨ احنا ما نسمحش انه يحصل مرة تانية اللى حتقولوا جوه بنطلع نقولوا بره .. نقدر نحارب .. بنطلع نقول حنحارب .. ما بنقدرش نحارب .. بنطلع نقول لهم ياناس مابنقدرش نحارب وبنأجل المعركة لوقت تانى.. ماعندناش لفتين عندنا لغة واحدة .. موقفنا بقى احنا هنا فى الجمهورية العربية المتحدة .. احنا فى الجمهورية العربية المتحدة نرى ان اجتماع على مستوى رؤساء الاركان ما ينفعش .. اجتماع على مستوى مجلس الدفاع ما ينفعش .. حتى نجابه اسرائيل اللى اتحدتنا الجمعة اللى فاتت واللى رئيس أركان حربها وقف وقال ان احنا حنحول الميه غصب عن العرب.. والعرب يعملوا اللى يعملوه . باقول انه لابد من أن يتم اجتماع للملوك والرؤساء العرب فى أسرع وقت ممكن بصرف النظر عن الخصام والخناق اللى متخاصمين معاهم ، احنا مستعدين نقعد معاهم واللى متخانقين معاهم.. علشان فلسطين مستعدين نقعد معاهم وبعدين مصر تستطيع فى المواقف التى تستلزم الشجاعة أن تكون شجاعة ، ومصر كانت دائما شجاعة ، وفى سنة ٤٨ لما تخلى عننا الكل وقفنا وحاربنا برضه ، وانا اتحاصرت فى فلسطين فى شمال النقب وماسلمناش.. حاربنا برضه فعدنا نحارب باستمرار علشان هذه الحرب شرف العرب شرفنا شرف بلدنا وشرف جيشنا.

مصر على استعداد أن تقوم بواجبها كاملا .. اخوتنا اللى فى اليمن بنجيبهم .. بنعوز قوات ثانية.. بنعمل أسلحة عندنا .. كل حاجة موجودة . عايزين نتكلم فى موضوع تحويل الاردن ...

اقترح اجتماع للملوك والرؤساء العرب :

أنا اقترح اجتماع للملوك والرؤساء العرب وحابعت للجامعة العربية لتدعو لهذا الاجتماع فى اقرب وقت ممكن .. نقعد نتكلم فى كلام جد ، وبعدين مش

عيب بنطلع نقول والله احنا النهارده ماتقدرش أبدا نستخدم القوة .. وحنقولكم بالصدق وحنقولكم كل كلمة ما نقدرش النهارده نستخدم القوة لأن ظروفنا لا تناسب ، اصبروا علينا ، معركة فلسطين ممكن تكون مستمرة ، ومعركة الأردن جزء من معركة فلسطين أونقول والله احنا قادرين اذا حولوا نهر الاردن حنمنع هذا التحويل بالقوة ولكن مش حنقول كلام جوه فى الاودة ونطلع نقولكم كلام تانى .. أنا عن نفسى : الكلام اللى حيتقال فى الاودة حطلع أقوله كله بره الاودة .

وبعدين ما احناش حنزايد ، ماهواش موضوع مزايدات ، يعنى أنا لا أستحى أبدا اذا كنت ما أقدرش احارب فى أن أنا آجى أقولكم ما اقدرش أحارب .... اذا كنت ما أقدرش أحارب واطلع أحارب أبقى بوديكم فى داهية .

أودى البلد بتاعتى فى داهية ، حا اطلع أقامر بالبلد مش ممكن، فأنا مابازايدش فى هذا الموضوع، مستعدين ان احنا نقوم بواجبنا كاملا ...... بنتناسى كل البلاوى وكل القرف اللى شفناه فى الكام سنة اللى فاتت دى ، والخناقات اللى حصلت ، والكلام اللى حصل .. والقدر اللى حصل ، الى آخر هذا وبنقول احنا مستعدين بل يجب .. مش مستعدين يجب .. أن يعالج موضوع نهر الاردن باجتماع يضم أكبر مسئولين فى كل بلد من البلاد العربية . ان القضية مش قضية صغيرة .. القضية قضية مصير .. رؤساء أركان حرب مش حيعملوا حاجة . ولا مجلس الدفاع حيعمل حاجة وده موقفنا من قضية نهر الاردن النهارده .. وان شاء الله بعد فترة بيجى الوقت علشان نقولكم ايه موقفنا من قضية فلسطين ومن اغتصاب اسرائيل لفلسطين .. والله الموفق والسلام عليكم ورحمة الله . »

النقب

هو اصل المشكلة

....

خريطة رقم ـ ١ و ٢ و ٣



يبلغ مجموع مساحة النقب (١٢٫٥٧٦٫٠٠٠) دونم وينقسم من حيث طبيعته الى ثلاثة أقسام :

١ — قطاع الجرف الكبير الواقع الى الشرق من خط تقسيم المياه القائم بين البحر الابيض المتوسط ووادى عربة (الامتداد الجنوبى لمنخفض الاردن — البحر الميت الكبير) .

٢ — القسم المضاد على الجانب الغربى من خط المياه بين البحر الابيض ووادى عربة .

وتبلغ مساحة هذين القسمين كما جاء فى القسم الرابع من بيانات حكومة الانتداب عن النشاط الزراعى فى فلسطين (٩٫٥٧٦٫٠٠٠) دونم .

٣ — اما القسم الثالث فهو السهل الممتد الى الشمال الغربى من فضاء بير سبع وتبلغ مساحته (٢٫٩٠٠٫٠٠٠) دونم ، منها : (١٫٦٤٠٫٠٠٠) دونم قابلة للفلاحة والزراعة .

كتب بن غوريون فى مقدمة كتاب اسرائيل السنوى لعام ١٩٥٦ : « ان النقب هو اليوم نقطة الضعف فى اسرائيل ومصدر الخطر على مستقبلها ، وفى النقب ترسم أيضا أعظم آمال اليهود . ثم يقول : ان دولة اسرائيل الصغيرة لا تستطيع الصبر طويلا على وجود صحراء النقب على وضعها الحالى والتى تشكل نصف مساحة أراضيها ، ذلك ان هذه الدولة ان لم تستغلها ، فان هذه الصحراء ذاتها سترسم النهاية الواضحة لاسرائيل » .

فما اهمية النقب بالنسبة الى اسرائيل ؟ وما السبب فى تركيز جهودها واهتمامها بهذه المنطقة وبهذا الالحاح ؟

السبب الاساسى لهذا الاهتمام والتركيز على النقب من قبل اسرائيل

هو سبب استراتيجي يعتبره العسكريون اليهود مسألة حياة او موت وهنالك بالاضافة الى ذلك سبب سياسى ناتج عن الوضع السياسى العربى والدولى .

السبب الاستراتيجي :

ان كل المخططات الصهيونية تنطلق من بديهية أولية ، هى أن اسرائيل الحالية ليست نهاية بل هى البداية وهى رأس الجسر للتوسع الذى تتطلبه استيعاب المهاجرين اليهود الجدد الذين يفترض قدومهم اليها .

ونظرة سريعة الى توزيع السكان فى اسرائيل توضح أن الغالبية العظمى تحتشد فى بقعة ضيقة جدا هى الساحل الممتد من حيفا الى يافا وبعمق يتردد بين (١٥ ــ ٢٥) كيلو متر فقط . أما النقب فهو خال تقريبا من السكان وهذا الفراغ فى حد ذاته مصدر خطر عظيم . (أنظر خريطة رقم ١)

لذلك يؤمن اليهود بوجوب تقوية هذه القطعة من الارض العربية المحتلة بما يلى :

١ ــ اقامة الخطوط الدفاعية الحصينة العميقة .

٢ ــ تكثيف السكان والاكثار منهم فى الاجزاء ذات الكثافة القليلة.

والسبب الآخر الذى يضاعف وجه الخطورة فى وضع النقب فى نظر الخبراء اليهود هو كون النقب يلاصق الاقليم الجنوبى من الجمهورية العربية المتحدة ويجاوره وهم يعرفون جيدا ضخامة الامكانيات العربية فى هذا الاقليم . فهم يرون أن الفراغ فى النقب عنصر مساعد للقوى العربية فى حالة الاشتباك الحقيقى اذ أنه يسهل عملية هجوم القوات العربية ويجعلها تخترق صحراء النقب بسرعة لتقف رأسا أمام تحشدات اليهود الحقيقية فى جنوبى يافا وفى بير السبع وفى هضاب القدس وعلى مشارفها .

لذلك يرى العسكريون اليهود انه لا بد من حشد النقب بأكبر عدد ممكن من السكان حتى يقفوا أمام القوى العربية التي يمكن أن تتقدم من الاقليم المصرى وحتى يؤخروا وصولها الى مراكز النقل فى الاراضى المحتلة .

وكما يقول بن غوريون « اعمار النقب والسكن فيه ضرورة مطلقة لسلامة اسرائيل وأمنها .. وان اليهود القاطنين على الساحل لن يطول بقاؤهم اذا لم يرتفع عدد سكان النقب الحالى من شعبنا » .

الهجرة اليهودية :

ان استقدام اليهود الى فلسطين المحتلة هو هدف رئيسي من أهداف اسرائيل . ولتحقيق هذا الهدف فلا بد من ايجاد المكان لاستقبال القادمين وعليه فالنقب الذى يشكل نصف مساحة الارض المحتلة خير مكان يستطيع المهاجرون أن يعيشوا فيه ويعمروه .

الاعتبارات الاقتصادية :

يرى الصهاينة أن مساحة المنطقة المحتلة ضيقة جدا وان اسرائيل فى حاجة ماسة للارض لتزرعها وتزيد انتاجها ودخلها ، وهذا هو السبب الذى يدفع اليهود الى تحويل مجرى نهر الاردن — بقصد استصلاح أراضى النقب الجرداء — كما يدفعهم الى تجميع مياه الامطار وتحويل نهر اليرقون . وليست الزراعة سلاح اليهود الوحيد فى الحقل الاقتصادى . فقد بدأت أعمال مد الانابيب لنقل البترول من ميناء ايلات على خليج العقبة الى بير السبع حيث تقام مصفاة لتكريره ومد خط آخر الى البحر المتوسط .

ان الاقتصاديين اليهود يعتقدون أن هدفهم فى تحقيق الاستقلال الاقتصادى لاسرائيل واستغنائه عن المساعدات الخارجية لايمكن تحقيقه الا اذا تحول النقب الى بقعة انتاج ضخمة ولم يعد أرضا جرداء ميتة .

الدافع التاريخي :

ولهذا الدافع دور فى اهتمام اسرائيل بالنقب .

فاليهود عاشوا فترة في النقب ، ولهم روايات وأساطير تتحدث عن هذه الحقبة التاريخية السحيقة .

قال اخيرا احد المعلقين السياسيين : « معركة النقب هي معركة بقاء اسرائيل » .

ويبدو أن اسرائيل مقتنعة بهذا الرأى تماما .

وهناك اعتبار آخر يجعل اسرائيل تهتم بالنقب وتسعى الى تعميره بكل الوسائل الممكنة ، هذا الاعتبار هو أن امتداد النقب يتصل بالبحر الاحمر فى خليج العقبة وهو بذلك منفذ هام لاسرائيل للاتصال بنصف الكرة الجنوبى وخاصة افريقية وآسيا . ولذلك فقد أقامت اسرائيل على خليج العقبة ميناء كبيرا هو ميناء ايلات واهتمت بجعله ميناء هاما ترسو فيه السفن الآتية من افريقية ومن الشرق الاقصى . وتخرج منه البضائع الاسرائيلية الى دول افريقية ودول الشرق الاقصى . بل أنها رسمت ضمن مخططها أن تنافس قناة السويس بمد خط لانابيب البترول من ايلات الى ميناء اسدود على البحر الابيض المتوسط يكون عوضا وبديلا عن قناة السويس ، وسنترك صحيفة كريتسان سيانس مونتور الامريكية تحدثنا عن العقبة وايلات حيث كتبت فى عدد أول أكتوبر سنة ١٩٥٥ تحليلا عسكريا لمطامع اليهود فى خليج العقبة . وكاتب المقال الكابتن «فردريك أوليفر» أحد رجال البحرية الامريكية المتقاعدين ، وفيما يلى أبرز المعلومات والتحليلات التى جاءت فى هذا المقال :

للتصريحات الاسرائيلية على لسان وزير الدفاع ورئيس الوزارة المقبل دافيد بن غوريون عن عزم اليهود على شق طريقهم المائى فى خليج العقبة برغم سيطرة القوات المصرية عليه .. اهمية تكشف عما يضمره مستقبل الصراع العربى اليهودى من أخطار وخفايا .

والعقبة (أو بالاحرى الجزء اليهودى منها المسمى ايلات) تؤلف هدفا عسكريا وتجاريا وسياسيا بالغ الاهمية فى مستقبل اسرائيل فى الشرق، فهى تود أن تعزز الناحية التجارية لميناء ايلات ليزيد من مستقبل طموح اسرائيل التجارى للتوسع فى المعاملات التجارية مع القارة الافريقية ودول آسيا الصديقة لها .. واسرائيل تود أن تزيد من قوة الارتكاز العسكرى فى جنوب النقب ازاء النفوذ والمصالح المصرية هناك .

واسرائيل تهدف من تنمية ارتكازها فى العقبة الى أن تبقى الى الابد وتدا فى صميم نقطة الارتكاز الجغرافى الذى بين مصر والمملكة العربية السعودية والاردن .

ويرجع اهتمام بريطانيا بهذا الخليج الى السنوات التى أخذ الوعى القومى المصرى يشتد فيها لاجلاء القوات البريطانية عن أرض مصر . وقد ازداد هذا الاهتمام بميلاد اسرائيل واتجاه الشعب فى الاردن الى التحرر من النفوذ البريطانى العسكرى ، والى جلاء بريطانيا عن قناة السويس والى الحركات القومية التى تزداد حدتها فى القطاعات المنسية من جنوب جزيرة العرب المعروفة بالمحميات ـ ومنها عدن وباب المندب .

ولا يجارى بريطانيا فى اهتمامها بالعقبة الا اسرائيل . فقد كانت خطط القيادة الصهيونية ـ منذ أن رسمت أهدافها فى فلسطين ـ ترى فى العقبة هدفا رئيسيا . فلم يكن تسرب القوات اليهودية فى عام ١٩٤٨ الى مياه العقبة فى غفلة عن رقابة القوات المصرية خلال معركة فلسطين الا تحقيقا لذلك الهدف . وهناك عدد وافر من الخبراء اليهود الذين تفرغوا منذ أكثر من عشرين عاما لجمع المعلومات عن العقبة وجعلها هدفا رئيسيا للتجمع اليهودى . ومن هؤلاء الخبراء المستر (ايلات) سفير اسرائيل ببريطانيا الذى بلغت به الحماسة الى أن استبدل اسمه الشرعى باسم يحمل الاسم اليهودى « ايلات » (وكان اسمه الياهو عماسون فأصبح الياهو ايلات) .

والعقبة بأكملها عطفة مائية متفرعة من البحر الاحمر (وهو بحر عربى اسلامى تحده دول تراثها الثقافى والروحى والتاريخى عربى اسلامى) وهذه العطفة المائية تحيطها أرض عربية فى مساحتها الكبرى . فهى تحد الناحية الشرقية الجنوبية من شبه جزيرة سيناء المصرية، وأقصى الطرف الشمالى الغربى لساحل المملكة العربية السعودية . فحق السيادة على المياه الاقليمية فى الخليج هو لمصر والمملكة العربية السعودية، وللاردن حق آخر اذا اعتبرنا الصمت الذى آثرته الدولة السعودية اختياريا ازاء شقيقتها الاردن . وليس الوتد اليهودى فى ميناء ايلات الا فسحة صغيرة من الارض ولا تتجاوز مياهها الاقليمية مرمى حجر فى صميم الخليج . وهذا وجه الخطورة فى مطامع اسرائيل فى هذا الخليج العربى .

وطول الخليج ٩٦ ميلا يمتد الى اتجاه شمالى وشمالى شرقى . واتساع الخليج يتردد بين ٣ أميال (فى أضيق نطاقه) الى ١٥ ميلا فى أوسعها .

وعمق مياه الخليج كبير فى معظم أجزائه : اذ يبلغ حوالى ٧٠٠ قامة بحرية فى بعض الاماكن .



مشكلة المياه

في فلسطين المحتلة ..

....

خريطة رقم ٤



تحتل مسألة المياه مكانا بارزا فى تفكير الصهاينة ، وقد كان هـذا الموضوع شغلهم الشاغل .. قبل قيام اسرائيل وبعد قيامها . وتتركز أهمية هذا الموضوع بالنسبة للعالم العربى فى أن مسألة المياه لها صلة مباشرة بالهجرة اليهودية الى فلسطين من قبل ، ثم اسرائيل الآن ، ولذلك سنعرض بعض ما جاء فى كتاب « سياسة الارض فى فلسطين »

Land policy in palestine لمؤلفه جرانوفسكى ففيه دراسة مسألة المياه قبل قيام اسرائيل ، وهو يلقى فيه أضواء على أهمية هـذه المسألة : ففى الفصل الذى عنوانه « الأرض والمـاء فى فلسطين » كتب يقول :

« تسقط على فلسطين مقادير متنوعة من الامطار وذلك على عكس البلاد المجاورة لها والتابعة للمنطقة نفسها . اذ تسقط عليها أمطار قليلة أو كثيرة فى طول البلاد وعرضها ، فمن ٩٦٠ ملليمتر فى صفد أو ٨٣٤ ملليمتر فى ياجور وذلك فى المناطق الشمالية وهى أغنى المناطق من حيث الامطار .. الى ٦٩ ملليمتر و ٨٦ ملليمتر فى صحراء النقب فى أريحا .

وبالاضافة الى ذلك لا يسقط المطر طول السنة ، ولكنـه يسـقط فقط فى بعض الشهور .

وليس هناك كثير من المياه على سطح الارض سواء كانت مجـارى أو ينابيع ماعدا بعض الانهار القليلة التى يجرى ماؤها طول السنة مثل نهر الاردن واليركون وزرقا وروبن وفالك . والانهار الاخرى تجف فى الصيف ولو أن الميـاه تجرى فيها خلال فصل المطر .

ونعتقد ـ بناء على الارقام التى استطعنا الحصول عليها ـ ان حجم المياه يبلغ نحو ٤٨٫٥٣٠ مترا مكعبا فى الساعة .

وهناك ينابيع المياه وعددها ٢٥ فى فلسطين ، ويخرج منها ماء يقدر بحوالى ٣٣٫٩٨٠ مترا مكعبا فى الساعة .

وبالاضافة الى ذلك هناك ينابيع المياه المالحة وهى تنتج حوالى ١٨٫٣٦٠ مترا مكعبا فى الساعة • وبالرغم من أن ذلك حجم ضئيل بالنسبة لمساحة فلسطين التى تبلغ ١٢٫٧٤٢ كم وهى أرض فقيرة فى المياه فان لهذه المياه قيمة لا تقدر للبلاد . ولقد نمت القرى المجاورة للينابيع وكبرت ، وأفضل المناطق المزروعة هى القريبة من الانهار وهى مجاورة للمدن التى تحتوى على الينابيع والتى تزرع فيها الاراضى الصالحة للزراعة .

ووجود المياه يحدد طبيعة الزراعة والمياه تقرر مدى نجاح الزراعة وتقوم زراعة الموالح فى المناطق التى فيها المياه بكثرة ، ونقص المياه يشكل مشكلة اقتصادية ، واسرائيل تعتمد بصفة رئيسية على الزراعة ومن الممكن تنمية هذه البلاد اذا تحسنت وسائل الرى بها •

واستغلال المياه فى فلسطين فى الماضى كان امرا غير منظم • فلم يكن هناك استغلال بالمعنى المفهوم بحيث يفاد من كل مصادر المياه الموجودة وزاد من ذلك ان مصادر المياه فى البلاد لم تكن قد اكتشفت كلها بعد. وكان السائد ان مصادر المياه تحت الارض فى مناطق قليلة فى فلسطين فقط . وهذا يوضح لماذا قامت الزراعة فى مناطق محدودة (وهى زراعة أنواع المحصولات التى تتطلب مياها وافرة) والسبب نفسه يوضح لماذا أقيمت مستعمرات فى الجليل الأعلى والجليل الاسفل فى وادى جيزريل Jesreel بصفة أساسية على الزراعات التى يؤدى فيهما الرى دورا فرعيا .

ولقد حدثت تغيرات كثيرة فى هذه الناحية بمرور الوقت . ويرجع ذلك الى الدراسات التى قام بها عدد من اليهود عن أحوال المياه فى فلسطين . ولقد كانت للمستوطنين الأوائل تجارب عدة فى المدة التى سبقت الحرب العالمية الاولى وفى خلال الحرب نفسها . وقد كانت تجارب أساسها المعلومات العملية أكثر من البحوث نفسها . وكذلك كانت ملاحظات الخبراء الزراعيين لجمعية **Palestine Jewish Colonization Associatio** واختصارها : **PICA** وبعض الجمعيات اليهودية الاخرى .

وبعد سنة ١٩٢٠ فى الوقت الذى بدأ فيه العمل على نطاق واسع بدأ البحث العلمى للاحوال الجغرافية والهيدرولوجية (القوى الكهربية المائية) ليس على أساس مجهودات افراد قلائل ولكن على أسس منظمة معينة وتدخلت عوامل كثيرة هنا . فلقد أحضرت حكومة فلسطين خبراء للبلاد كانوا قادرين على أن يواصلوا عملهم بالبحث المنظم الهيدرولوجى . وكذلك أخذت الجامعة العبرية على عاتقها بعض الاعمال العلمية . وكانت أيضا محطة التجارب الزراعية التابعة للوكالة اليهودية فى رحبوت Rahavot تقوم بمحاولة فى كيمياء التربة وكذلك بالنسبة للمشاكل العملية للرى ، وبدأ فى الوقت نفسه بحث متسع هائل عن المياه ، وحفرت الآبار فى مناطق عدة .

وبمرور الزمن تكونت جماعة من الاخصائيين استطاعت الحصول على معلومات ضخمة عن طريقة حفر الآبار فى فلسطين . وأصبحت الآبار تحفر على أساس الطرق العلمية وعلى أساس نتائج دراسات الاحوال الجغرافية فى فلسطين وأخيرا تحسن فن حفر الآبار وأصبح الحفر يتبع الطرق الصحيحة ويأتى بالنتائج الباهرة فى فلسطين .

وكان التخفيض فى تكاليف الحفر دافعا للقيام بمحاولات جديدة وأصبح البحث عن المياه شاملا كل البلاد ، وزاد عدد الآبار زيادة ملحوظة وتعتمد أهمية المياه أو الارض فى مرحلة الاستقرار على مساحة الارض الموجودة وسهولة الحصول على المياه .

وهكذا فى الحالات التى فيها مساحة كبيرة من الارض ولكن المياه فيها قليلة فان الطريقة التى تتبع هى استغلال الارض استغلالا كبيرا ، وليس من المجدى فى ذلك الحين أن نضيع الكثير من الوقت لنكتشف مصادر مياه تحت الارض . واستغلال مصادر المياه التى تحت الارض ممكن فقط عندما تكون امكانيات الارض والمياه الموجودة فوق السطح قد استغلت استغلالا كاملا وفى فلسطين لم تكن مياه السطح قد استغلت استغلالا كاملا .

ولقد كان استغلال مصادر المياه التى فى جوف الارض قليلا وذلك يرجع للتكاليف الباهظة التى يتكلفها استخراج المياه . ونتيجة لزيادة عدد السكان والمطالب المتزايدة التى تحتاج اليها المزارع سارع المسئولون فى فلسطين باستخدام مصارد المياه التى فى جوف الارض حتى أصبحت حصيلتها فى وقت قصير أحد الاعمال الهامة فى الزراعة .

وفى بلد يتحتم عليه ان يوجد مكانا لاكبر عدد من المهاجرين تصبح كل المقدرات التى تزيد من قدرتها على الاستيعاب عوامل اقتصادية فى المرتبة الاولى من الاهمية .

ونتيجة لذلك فان أهمية المياه فى اقتصاد فلسطين أصبحت أعظم واضخم ، وأمداد فلسطين بالمياه الكافية هى مشكلة البلاد الرئيسية .

وتحتاج فلسطين ، بالنظر الى اهمية المياه بالنسبة لاتساع مقدرتها على الاستيعاب ، الى سياسة للمياه ، ويجب أن توجه هذه السياسة الى المصلحة العامة وزيادة قواها البناءة ، ويجب التفكير جديا فى هذه السياسة وأن تتخذ الاجراءات السلبية والايجابية لتتمكن السلطات فى البلاد من تنظيم الاستيطان كما يجب أن تعهد السلطات أولا الطرق لمنع اساءة استعمال المياه التى تضر بالمصالح الزراعية ومصالح سكان المدن .

ويجب أن يتم توافر المياه بطريقة تمكن السلطات التى تتعهد بالزراعة والاستيطان من وضع نظام لاستغلال المياه تلائم حاجات الزراعيين وبرامج الاستيطان .

وهناك حاجة شديدة الى الاكتشاف المنظم لكل موارد المياه فى فلسطين وكشف موارد أخرى لم تستغل بعد والحصول على معلومات كاملة للموارد التى اكتشفت بالفعل . ان تركيز الجهود وتنظيمها بصورة مركزية قوية واحدة سيجعل من الممكن النهوض بدراسة الثروة المائية وبالاضافة الى اكتشاف موارد جديدة للمياه يجب أن تعالج مشكلة الرى الكافى .

ومن الواضح أننا نحتاج الى موارد مالية كثيرة للقيام بعمليات حفر الآبار فى المناطق المحلية وليس هناك الا مصلحة حكومية هى التى تستطيع أن تتعهد بهذا العمل . ولذلك يجب على الحكومة أن تقوم بدور هام فى هذا الشأن .

والعمل الذى يلى البحث فى الاهمية هو التنظيم المناسب لكل المشاكل القانونية المتعلقة بالمياه . وليست مهمة الحكومة الفلسطينية وحدها وضع سياسة سليمة للمياه ولكنها ايضا مهمة الهيئات التى تختص بالاستيطان اليهودى : فتجب اعادة تصحيح وجهة النظر السائدة الآن بخصوص الصندوق القومى اليهودى .... فعندما ترك الصندوق المهمة

المباشرة الخاصة بالاستيطان ترك كذلك اكتشاف امدادات المياه ، وهي المهمة التي كانت من اختصاصه في الفترة التي تبعت الحرب العالمية مباشرة وكان السبب في ذلك انه من المفروض أن يقوم الصندوق ببعض الأعمال الخاصة بالاضافة الى شراء الارض وبجانب كل هذه الاجراءات التي قامت الحكومة بجزء منها فان المستقبل يجب أن يشاهد سياسة أكثر نشاطا بالنسبة للمياه ومن الطبيعي أن ننظر الى المياه كجزء من الاستيطان وكذلك يجب أن تستمر الوكالات الخاصة بالاستيطان في الاشراف على مسألة المياه .

وفي الفصل الخاص « بشراء الأراضي » تعرض نورمان بنتوتش Narman Bentwich لمسألة الزراعة وصلتها بالهجرة اليهودية الى فلسطين وذلك في كتابه « بعث اسرائيل » ومنه نستطيع أن ندرك الصلة بين الهجرة وتوافر المياه وهي صلة غير مباشرة اذ تؤثر المياه في الطاقة الزراعية لفلسطين ، وهذه الطاقة الزراعية بدورها تحدد مقدار الهجرة التي يمكن استيعابها ، وهكذا نستطيع أن نقول : « ان كمية المياه المتوافرة تتناسب تناسبا طرديا مع عدد اليهود الذين يمكنهم استيعابهم » .. فقال :

« لقد جذبت المدن غالبية المهاجرين لأسباب كثيرة أولها يرجع الى التكوين الاجتماعي للمهاجرين ، فقد جاء الى البلاد رأسماليون يهود لم يكن في مقدورهم القيام بأعمال الفلاحة الشاقة . والفرق بين الاجور الزراعية والأجور المدنية فرق لايستهان به يسمح للعامل المدني بمستوى أعلى من زميله العامل الزراعي . وأخيرا فان حياة المدينة بكل وسائلها المهيئة للراحة لا تقارن بحياة الريف .

هذا التركيز في المدينة كاد يؤدي الى تطور من جانب واحد ، اي تطور المدينة على حساب القرية . وتكون النتيجة أن تحتل التجارة والحرف والصناعة الأمكنة البارزة في الاقتصاد اليهودي . وهكذا تتكون جماعة يهودية متوازنة اقتصاديا تكفي حاجاتها على قدر الامكان بانتاجها الذاتي . وان خطر مواصلة تلك الظروف في فلسطين يهددنا كثيرا اذ سيصبح تكوين اليهود في فلسطين مشابها لتكوين اليهود في المهجر حيث لم تكن الفلاحة والزراعة ضمن الميادين الاقتصادية التي يعمل بها اليهود .

ويجب الا نسمح لتلك السياسة أن تسود في فلسطين . فلسطين

يجب ألا تصبح مهجرا ثانيا ، ولهذا السبب فان أول مطلب هو توزيع مهني متوازن ، وتغيير جذري لتكويننا الاجتماعي .

ويجب أن تكون الزراعة لهذا السبب جزءا هاما من الاقتصاد اليهودي في فلسطين والوصول الى ذلك الهدف هو فى الحقيقة المهمة الرئيسية للحركة الصهيونية كما يجب أن توجه كل نشاطنا لتحقيق هذا الهدف .

والصهيونية اليوم تطلب اتساع نطاق الزراعة اليهودية ونتيجة لذلك فان الحاجة ماسة لمساحات أكبر من الارض . وفى المستعمرات الزراعية كان اليهود ينقسمون قسمين : اما جماعات اليهود المعدمين تماما والذين استوطنوا الارض وليس معهم شيء على الاطلاق واما أعضاء الطبقة الوسطى بوسائل محدودة تماما والذين هم فى حاجة ماسة الى مساعدة الجماعة ولكن بدرجة أقل . وكانت المنظمة الصهيونية « كيرن هايسود » تتولى عملية استيطان هؤلاء اليهود ومدهم بالأدوات اللازمة : ولكن كان العمل الشاق هو ايجاد طبقة يهودية زراعية تقوم بالفلاحة وايجاد الرجال والنساء المستعدين لأن يهبوا أنفسهم ماديا وروحيا للحياة الزراعية . ولم يوجد بين هذه الطبقة أولئك الذين يملكون رأس المال .

وبالرغم من أن عدد العمال المأجورين فى الزراعة ليس كبيرا ومعظمهم مؤقتون أو عمال موسميون فان وجودهم يثير عددا من المشاكل الجديدة : أولها : ذلك المبدأ القائل بأن كل العمل فى أرض الصندوق القومي اليهودي يجب أن يقوم به اليهود » .

من هذا الذى كتبه جرانوفسكى وهو كاتب يهودى يعتبر مرجعا فى مسألة الارض والزراعة وما كتبه نورمان بنتوتش ندرك أهمية المياه بالنسبة لأهداف الصهيونية . وندرك لماذا تحاول اسرائيل جاهدة أن تحول مجرى نهر الاردن ولماذا يساندها الاستعمار الغربى فى هذا السبيل .

ولما كانت مسألة المياه بالنسبة لاسرائيل مسألة تمس الكيان العربى كله وتهدده رأينا لذلك أن تستعرض باسهاب كل ما كتب فى هذا الموضوع وكل ما قيل من آراء حوله .

قبل أن يطأ اليهود ارض فلسطين درسوا جغرافيتها الطبيعية وأنواع أراضيها وجبالها وصحراواتها ومصادر المياه فيها فتبين لهم أن

معظم المياه ومصادرها فى المنطقة الشمالية الشرقيـة منها وفى الاراضى اللبنانية والسورية المتاخمة لها . وان الاقسام الوسطى والجنوبية من فلسطين ولا سيما صحراء النقب التى تبلغ مساحتها نحو ١٣ مليون دونم (أى نصف مساحة اراضى فلسطين) اكثرها محروم من المياه بوجه عام وان قسما ضئيلا منها كساحل يافا ـ غزة والمنطقة الوسطى تجرى فيه مياه نهر العوجا اليركون الذى يصب فى شمال تل أبيب أما القسم المحروم فيحتاج على حسب تقرير الخبراء العالميين الى أربعمائة مليون متر مكعب. والمشروعات المدروسة تؤمن لاسرائيل ٣٩٤ مليون متر مكعب وفى طليعة المياه العربية التى يطمع اليهود فى الاستيلاء عليها نهر الليطانى ونهر الحصبانى اللبنانيان .

ان نهر الاردن هـو النهر الرئيسى فى فلسطين وتتجمع مياهه من مصادر وروافد فى الاراضى اللبنانية السورية وتنحدر سيولها الى الاراضى الفلسطينية شمالى سهل الحولة المتاخم للاراضى اللبنانية السورية . ومن تجمع هذه المياه فى المنطقة المذكورة سابقا يتشكل نهر الاردن الذى يشق طريقه عبر سهل الحولة مخترقا بحيرته (التى جففتها اسرائيل الآن) منحدرا الى بحيرة طبرية ثم يخرج منها فى قسمها الجنوبى على مقربة من سمخ بفلسطين فيلتقى بنهر اليرموك المتدفقة مياهه من الاراضى السورية فتصب فى الاردن الذى يستمر منحدرا عبر أراضى الغور الى البحر الميت .

وقد طمع اليهود فى هذه المياه منذ أكثر من مائة عام كما تبين من الدراسات التى قام بها بعض زعماء اليهود لمسألة المياه فى فلسطين وكيفية استصلاح أراضى الجنوب والنقب وريها ، وفى عام ١٨٧٣ قامت الجمعية العلمية البريطانية بدراسة مسألة أراضى فلسطين ، ومياهها وبعثت وفدا من العلماء والخبراء الى فلسطين وصحراء النقب وسيناء لهذه الغاية ، وقال الوفد حينئذ : انه بالاستطاعة رى أراضى الجنوب اذا امكن توافر بعض المياه التى فى شمالى فلسطين لهذا الغرض .

وقد نشر جنرال (تشارلز وارن) ـ وكان أحد أعضاء الجمعية المذكورة ـ كتابا فى عام ١٨٧٥ عن فلسطين وأراضيها قال فيـه : « انه بالاستطاعة اسكان خمسة ملايين نسمة فى أراضى فلسطين والنقب » (كتاب أرض الميعاد ـ باللغة الانجليزية ـ صفحة ٦٥) ولما بدأ اليهود فى عهد الدولة العثمانية يهاجرون الى فلسطين حرصوا على أن يحصلوا على أراضى فى الشمال الشرقى من فلسطين ليكونوا قريبين من مصادر مياه

الاردن بغية الاستيلاء عليها في المستقبل ، وكانت من اقدم المستعمرات التي بناها اليهود في فلسطين تلك المستعمرات التي اقاموها في الشمال مثل المطلة والجاعونة (روشبينا)ومشمار هياردن و (فيك) ومستعمرات اخرى انشئوها في سهل بيسان .

وبعد انتهاء الحرب العالمية الاولى بذل زعماء اليهود جهودا قوية مع زعماء فرنسا وايطاليا والولايات المتحدة الامريكية لاقتطاع فلسطين من بين مجموع الاراضي اللبنانية والسورية واعتبارها وحدة مستقلة عنها سياسيا وجغرافيا ، وسعوا لاقناعهم بتوسيع حدودها الشمالية بحيث تشمل الاراضي التي تنبع منها روافد الاردن والتي يمر فيها نهر الليطاني ذكر (وايزمان) زعيم الحركة الصهيونية في الصفحة ٣٦٠ من مذكراته Trial and Error انه اجتمع خلال فترة انعقاد مؤتمر السلام في باريس بجنرال (جورو) ومسيو دي مونزي لمحاولة اقناع جورو بأهمية نهر الليطاني . وفي هذا دليل قاطع على طمع اليهود في الليطاني .

ومع أن الاراضي المذكورة لم تضم الى فلسطين ولم تدخل ضمن حدودها فان اليهود واصلوا السعي لبلوغ هذه الامنية ونجحت المساعي التي بذلوها بالتعاون مع الحكومتين البريطانية والفرنسية في تعديل حدود فلسطين الشمالية عام ١٩٢٢ ـ ١٩٢٣ فأدخلت ضمن حدود فلسطين بعض الاراضي السورية القريبة من نهري بانياس والحصباني ، وكذلك بعض القرى اللبنانية القريبة من نهر الليطاني مثل صلحا وهونين والمنصورة وطربيخا .

واستمر اليهود في بذل الجهود والمساعي للسيطرة على المياه العربية في فلسطين ومصادرها في الاراضي السورية واللبنانية وقد نجحوا فيما يلي :

(ا) حصل اليهود في عام ١٩٢٦ من الحكومة البريطانية على امتياز لمدة سبعين عاما لاستغلال مياه نهر الاردن واليرموك وانارة فلسطين بالكهربا وهذا المشروع هو المعروف (بمشروع روتنبرج) .

(ب) حصل اليهود من الحكومة البريطانية ايضا على امتياز لاستغلال نهر العوجة بالقرب من يافا .

(جـ) استطاع اليهود شراء امتياز الحولة قبيل الحرب العالمية الثانية وخلال الحرب العالمية الثانية بذل اليهود جهودا مضاعفة لشراء الاراضي في المنطقة الشمالية الغربية من الحدود السورية ـ اللبنانية ـ

الفلسطينية وركزوا جهودهم بصورة خاصة على شراء أراضى البطيحة ولكنهم فشلوا فى ذلك .

ومن الناحية السياسية شدد اليهود ضغطهم على الحلفاء للاسراع فى انشاء الدولة اليهودية وتوسيع حدود فلسطين الشمالية حتى تشمل نهر الليطانى .

وقد أعلن (ونستون تشرشل) رئيس الوزارة البريطانية حينئذ رسميا فى مجلس العموم فى خريف سنة ١٩٤١ « ان اليهود طالبوا الحكومة البريطانية رسميا بأن تطلق أيديهم فى فلسطين كلها وأن يضم اليها جنوبى لبنان الذى يجرى فيه نهر الليطانى وذلك مقابل وضع اليهودية العالمية جميع طاقتها وامكانياتها فى خدمة بريطانيا وحلفائها خلال الحرب العالمية الثانية » وأعلن تشرشل أن ظروف الحرب لم تشجع الحكومة على أن تنظر الى هذا الطلب اليهودى بعين الاعتبار .

مصادر المياه فى اسرائيل :

تقدر كمية المياه السنوية فى اسرائيل بـ (١٢٠٠٠) مليون مترمكعب يضيع منها بالبخر سنويا أكثر من النصف ولذلك سنقتصر فى حديثنا على (٣٠٠٠) مليون متر مكعب تتكون من المصادر الآتية :

مياه الانهار	١٧٠٠	مليون متر مكعب
المياه الجوفية	٧٠٠	مليون متر مكعب
مياه السيول	٦٠٠	مليون متر مكعب
المجموع	٣٠٠٠	مليون متر مكعب

ان الطاقة المائية القريبة من الحقيقة فى اسرائيل تبلغ حوالى(١٨٠٠) مليون متر مكعب من الماء ، وهذه الكمية فى حالة استغلالها للرى كافية لرى مليونى دونم من الاراضى . اما كميات المياه التى أفادت منها اسرائيل فى عام ١٩٥٧ فانها لم تتجاوز (١٠٧٠) مليون متر مكعب موزعة كالآتى:

١ ــ مياه الانهار الداخلية	٢٥٠ مليون متر مكعب
٢ ــ مياه الاردن واليرموك	٣٥٠ مليون متر مكعب
٣ ــ المياه الجوفية	١٥٠ مليون متر مكعب
٤ ــ مياه الأمطار والفيضانات	٣٥٠ مليون متر مكعب
٥ ــ المياه المرتدة	١٧٠ مليون متر مكعب
المجموع	١٠٧٠ مليون متر مكعب

وهذه المياه لم تستخدم كلها للري ، فهناك ٢٥٠ مليون متر مكعب للشرب ونحو ٣٠ مليون متر مكعب لتربية الأسماك و ٢٠ مليون متر مكعب للصناعة وغيرها أما باقي المياه المخصصة للري فانها لم توزع بطريقة فنية ولم تستخدم لري مساحات بعيدة عنها ، كما ان مياه الامطار والمياه المرتدة والجوفية لم تستعمل للري استعمالا فنيا .

وترمي برامج استثمار المياه في اسرائيل ــ ومن أهمها مشروع تحويل مجرى نهر الاردن ــ الى الحصول على (١٨٠٠) مليون مترمكعب من المياه سنويا يتم تأمينها بموجب المصادر الآتية :

١ ــ نهر الاردن	٥٠٠ مليون متر مكعب
٢ ــ ينابيع المياه شرق بحيرة طبريا وجنوبها	١٥٠ مليون متر مكعب
٣ ــ ينابيع المياه غرب طبريا وجنوبها	٣٥٠ مليون متر مكعب
٤ ــ المياه الجوفية	٤٥٠ مليون متر مكعب
٥ ــ مياه السيول	١٠٠ مليون متر مكعب
٦ ــ مياه المصارف والمصانع التي يمكن استغلالها ثانية	١٥٠ مليون متر مكعب
٧ ــ مياه تعود الى باطن الارض من مياه السقي في السهل الساحلي	١٠٠ مليون متر مكعب
المجموع	١٨٠٠ مليون متر مكعب

وقد بدأت اسرائيل بتنفيذ مشروعات المياه الرامية الى تحقيق هذه الغاية وتمكنت في نهاية عام ١٩٥٩ من الحصول على ١٢٠٠ مليون متر مكعب من المياه وذلك مقابل ٢٥٧ مليون متر مكعب عام ١٩٤٨ .

الأنهار فى اسرائيل : (أنظر خريطة رقم ٤)

١ ـ نهر الاردن :

يعتبر نهر الاردن من مصادر المياه الرئيسية فى فلسطين المحتلة وتشكل طبيعة الارض بحيرتين هامتين وهما بحيرة طبرية والبحر الميت (وكان هناك بحيرة الحولة الا أنها جففت) ويبلغ طول نهر الاردن ٢٥٢كم ، منها ١١٨ كم من الاراضى الاسرائيلية تمتد من منابعه فى سوريا ولبنان الى جنوبى بيسان عند خط الهدنة الاردنية الاسرائيلية ، ويتكون نهر الاردن من قسمين :

(أ) نهر الشريعة :

ويطلق هذا الاسم على النهر قبل دخوله بحيرة طبرية ويتشكل من الروافد الآتية :

ـ بانياس : وينبع من بلدة بانياس فى السفح الجنوبى الغربى لجبل الشيخ فى أراضى الاقليم السورى .

ـ الدان : وينبع من تل قاضى فى القسم المحتل من فلسطين .

ـ الحصبانى : وينبع من لبنان من جبل حرمون .

وتلتقى هذه الينابيع الثلاثة معا على بعد ١٤ كم شمالى منطقة الحولة مشكلة نهرا واحدا هو نهر الشريعة .

(ب) نهر الاردن :

ويطلق هذا الاسم على النهر الممتد من مخارج بحيرة طبرية حتى مصبه فى البحر الميت ويبلغ طوله ١٩٤ كم وهو كثير التعاريج عميق الوادى مما يحول دون الافادة من مياهه فى الرى ، ولا وجود للمدن والقرى فى هذا القسم لشدة الحر فيه ، وتتفرع منه الروافد الآتية :

ـ اليرموك : ينبع من منطقة حوران فى الاقليم السورى ويصب فى نهر الاردن جنوب بحيرة طبرية ويبلغ طوله ٧٥ كم .

ـ الزرقا : ينبع من بلدة الزرقاء شمال عمان ويصب فى نهر الاردن جنوب بحيرة طبرية ويبلغ طوله ٧٥ كم .

ـ جالوت : ينبع من بيسان فى اراضى فلسطين المحتلة ويصب فى نهر الاردن بالقرب من بيسان .

وسنطلق على النهر بقسميه اسم (نهر الاردن) .

٢ ـ نهر النعامين :

وينبع من جبال صفد ويصب فى خليج حيفا قرب مدينة عكا شمال نهر كيشون وتبلغ غزارته السنوية ٦ر٢٠١ من مليون المتر المكعب بموجب (احصائية عام ١٩٤٧) .

٣ ـ نهر كيشون :

ينبع من جبال الناصرة ويصب فى الشمال الشرقى من مدينة حيفا الى الجنوب الشرقى من الميناء ، وهو نهر قليل المياه ينقطع مجراه فى الصيف وكان يؤلف مستنقعات مؤذية تنتشر فيها الحميات والملاريا وقد بذلت حكومة الانتداب البريطانى جهودا كثيرة لتسوية مجرى نهر كيشون ثم تألفت شركة يهودية نالت امتياز النهر من الحكومة وانشأت له حوض وروافد وأقامت عند مصبه ميناء بحريا يصلح لرسو سفن الصيد .

٤ ـ نهر الحضيرة :

ينبع قسم منه من المنطقة المحتلة وأحد روافده الرئيسية هو نهر (ابونار) القادم من الاردن ، وتصب مياه هذا النهر فى البحر شمال (جيفات أولجا) وقد جرت أعمال لانشاء بركة مياه للافادة من مياه النهر شتاء وهى بركة (جان شموئيل) .

٥ ـ نهر الاسكندر :

وهو غزير المياه شتاء وقليلها صيفا ، تصب مياهه على الساحل جنوب مكمورت .

٦ ـ نهر البركون :

طوله ٢٦ كم ينبع من مساقط جبال السامرة التى تحيط بمدينة نابلس ، وتجتمع مياه النهر فى رأس العين حيث تتصل هناك بينابيع جوفية غزيرة تؤلف اكبر مستودع للمياه فى اسرائيل وهو يمد مدن

تل ابيب والقدس والرملة واللد ويافا وجميع المستعمرات المجاورة بمياه الشرب . وعند مصب نهر اليركون محطة«ريدنج» لتوليد الكهربا وتزويد مدينة تل أبيب ويافا بالقوة الكهربية .

الانهار الشتوية :

فى اسرائيل انهار اخرى صغيرة تعتمد فى مصادر مياهها على الامطار ويجف معظمها صيفا وأهمها :

ـ وادى الحوارث : فى منطقة اراضى قبيلة الحوارث قرب مستعمرة الخضيرة تجرى مياهه شتاء وتفيض على الاراضى المجاورة.

ـ نهر روبين : يصب فى جنوب يافا فى البحر وتسقى منه اراضى روبين المجاورة له .

ـ نهر اسدود : يصب فى منطقة ميناء اسدود جنوب رحبوت ويجرى فى اراضى صفراء لا تفيد منه زراعيا .

خزانات المياه فى اسرائيل : (أنظر خريطة رقم ٤)

فى اسرائيل عدد من خزانات المياه نذكر اهمها فيما يلى:

١ ـ خزان بيت ناطوفا :

وقد أنشىء هذا الخزان فى سهل بيت ناطوفا (البطوف) شمال الناصرة بغية تجميع المياه الواردة من مشروع نهر الاردن وتحويلها بأنابيب الى النقب .

٢ ـ خزان كفار باروخ :

تبلغ سعة هذا الخزان ٧ر٥ مليون م٣ من الماء ويقوم بخزن مياه الرى اللازمة لحقول مرج ابن عامر الشرقية والمركزية . وقد انشئت فى عام ١٩٥٩ محطة ضخ تابعة لهذا الخزان فى مبنى من الاسمنت المسلح يبلغ ارتفاعه ٢٨ مترا وجهزت هذه المحطة بأحدث الآلات الكهربية وهى تستطيع ضخ ٩٠ الف متر مكعب من الماء كل ٢٤ ساعة بدلا من ٥٠ ألف متر مكعب كانت تضخها ثلاث مضخات قديمة .

٣ ـ بركة جان شموئيل :

وهى بركة للمياه تتسع لـ ٥ر١ مليون م٣ من الماء دشنت فى اوائل شهر يناير عام ١٩٥٩ وهى بالقرب من كيبوتس جان شموئيل .

٤ ـ خزان مشمار ايلون :

وهو بالقرب من المستعمرة الغربية من الحدود الاردنيـة وتبلغ سعته (٢٣ ـ ٢٥) مليون متر مكعب من المياه وهذا الحوض جزء من شبكةالأحواض المحليةالتى أقيمت فى اسرائيل وتستخدم مياه هذا الحوض لحاجات رى المناطق الزراعية شرق الرملة ويحول دون الفيضانات فى وادى مصراره فى اجيار هاتكفا ومونتفيورى ونحلات اسحق . ويصلح لتخزين المياه فى جميع فصول السنة ويبلغ ارتفـاع الخـزان ٢٤ مترا واتسـاع قاعدته ١٣٠ مترا وقد انشئت ترعة للمياه الفائضـة تحيط بالخزان على طول ٤٥٠ مترا .

٥ ـ خزان مياه فى القدس (بيت فاجان) :

وهو خزان ضخم يساعد كثيرا على حل أزمة المياه الشـديدة فى القدس وقد انشئت محطة ضخ بجانب الخزان تساعد على ضخ الميـاه فى المنازل واحتفل بتدشين هذا الخـزان بتاريخ ١٨/١١/ ١٩٥٨ وهو يستطيع تصريف ٤٠ الف متر مكعب من المياه يوميا .

٦ ـ خزان نهر شكيمة :

وهو قرب (كبوتس زيكيم) فى النقب الغربى ويبلغ طوله ٣٥٠ مترا ، ويقدر انه يستطيع خزن ٢٠ مليون متر مكعب من مياهالسيول وقد أنشىء هذا الخزان أو السـد فى نهـر شكيمة ، والهدف منه أن يحول دون تدفق مياه الفيضانات فى جبال يهودا وهى نحو ٢٢ مليـون متر مكعب بدلا من انصبابها فى البحـر وتحـويلهـا الى اراضى النقب لتغذية مياه الآبار فى المنطقة .

٧ ـ خزان مياه زهر :

وهو فى النقب الشـمالى قرب مسـتعمرة زوهر التى فى منطقة لاخيش . وقد اتمت شركة (مكوروت) انشـاءه ويسع سبعة ملايين متر مكعب من المياه ويبلغ عمقه ١٦ مترا ، وهو يشغل مساحة قدرها

۱۲۰۰ دونم ، وتستخدم مياه هـذا الخزان لرى الحقـول فى المنطقة الجنوبية وفى النقب الشمالى .

٨ ـ خزان تكوما :

بالقرب من مسـتعمرة تكوما ويتسع لـ ۲۰۰ الف متر مكعب من المياه التى تأتيه من نهر اليركون والنقب .

٩ ـ خزان مياه (جنوبى كيبوتس ساعدا) :

وعلى بعد ۲۰ مترا شمال الطريق العام (غزة ـ بير سبع) . وهذا الخزان عبارة عن بركة مستديرة تبلغ سعتها حوالى ۲۱٥ الف متر مكعب ومصدر مياهه نهر اليركون .

١٠ ـ خزان كفار يروجام :

وهو سد لتخزين مياه سيول الشتاء بقصد الاستثمار فى أعمـال الرى .

مشروعات الرى فى اسرائيل :

يتوقف مستقبل اسرائيل بل معركتها التى تخوضها فى سـبيل البقاء أو الفناء على الاستثمار الكامل للمصادر المائية المتوافرة فى الجزء المحتل من فلسطين ، واهم مصادر المياه فيها هو نهر الاردن وروافده وينبع معظمها من الاراضى العربية المجاورة ومياه الامطار والسـيول والمياه الجوفية .

وقد دلت البحوث والدراسات والكشـوف الهيدرولوجيـة التى أجرتها السلطات الاسرائيلية على أن المصادر المائية الاجمالية فى فلسطين المحتلة تزيد على الحاجة التى تتطلبها مشروعات التنمية بشرط ان تجمع هذه المياه وتخزن وتوزع بصـورة دقيقة ، ولا يسمح بضياع أو هدر اية كمية منها دون فائدة ، وهـذا فى الواقع هو الهدف الذى حددته السلطات الاسرائيلية لخطة الرى الشاملة التى اعدها الخبراء اليهـود بالتعاون مع كبار المهندسين المختصين الامريكيين .

وقد قسم الجزء المحتل من فلسطين من ناحية المصـادر المائية ثلاث مناطق طبيعية :

(أ) المنطقة الشمالية :

وهى التى تحوى فائضا من الماء عن احتياجاتها الحالية .

(ب) المنطقة المتوسطة :

وتتساوى فيها المصادر المائية مع الحاجة .

(ج) المنطقة الجنوبية (صحراء النقب) :

وهى تعانى نقصا شديدا فى الماء والمهمة الاساسية التى تعنى بها الخطة الشاملة للرى هى استخدام فائض مياه المنطقة لارواء المنطقة الجنوبية ، أى نقل مياه الانهر والينابيع والفيضانات من الشمال الى اراضى الجنوب الصحراوية .

وطبقا لهذه الخطة بدأت اسرائيل منذ السنوات الاولى لقيامها فى تنفيذ عدد كبير من المشروعات الثانوية التى يعتبر كل جزء منها من المشروع الاقليمى الشامل للرى وقد انجزت فعلا بعض المشروعات لاستغلال موارد المياه الجوفية والينابيع والامطار والسيول . والانهار .

مياه
وادى الأردن

....

خريطة رقم (٥)



هيدرولوجية منطقة وادى الاردن دراسة المياه

يشكل وادى الاردن القسم الشمالى من حوض البحر الميت الذى يقع فى المنخفض الكبير الممتد من خليج العقبة على سطح البحر الاحمر حتى جبال لبنان ويرتفع نهر الاردن الذى يجرى باتجاه الجنوب فى هذا المنخفض فى منطقة جبل حرمون الى حوالى ٢٠٠ متر عن سطح البحر، وينتهى مجراه فى البحر الميت الذى يبلغ انخفاضه (٣٩٥) مترا عن سطح البحر .

والارض الممتدة فى اعلى الوادى الى شمال بحيرة الحولة (التى جففت) محاطة بتلال عالية . وبين بحيرة الحولة (سابقا) وبحيرة طبرية ، تعلو الارض ، وتنقسم بمجرى النهر العميق . والى الجنوب من بحيرة طبرية يوجد تشابه كبير فى الشكل العام لطبيعة الارض . وتنحدر الارض فى الغور بصورة عامة نحو الجنوب مع ارتفاع بسيط من حافة الغور حتى التقاطع مع التلال اما من الجهة الشرقية فوق الغور فتوجد هضبة واسعة تتخللها وديان ضيقة عند دخولها فى الغور . ومن الجهة الغربية توجد سلسلة من التلال تمتد الى السهول الساحلية ، وتدخل الجداول الى الغور بقنوات طبيعية عميقة .

المناخ :

ان مناخ وادى الأردن يشابه تماما مناخ منطقة البحر الابيض المتوسط ويكون عادة شتاؤه ممطر وصيفه يكون جافا حارا . أما فى التلال والهضاب فيكون الشتاء باردا ويتساقط الثلج بانتظام فى بعض المناطق. وتتردد درجات الحرارة الوسطى فى هذه المنطقة بين ٣٠ درجة فهرانهيت (الدرجة الصغرى) و ١٠٤ درجة فهرانهيت (الدرجة الكبرى) وتهب الرياح من الغرب الى الجنوب الغربى آتية من البحر المتوسط ولها تأثير ضعيف فى فصل الصيف . وتهب احيانا رياح من الجنوب والشرق آتية من الصحراء تكون باردة وجافة فى الشتاء وحاملة للغبار وتكون لافحة فى الربيع .

هطول الامطار :

ان الاختلاف فى كمية سقوط الامطار فى الشمال والجنوب ملحوظ جدا اذ تهطل فى الشمال كميات اكبر بكثير من التى تهطل فى الجنوب. وفيما يأتى المعدل السنوى لسقوط الامطار فى الاقسام المختلفة من المنطقة :

جدول هطول الامطار فى منطقة وادى الاردن

منطقة تصريف المياه	المساحة بالكيلومتر المربع	معدل سقوط الامطار سنويا بالمليمتر
ـ منطقة الاردن العلوية ـ فوق نهر دان	٧٤٠	١٢٠٠
ـ منطقة الأردن العلوية وفوق مصب بحيرة الحولة (سابقا)	١٤٠٠	١٠٠٠
ـ منطقة الأردن العلوية ـ فوق نهر اليرموك .	٢٧٤٠	٧٨٢
ـ منطقة نهر اليرموك	٧٢٥٠	٣٦٤
ـ وادى الاردن ـ فوق جسر اللنبى	١٦٧٣٠	٣٥٤

ويبدو أن الاختلاف فى كميات الامطار السنوية يشابه الاختلاف فى كميات الامطار التى تهطل فى اراضى مشابهة ، وان الكمية السنوية الصغرى لها هى تقريبا نصف المعدل العام ، اما النسبة الكبرى فتقدر بضعف ونصف من هذا المعدل . وتهطل الامطار عادة فى أشهر الشتاء.

المياه المتوافرة فى منطقة وادى الأردن :

يمكن تقسيم مصادر المياه المتوافرة فى منطقة وادى الاردن الى أربعة اقسام :

١ ـ جريان الانهار .　　　　٢ ـ جريان الوديان المستمر

٣ ـ فيضان الوديان .　　　　٤ ـ مياه الآبار الجوفية .

ان القياسات التى أجريت على كميات المياه فى نهرى الاردن واليرموك خلال فترة طويلة ، والتى تحتوى على الكميات القصوى فى السنين الجافة والسنين المطرة تمثل جريان المياه الوسطى اكثر من القياسات التى سجلت فى غضون فترات قصيرة على المجارى الأخرى .

والجدول رقم (١) يلخص تقديرات المعدل السنوى للمياه المتوافرة فى وادى الاردن أخذا بعين الاعتبار المياه الفائضة على اساس الارقام المستعملة وتشير هذه الارقام الى كمية مصادر المياه ، الا انه يجب أن تعتمد فى تحديدها النهائى على اخذ قياسات اخرى .

وتجدر الاشارة الى أنه من الضرورى أن يكون هناك مفهوم واضح لمعنى الارقام المذكورة وطبيعة المياه المتوافرة من الجريان ، اذ انه يمكن لمجموع هذه المياه الفائضة فى احدى السنين ، ان تختلف من نصف الى ضعف المعدل السنوى ، وذلك على حسب كمية هطول الامطار . وهناك ايضا اختلاف فعلى فى الجريان بسبب وجود المياه الفائضة التى تنشأ خلال اشهر الشتاء على سطح الارض فمجموع المياه المتوافرة هو اذن الكمية التى يمكن الحصول عليها سنويا فى المكان المبين دون النظر الى استعمالها ، أما كمية المياه المستعملة من المياه المتوافرة فهى الكمية التى يمكن الحصول عليها عندما تتطلب الحاجة ذلك .

وعندما تكون هنالك خسارة بين مصدر المياه ونقطة استخدامها كما يحدث فى قناة من نقطة التحويل الى الارض المراد ريها ، فان الكمية الباقية هى الكمية السنوية الصافية من المياه التى حولت الى الارض. أما مطالب الرى من المياه فهى اكبر فى أشهر الصيف منها فى بقية الاشهر، وتحدد المياه المستعملة بالمجموع المتوافر خلال أشهر الصيف سواء كان من جريان الانهار الطبيعى أو من كمية المياه الشتوية المخزنة وان القسم من المياه المتوافرة الذى يمكن استعماله فى الرى يتوقف اذن على موقع المياه بالنسبة لمكان استخدامها ومدى تسهيلات التخزين ومكانه جدول رقم (١) .

الجدول رقم (١)

تقرير المعدل السنوى للمياه المتوافرة لمنطقة وادى الاردن

النقطة والروافد	تقدير جريان الروافد بملايين الأمتار المكعبة سنويا	تقدير مجموع الجريان سنويا بملايين الامتار المكعبة
عند المكان المقترح لبناء سد الحصبانى		
المجموع	١٣٠	١٣٠
عند نقطة قرب نهر دان :		
ـ الجريان الآتى من الأعلى	١٣٠	
ـ الجريان الحاصل من تصريف المنطقة المتوسط لنهر الحصبانى	٢٧	
ـ جريان نهر دان	٢٥٨	
ـ جريان نهر بانياس	١٥٧	
المجموع		٥٧٢
عند جسر بنات يعقوب :		
ـ الجريان الآتى من الأعلى	٥٧٢	
ـ الجريان من تصريف المياه فى المنطقة المتوسطة	١٣٠	
	٧٠٢	
ـ خسارة ناتجة عن تبخر المياه من بحيرة الحولة والمستنقعات (قبل التجفيف)	ـ ٦٢	
المجموع		٦٤٠

عند مخرج بحيرة طبرية :

ـ الجريان الآتي من الأعلى	٦٤٠	
ـ الجريان من تصريف المياه في المنطقة المتوسطة	١٩٨	
	٨٣٨	
ـ خسارة ناتجة من تبخر المياه من بحيرة طبرية	ـ ٣٠٠	
المجموع		٥٣٨

عند ملتقى نهر اليرموك :

ـ الجريان الآتي من الأعلى	٥٣٨	
ـ جريان نهر اليرموك	٤٧٥	
المجموع		١٠١٣

عند جسر اللنبي :

ـ الجريان الآتي من الأعلى		١٠١٣
ـ جريان المياه المستمر من الجهة الشرقية		
وادي عرب	١٥	
وادي زغلب	٨	
وادي جرم	١١	
وادي يابس	٥	
وادي كفرنجة	٦	
وادي رجب	٥	
وادي زرقا	٤٥	
وادي شعيب	١٠	
		١٠٥

من الجهة الغربية :

ينابيع بيسان ٦٧

وادى فاريا ٤٥

وادى عوجة ١٥

——— ١٢٧

فيضان من المناطق المتوسطة يمكن الحصول عليه بوساطة منشآت مرافقه

من الشرق ٤٥

من الغرب ٢٩

——— ٧٤

ـ الفيضان والجريان من المنطقة المتوسطة التى لم تحسب ١٦٣

———

١٤٨٢

ـ الاستعمال الحاضر للجريان المستمر (تنقص الكمية من المجموع السابق) ـ ٢٣٢

———

المجموع ١٢٥٠(١)م

عند المصب فى بحر الميت :

ـ الجريان الآتى من الأعلى ١٢٥٠

ـ جريان المياه المستمر

من الشرق : وادى كفرين ١٢

وادى الرامة ٦

——— ١٨

من الغرب : وادى الكلت ٣

ينابيع جريشو ١٥ ١٨

——— ———

١٢٨٦

ـ الاستعمال الحاضر للجريان المستمر (+)

(تنقص الكمية من المجموع السابق) ـ ٣٦

———

المجموع ١٢٥٠

جريان النهر :

ان اهم مصادر ميـاه الري في منطقة وادي الاردن هي نهر الأردن واليرموك وان تسجيل مقدار كمية الميـاه خلال فترة طويلة بعد بحيرة طبرية تماما يعطينا نتائج يمكن الاعتماد عليها عن كمية المياه المتوافرة في هذه المنطقة .

والميـــاه المتوافرة عند ملتقى نهر الأردن بنهر اليرموك مبينــة في الجدول رقم (١) وهي تبلغ (٥٣٨) مليون متر مكعب سنويا للنهر الأول ، (٤٧٥) مليون متر مكعب سنويا بالنسبة للنهر الثاني . كما ان مجموع الكميتين البالغ (١٠١٣) مليون متر مكعب هو معدل الكمية السنوية من المياه المتوافرة وهذه تخضع لتغيرات فصلية وسنوية . وبما انه لا يمكن تحديد تأثير بحيرة طبرية على مجاري نهر الاردن من المعلومات المتوافرة، فقد اعتبرت اختلافات الجريان مشابهة لاختلافات جريان اليرموك غير المنتظم .

وموقع النهرين بالنسبة لبحيرة طبرية وللارض الواقعة في وادي الأردن السفلي ذو أهمية عظمى في تحديد مدى استعمال جريان النهرين في هذه النقطة . وتعد خسارة المياه الناتجة عن التبخر عاملا كبيرا يلعب دورا هاما في مسألة تخزين المياه في البحيرة . وان كمية المياه المتوافرة فعلا هي المعطاة نفسها في الجدول لان مقاييس الجريان أجريت بعد هذا التبخر .

وفي القســـم العلوي من وادي الاردن تدخل الانهار الثلاثة الهامة (بانياس ـ الحصــباني ـ دان) في حوض الحولة غير بعيدة بعضهـــا عن بعض في منطقة عالية . وقد أخذت قياسات جريان الانهار هذه خلال فترة من الزمن مقدارها ٤ سنوات وهي مدة قصيرة لا تعطي دليلا موثوقا به عن معدل الجريان المنتظر .

يتألف نهر الدان من ينابيع تل القاضي وله جريان ثابت بخلاف نهر الحصباني ونهر بانياس . فان جريانهما يتبدل تبدلا كبيرا وعندما قورنت جريانات الانهار الثلاثة مجتمعة مع جريان نهر الاردن عند جسر بنـــات يعقوب . ونهر اليرموك عند مصبه دلت المقارنة على أن الاختلافات السنوية ليست كبيرة .

ان المعدل العام لكمية المياه المتوافرة من الانهـــار الثلاثة المذكورة المعطى في الجدول رقم (١) يقدر بـ (٥٧٢) مليون متر مكعب في السنة .

وان موقع مصدر ضخم للمياه كهذا بحيث تنتقل منه المياه بصورة طبيعية الى أراضي شاسعة الاطراف يجعله ذا أهمية كبرى . ومع هذا فان كمية المياه المستفادة منه قليلة نظرا لقلة المراكز الملائمة لتخزين المياه المطلوبة .

ان قياس المياه خلال ثماني سنوات عند جسر بنات يعقوب يعطي أساسا جيدا لتقدير المياه المتوافرة في هذه المنطقة . ويتبع اختلاف الجريان السنوي في هذه المنطقة اختلاف جريان نهر اليرموك نفسه . وقد ضبط السجل بالمقارنة مع سجل نهر اليرموك ، لاعطاء معدل جريان المياه عند جسر بنات يعقوب لمدة طويلة . ويعزى الاختلاف في كمية المياه المتوافرة عند جسر بنات يعقوب والمتوافرة من الأنهر الثلاثة المذكورة سابقا الى ضياع المياه بالتبخر والارتشاح الذي كان يحصل في بحيرة الحولة والمستنقعات قبل تجفيفها .

يتوقف قسم من المياه المتوافرة الذي يمكن استعماله عند جسر بنات يعقوب على كمية المياه التي يمكن خزنها لتنظيم كميات المياه الفائضة .

متوسط كمية المطر (بالمليمتر) فى كل شهر

المرصد	يناير	فبراير	مارس	ابريل	مايو	يونيه	يولية	اغسطس	سبتمبر	اكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
تل أبيب	١٣٢	٩٩	٢٥	١٩	٢	—	—	—	١	١٦	٦٥	١٤٤
حيفا	١٨٣	١٤٤	٢٤	١٨	٣	١	١	—	—	١٢	٧٠	١٧١
جنين	١٣٠	١٣٦	٢٨	٣١	٢	—	—	—	—	٨	٤٣	١٠٣
اريحا	٣٣	٣٢	٥	٩	٣	—	—	—	—	٢	١١	٣٠
القدس	١٠٤	١٣٥	٢٩	٢٥	٣	—	—	—	١	٦	٣١	٧٤
بيت جال	١٠١	١٠٢	٢١	٢٢	١	—	—	—	—	٨	٤٤	٧٣
غزة	٩١	٨٧	١٧	١٧	٢	—	—	—	—	٨	٣٥	٩١
بير سبع	٤٩	٥٦	١٨	١٠	٣	—	—	—	—	٢	٢١	٤٠
بيروت	١٩١	١٥١	٩٨	٥٦	٢١	٤	٥	٥	٧	٥٣	١٣٥	١٩١
اسكندرية	٥١	٢٤	١١	٣	١	—	—	—	١	٥	٣٣	٥٩

أقصى ما سقط في يوم واحد بالملليمتر

المرصد	يناير	فبراير	مارس	ابريل	مايو	يونيه	يوليه	أغسطس	سبتمبر	اكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
حيفا	٨٠,٦	٥٦	٢٥,٧	٢٦,٤	١١,٣	٤,٣	٨	٢,٣	٣,١	٤٧	٦٦	١٨٣
جنين	٥٦,٣	٦٧,٣	٢٨,٩	٦٢,٣	١٢,١	٢,١	—	١,٨	—	٢٨,٧	٧٠,٦	٥٣,٣
اريحا	٢٦	٣٤	١٦	١٩	٢٥	٠	٢	—	رذاذ	٥,٩	٢٥	٤٠
القدس	٩٩,٨	٨٧,٣	٣٦,٥	٣٦	١٣,٤	١,٣	—	رذاذ	١٠	٢٢	٥٥,٢	٧٦,٦
بيت لحم	٧٨,٨	٦٨,٤	٣١,٧	٢٧,٣	٥,٨	١	—	رذاذ	٢	٣١,٥	٥٤,٦	٦٣,٣
غزة	٦٩,٥	٤٦	٢١,٤	٦٧,٧	١٠,٦	١,٥	٠,٤	١,١	١,١	٣٣,٦	٥٤,٤	٧٤
بير سبع	٥٠	٤٠	٢٥	٢٤,٨	٢٦,٥	٠,١	—	-	رذاذ	١٠,٦	٣٥,٥	٦٤
بيروت	٩٠	٩٠	٥٠	٧٢	٣٥	١٠	١٠	—	٥٣	١٣٠	٩٥	٧٨

متوسط عدد أيام المطر التي تزيد الكمية بها عن ملليمتر
في موسم المطر

رصد	نوفمبر	ديسمبر	يناير	فبراير	مارس	ابريل
تل أبيب	٦	٩	١١	١٠	٤	٣
حيفا	٦	١٠	١٣	١٢	٤	٣
جنين	٤	٩	١٢	١١	٤	٣
اريحا	٢	٥	٧	٦	٢	٢
القدس	٤	٨	٩	١١	٤	٣
بيت جمال	٤	٧	٩	٨	٣	٣
غزة	٤	٧	٩	٩	٣	٢
بير سبع	٢	٤	٦	٦	٣	٢

شبكة مياه النهر :

ان حدود تقسيم المياه لنهر الاردن مبينة فى الخريطة ، فمن مصب النهر عند البحر الميت تمتد هذه الحدود غربا حتى ذروة السلسلة الفلسطينية وشمالا الى جانب تلال الجليل بحذاء السلسلة الفلسطينية وعبر سهل ابن عامر والى الشمال الشرقى تمتد الى جانب قسم من نهر الليطانى حتى الانحدار الشمالى لجبل حرمون، وجنوبا عبر جبل حرمون حتى الهضبة ، وشرقا تمتد الى قمة جبل الدروز ، والى الجنوب الغربى تمر جنوبى عمان حتى مصب النهر فى البحر الميت .

ان حوض النهر يتألف من نهر الحصبانى ونهر الدان ونهر بانياس التى تجرى كلها من الشمال فتكون القسم العلوى من نهر الاردن فوق بحيرة الحولة (سابقا) أما أهم روافد نهر الاردن فهو اليرموك الذى يجرى من الشرق ويتحد مع الاردن فى جنوب بحيرة طبرية بقليل وتصرف الوديان والينابيع القسم الباقى من مياه المنطقة ، ومن الوديان التى تدخل الغور الى الجنوب من بحيرة طبرية (وادى العرب ، زغلب ، جرم ، يابس ، كفرنجة ، رجب ، زرقا ، شعيب ، كفرين . رامة) فى الشرق .

يعتبر نهر الحصبانى أطول الروافد الأربعة فى الشمال ويصرف مياه المنحدر الغربى لجبل حرمون ، ويرى أكبر قسم منه على ارتفاع اكثر من (٥٠٠) متر على مستوى سطح البحر ، وينضم الى الجداول الباقية فى حوض بحيرة الحولة (سابقا) على ارتفاع حوالى (٧٥ مترا) عن سطح البحر . والى الجنوب وعلى مسافة قصيرة من بحيرة الحولة (سابقا) يجرى نهر الاردن فى وادى ضيق عميق ، ثم يظهر بعد عشرة كيلومترات ليصب فى بحيرة طبرية .

ان مياه هذه البحيرة قليلة الملوحة ومساحتها (١٦٦) كيلومتر مربع ومستوى سطحها ينخفض (٢١٢) مترا عن سطح البحر . أما مخرجها فيضبطه سد يسمح باستعمال (٣) أمتار من عمقه لتخزين المياه والاستفادة منها .

أما نهر اليرموك فيصرف مياه الهضبة العالية الواقعة فى الشرق بوساطة وديان وينابيع يشق قسم منها لنفسه مجارى عميقة بالنسبة لسطح الارض المحيطة بها ويدخل النهر نفسه الغور ، وهو يجرى ضمن

واد ضيق سحيق وعلى انخفاض (٢٠٠) متر عن سطح البحر ، ويصب فى نهر الأردن بعد خروجه من بحيرة طبرية ب (٥) كم .

وبعد التقاء النهـــرين يتبع الاردن مجرى ملتويا فى منطقة الغور وينخفض هذا المجرى مقدار (٦٠ مترا) عن شرفات الغور. وبعد مسـافة (١٨٨) كيلومتر الى الجنوب يصب نهر الاردن فى البحر الميت الذى يبلغ انخفاض سطحه (٣٩٥) مترا عن مستوى سطح البحر .

ان شبكة نهر الاردن تصرف مياه منطقة مساحتها (١٧٣٠٠) كم ٢ من أصل مجموع مساحة حوض البحر الميت البالغة (٤٠٦٥٠) كيلومتر مربع أما مساحة المنطقة التى تصرف الروافد ميـــاهها حتى مخرج بحيرة طبرية فهى حوالى (٢٧٠٠) كيلومتر مربع ، وأما مســـاحة الارض التى يصرف نهر اليرموك مياهها فهى (٧٢٥٠) كيلومتر مربع .

الماء الفائض :

ان القسم الذى يصل الى مجارى الجداول والانهار من مجمـوع الامطار التى تسقط يسمى بالماء الفـائض. ويمكن ان يكون مصـــدره سيلان المياه على سطح الارض ، او تدفق المياه من الينابيع أو ميــاه الاراضى المشبعة. وبالنظر للاحوال الجيولوجية والهيدرولوجية فى المنطقة فان كمية المياه التى تجرى فى الجداول والسواقى تتبدل تبدلا ملحوظا.

ان طبيعة هطول الامطار الفصلية هى واحدة فى المنطقة كلها ، وهذا يبين سبب فيضان المياه فى الجداول الكثيرة فى أثناء فصـل الشتاء . كما أن الوديان المتصلة بالاراضى التى تخزن كمية كبيرة من المياه الباطنية تتمتع بجـريان منتظم طوال السـنة ويتوقف الاختلاف فى الجريان ، بصورة كبيرة ، على هذا القسم من المياه الفائضة الذى يأتى من سطح الارض وباطنها . وان هذا القسم من الماء الفائض الذى يأتى من باطن الارض ، طوال السنة ، يدعى « الجريان المستمر » وهو اساس جريان الوديان ، وهو فى الوقت نفسه الكمية التقريبية من المياه المتوافرة بدون تخزين أما المياه الفائضة التى تأتى مباشرة من المياه الجارية على سطح الارض خلال فصـل الامطار الكثير التقلب فتدعى «الفيضان» وجريان المياه فى أثناء الشتاء يشمل الجريان المستمر والفيضان .



لمحة تاريخية

عن نهر الاردن ومشروعات المياه



مسألة المياه بالنسبة لاسرائيل اليوم وبالنسبة للصهيونيين منذ أن ظهرت الصهيونية مسألة حيوية ، فهي بالنسبة لكليهما تعني المزيد من المهاجرين اليهود الى فلسطين ثم الى اسرائيل بعد أن قامت اسرائيل .

والهجرة اليهودية الى فلسطين كانت منذ فجر التاريخ تزداد وتتفاقم كلما مرت بفلسطين حالة رخاء ووفرة مياه ، فلقد هاجر ابراهيم من بلدة اور بالعراق الى وادي نهر الأردن عندما كانت أراضي هذا الوادي ــ شرقية وغربية ــ تنعم برخاء وعيش رغد . وفي هذا يحدثنا « و . ف. البرات W. F. Albright » خبير الدراسات القديمة للارض المقدسة ويضيف قائلا : « ان سكان هذه المنطقة كانوا يزرعون هذه الأراضي » ونرى في العهد القديم :

« ورفع لوط (١) بصره ونظر الى وادي الأردن ، وكان الوادي ترويه المياه جيدا في كل بقعة منه ، وكان ذلك قبل أن يهدم الرب سودوم وجمورا ، فقد كانت هذه المنطقة جنة الرب » .

ولكننا لا نعرف على وجه التحديد ما حدث لهذه الجنة غير أن بعض خبراء التاريخ القديم يقولون : انه قد انتشرت الأوبئة في الوادي وتهدمت السدود ، ونتج عن ذلك أن اكتسحت المياه التي فاضت كثيرا من المدن واغرقتها

ويقول البرات : ان أكثر العصور التي مرت على الوادي رخاء هو العصر البرونزي ، فقد ازدحمت المنطقة بالسكان ، ثم تقلص هذا الرخاء وتقلص عدد السكان حتى وصل نهايته الصغرى في عام ١٩٠٠ ق.م وهو ذلك العصر من التاريخ الذى غزا فيه اليهود فلسطين لفترة قصيرة .

وفي العصر الحديث بدأ الصهاينة يرسمون الخطط للهجرة الى فلسطين واقامة وطن قومي لهم هناك ، وبدأت مسألة المياه تأخذ شكلا سياسيا هاما :

---

(١) لوط : ابن اخي ابراهيم وقد رحلا معا من أور الى فلسطين .

ففي سنة ١٨٧٣ قامت الجمعية العلمية البريطانية بدراسة أراضي فلسطين ومياهها وبعثت وفداً من العلماء والخبراء في مسائل المياه الى فلسطين وصحراء النقب وسيناء ، وجاء في تقرير الوفد : انه في الامكان ري أراضي الجنوب (أي النقب) اذا ما أمكن توفير بعض المياه من الشمال .

وتجدر الاشارة هنا الى ان اليهود قد بداوا يؤسسون المستعمرات الزراعية في فلسطين منذ عام ١٨٥٤ ومنذ ذلك التاريخ لم يغفلوا لحظة واحدة عن أهمية المياه لتحقيق مشروعاتهم الاستعمارية.

وفي عام ١٩١٩ أي في أثناء انعقاد مؤتمر الصلح بباريس بذل اليهود محاولات قوية مع زعماء فرنسا وايطاليا والولايات المتحدة وبريطانيا لتوسيع رقعة فلسطين لتشمل الأراضي التي تنبع منها روافد نهر الأردن والتي يمر فيها نهر الليطاني في لبنان ، وقد اعترف بذلك وايزمان في مذكراته .

وفي سنة ١٩٢٢ ـ ١٩٢٣ نجح اليهود في مساعيهم التي بذلوها مع الحكومتين البريطانية والفرنسية لتقرير حدود فلسطين الشمالية فأدخلوا ضمن حدود فلسطين بعض الأراضي السورية القريبة من نهر بانياس وبعض الأراضي اللبنانية المجاورة لنهري الحصباني والليطاني.

وفي سنة ١٩٢٦ حصل اليهود من الحكومة البريطانية على امتياز لمدة سبعين عاما لاستغلال مياه نهر الأردن واليرموك وانارة فلسطين بالكهربا من مساقط هذه المياه ، ويعرف هذا المشروع بمشروع روتنبرج ، (وسنقدم دراسة لهذا المشروع في صفحات آتية) .

وفي سنة ١٩٣٨ قام م . ج . أيونيدس M.G.Ionides مدير الانماء والتطور في الحكومة الاردنية ، وبايعاز من الحكومة البريطانية بدراسة للامكانيات المائية لوادي الاردن ، وقال في تقريره الذي كتبه بعد هذه الدراسة : « ان المنطقة الوحيدة التي يمكن ريها وزراعتها هي تلك المنطقة التي بين بحيرة طبرية والبحر الميت » وهذه المنطقة شرق مجرى نهر الاردن ، وقد نشر بعد ذلك مقالات في « ميدل ايست جورنال » Middle East Journal قال فيه :

« لقد كان مشروعي يقوم على تحويل مياه نهر اليرموك (وهو ينبع من سورية ويسير محاذيا للحدود السورية الأردنية ثم يصب في نهر الأردن) الى الجنوب بعد أن يمون النهر بكمية من المياه من بحيرة طبرية

عن طريق قنـــاة ، وتعمل بحيرة طبرية كخزان للمياه فى اثنـاء هطول الأمطار فى فصل الشتاء ، وسيؤدى هذا المشروع الى زراعة ٧٠،٠٠٠ فدان نتيجة لوصول ٥.٧ ملايين متر مكعب من المياه اليها فى السنة »

وبالرغم من أن هذا المشروع اختص المنطقة الشرقية لنهر الأردن فانه أيضا يمكن أن ينقل الماء الى الضفة الغربية للنهر ·

ويعتبر مشروع ايونيدس أول مشروع للميـاه فى وادى الاردن ولكن هذا المشروع وضع على الرف .

وبدأ اهتمام اليهود الفعـلى بمســـألة المياه بطاقة فلسطين على استيعاب أكبر عدد من المهاجرين ، ولقد تأثر خبير الأراضى والمياه دكتور «و·س· لودر ميلك Dr. W.C. Lowder Milk ، فنشر كتابا سنة١٩٤٤ عنـــوانه « فلسطين أرض الامـــل » Palestine Land of Promise اقترح هـــذا الكتاب تكوين هيئة لوادى الأردن على نهج هيئة وادى نهر تنيسى Tennessee Valley Authority فى الولايات المتحدة . واقترح لورد ميلك فى مشروعه تحويل مياه الاردن الأعلى الى السهل الساحلى والى أراضى النقب الواسعة ، وان يفاد باختلاف الارتفاع من مستوى سطح الماء فى البحر الأبيض المتوســـط عنه فى البحر الميت بحفر قناة تمتد من البحر الأبيض الى البحر الميت طولها ٢٥ ميلا وتوليد الكهربا من مسقط المياه من هذه القناة نحو البحر الميت .

وفى سنة ١٩٤٨ نشر جيمس هايز James Hays كتابه « هيئة وادى تنيس عن الاردن » T. V. A. on the Jorden وتضـــمن مشروع هايز جوهر مشروع لورد ميلك مع زيادة فى التفاصيل ·

وفى سنة ١٩٥٠ طلبت حكومة الأردن من مؤسسة الاستشارات الهندســـية وهى المعروفة بمؤسسة « ميردوك ماكدونالد وشركائه » Merdock Mac Donald and Partner أن يطوروا مشروع أيونيدس كرد على مشروعات اليهود · ونشر ماكدونالد مشروعه فى عام ١٩٥١ الذى يقوم على رى الأراضى على جانبى نهر الاردن شرقه ، وغربه بين بحيرة طبرية والبحر الميت ·

ولقد افترض ماكدونالد أن الأيام ستتمخض عن مشروع عربى- اسرائيلى مشترك ، واقتـــرح أن تكون بحيرة طبرية مستودعا لتخزين المياه للطرفين العربى واليهودى .

وان الاختلاف الجوهرى بين مشروع أيونيدس ـ ماكدونالد من جهة ومشروع لورد ميلك ـ هايز من جهة أخرى أى بين المشروعات العربية والمشروعات اليهودية انما هو فى آن المشروعات العربية تهدف الى رى وادى نهر الاردن فقط .

أما المشروعات اليهودية فتهدف الى نقل المياه الى السهل الساحلى ثم الى صحراء النقب .

وبعد ذلك كونت الوكالة اليهودية The Jewish Agency هيئة للاستشارات المائية ، من كل من المهندسين المشهورين : هـ . و. باشور H.W. Bashore من تيرسكا و دكتور ج . ل سافيدج Dr. J L. Savage من كولورادو ، و دكتور آبيل وولمان Dr. Abel-wolman من ماريلاند .

ونشرت هذه الهيئة سنة ١٩٥٠ تقارير عن استغلال المياه وظلت تنشر التقارير تباعا حتى سنة ١٩٥٤ .

وفى سنة ١٩٥٠ بدأ مخطط غربى استعمارى يهدف الى تصفية قضية اللاجئين عن طريق توطينهم فى الضفة الغربية للأردن . وعندما تكونت لجنة التوفيق التابعة للامم المتحدة اوصت بتشكيل لجنة فنية لدراسة الأوضاع الاقتصادية فى الشرق الأدنى تمهيدا لحل مشكلة اللاجئين على أساس الاسكان ؛ وأوفدت الأمم المتحدة لجنة تسمى « لجنة الاستقصاء الاقتصادى فى الشرق الاوسط » برياسة جوردون كلاب رئيس مجلس ادارة هيئة وادى نهر تنيس (وتجب هنا ملاحظة أن مشروعات المياه التى قدمها الاستعمار عن طريق هيئة وادى نهر تنيس كلها تهدف الى توطين اللاجئين ومد المياه الى صحراء النقب فى اسرائيل) .

ووضعت اللجنة تقريرا أوصت فيه ضمن ما أوصت استغلال مياه الانهار العربية ووضع مشروع للانماء والاستغلال الموحد لمصادر المياه .

وفى سنة ١٩٥١ فى الأول من مارس بدأ اليهود ينفذون تحويل مياه الأردن عمليا ، وكانت الخطوة الاولى هى تجفيف بحيرة الحولة ، ووقعت أحداث انتقل فيها النزاع بين العرب واسرائيل فى أمر التجفيف هذا الى مجلس الامن (وسيرد تفاصيل هذه الأحداث فى صفحات مقبلة) وقد تم لليهود تجفيف البحيرة نهائيا فى ٣١ من أكتوبر عام ١٩٥٨ .

وفي نهـــاية سنة ١٩٥٣ رأت وكـــالة اغاثة اللاجئين U.N.R. WA أنه لم يتم شيء مطلقـــا لتوطين اللاجئين لذلك طلبت من هيئة وادى نهر تنيس أن تقوم بعمل دراســـة لوادى نهر الاردن لامكان توطين اللاجئين فيه . وقد قدمت وكالة اغاثة اللاجئين هذا الطلب الى هيئة وادى نهر تنيس عن طريق وزارةالخارجية الامريكية وبناء عليه استأجرت هيئة وادى نهر تنيس مؤسسة تشارلس مين Charles Main للقيام بهذه الدراسة .

واطلعت حكومة أيزنهاور على هذه الدراســـة التى قامت بها مؤســـسة مين ورأت فى مشروعات الاســـتيطان ما يخفف عن دافع الضرائب الأمريكي ، ولذلك قررت أن تسهم بنصيب في هذه المشروعات فأرسلت أريك جونســـتون (وكان من قبل رئيســـا للغرفة التجارية الامريكية) وسافر اريك جونستون الى عواصم الشرق الاوسط يحمل معه مشروع مين لتطوير وادى الاردن .

وكان مشروع مين فى جوهره يشبه مشروع ماكدونالد ، ولكنه كان يتجاهل نهر الليطانى على أساس أنه نهر لبنانى محض ولا يمكن ادماجه فى مشروعات مياه دولية .

وكذلك تجاهل مشروع مين مشروعات اسرائيل التى تهدف الى نقل المياه الى السهل الساحلى والى صحراء النقب على أساس أن مياه نهر الاردن يجب أن تخصص لوادى الأردن .

وأشار المشروع الى قناة المياه التى ورد ذكرها والتى تمتد من البحر الابيض الى البحر الميت .

وينص مشروع مين على اقامة مكان للتخزين على الحصبانى ثم محطة كهربا من انحدار المياه الى الاردن ، ثم تمتد قناة من منابع النهر الى الجنوب خلال عيليت هاشاهار Ayelet Hashahar، والجليل الاسفل ووادى يافنيل yavneel Valley الى العفولة .

ويشمل المشروع مخططات رى فى هضبة اليرموك العليا ، وكذلك خزان فى العدسية وقناة للتحويل الى بحيرة طبرية حيث تمتد منهـــا

قناة للرى الى جوار نهر الاردن جنوبا تجـــاه البحر الميت ، واقترح مين أن يوطن فى هذه المنطقة ١٥٠,٠٠٠ لاجىء فلسطينى .

ولكن الاتجاه العام فى البلاد العربية كان ضد مشروع مين (أو مشروع جونستون) .

وفى تلك الفترة كان هناك مهندس أمريكى قد تقدم بمشروع الى حكومة الاردن ، وأهم ما فى هذا المشروع تخزين مياه نهر اليرموك عند محطة مقارن ، ولذلك فقد ســـمى هـــذا المشروع بمشروع مقارن Maquarin Plan واسم المهندس الذى قدمه هو ميلزبنجر Mills Bunger وأحيانا يسمى المشروع باسمه . وقد تقدم بنجر بهذا المشروع بنـــاء على طلب وكالة اغاثة اللاجئين وبمساعدة النقطة الرابعة الامريكية .

وفى فبراير سنة ١٩٥٣ تم الاتفاق بين سورية والاردن على مشروع مشترك لاستغلال مياه نهر اليرموك وتحويله بعيداً عن نهر الاردن على أن تتحمل الاردن ٩٥٪ من تكاليف المشروع وتتحمل سورية ٥٪ .

وفى فبراير سنة ١٩٥٣ تم الاتفاق بين سورية والاردن على مشروع جونستون وضعه جون كونتون John Cotton ويسمى مشروع كونتون كونتون .

وفى مارس ســنة ١٩٥٤ قدم العــرب مشروعا مقابلا لمشروع جونستون ويسمى (المشروع العربى) .

مشروع روتنبرج



هو مشروع الكهربا اليهودى الذى كان يمد أغلب مناطق فلسطين بالكهربا ، وقد منحت حكومة الاردن ـ تحت ضغط الانجليز ـ منحت اليهود امتياز مشروع روتنبرج ومسح أراضيه بداخل الحدود الأردنية، سنة ١٩٢٨ وطبقا لهذا المشروع فان مياه الاردن تعتبر وقفا على المشروع ولا يحق للاردن الافادة منها الا بموافقة اليهود ، كما كان امتياز المشروع يشمل لواء عجلون الاردني الذى لا يجوز له على حسب الاتفاقية ، أن يستنير الا من المشروع نفسه .

أقيم مشروع روتنبرج وأغلب المنشآت التابعة له ومن بينها مستعمرة نهاريم داخل الحدود الاردنية ، ولذا فقد تعهدت الاردن بالمحافظة عليه زمن السلم . وحينما اقترب موعد انتهاء الانتداب البريطانى على فلسطين طلبت الحكومة الاردنية من اليهود أن يجروا الاتفاق معها على خطة المحافظة على المشروع بعد ١٩٤٨/٥/١٥ وقد جرت الاتصالات مع اليهود بوساطة متصرف لواء عجلون وقائد المنطقة فى أربد .

وكان أهم تلك الاتصالات ما جرى فى ١٩٤٨/٥/١٤ وهو اليوم الذى تبودلت فيه الرسائل النهائية ، وتم الاتفاق على الشروط التى قدمتها الحكومة الأردنية ، وفيما يلى النص الحرفى لشروط الحكومة وجواب اليهود عليها :

شروط الحكومة

١ ـ « يستمر المشروع بالعمل بحسب الشروط التالية :

(ا) جميع الرجال المسلحين الذين فى المشروع ومنشآته بداخل حدود المملكة الأردنية الهاشمية يسلمون أسلحتهم فى نقطة يعينها متصرف لواء عجلون أو قائد المنطقة أو أى ضابط ينتدب لهذه

الغاية . على أن يتم التسليم فى تمام الساعة السادسة مساء اليوم ، ثم ينسحب حاملو هذه الاسلحة الى داخل الحدود الفلسطينية حالا .

(ب) لا يبقى فى المنشآت الا أولئك الأشخاص الذين يعتبر بقاؤهم ضروريا لتشغيل المشروع ، ولا يجوز بحال أن يكون بحوزتهم أسلحة من أى نوع .

(ج) تصبح المنشآت المسلحة تحت السلطة العسكرية العربية .

٢ - اذا لم يقبل الشرط الوارد بالمادة الاولى وبنودها يستعاض عنها بالشروط التالية :

(أ) جميع الاشخاص سواء كانوا مسلحين أو غير مسلحين ، عمالا أو غير عمال ينسحبون الى فلسطين حالا .

(ب) تقف المنشآت عن العمل .

(ج) تصبح المنشآت جميعا تحت الاحتلال العسكرى من قبل السلطات العربية .

(د) يتم ذلك فى تمام الساعة السادسة مساء اليوم .

٣ - على المسئولين عن المشروع أن يقبلوا الشروط الواردة فى المادة الاولى أو الشروط الواردة فى المادة الثانية . والا فستتعرض المنشآت للاحتلال العسكرى بالقوة حالما ينتهى الانتداب على فلسطين .

والجواب على هذه الطلبات يعطى فورا » .

جواب اليهود للحكومة الاردنية

« أمرت أن أبلغكم أن المؤسسة تقبل الشرط الأول الوارد برسالة فخامة رئيس الحكومة المبلغة الينا اليوم - صدرت التعليمات لتسليم جميع الاسلحة مقابل وصل، ويبقى الاشخاص والأملاك التابعة للمشروع تحت حماية ومسئولية حكومتكم » .

المخلص

يهارو - السكرتير

وهكذا نفذ الشرط الأول ، وجمع اليهود أسلحتهم وسلموها الى قائد المنطقة ومتصرف اللواء اللذين وضعا حرسا أردنية على المشروع والمستعمرة التابعة له ، ووقعا المستندات التى تثبت تسلم المشروع.

المشروع يصبح من ضمن اختصاص الجيش العراقى :

كان الجيش العراقى مرابطا فى المفرق ، وبتاريخ ١٩٤٨/٥/١٤ انتقل الى أربد نمر بها نهارا ونزل الى الغور استعدادا لدخول فلسطين فى منتصف ليلة ١٩٤٨/٥/١٥ ، ولما أصبح جسر المجامع فى مسئولية العراقيين فقد أصبح المشروع فى مسئوليتهم كذلك .

وحينما وصل الجيش العراقى الى تلك المنطقة هاله أن يرى اليهود يسرحون ويمرحون على حسب اتفاقية حكومة عمان مع سلطات المشروع ، ولذا فقد أصر على نقل اليهود وابعادهم عن منطقة القتال ، فجرى نقلهم الى المفرق كأسرى حرب ، أما « أبو يوسف » مدير المشروع فقد استطاع الافلات من قبضة الضابط الموكل بحراسته .

وبعد ساعات من هرب أبى يوسف نسف جسر المجامع ، وظهر أن الذى نسفه هو أبو يوسف نفسه، وبعد أيام قلائل ثبت أن أبا يوسف هذا ــ هو قائد الهاجناه فى تلك المنطقة جمعاء .

وحينما شاهد قائد الجيش العراقى ما فعله قائد المنطقة مع أبى يوسف بعث الى القيادة العراقية تقريرا أدان هذا القائد .

وتجدر الاشارة هنا الى أن هربرت صموئيل اليهودى الذى كان أول مندوب سام بريطانى على فلسطين أيام الانتداب كان بعد ذلك أول مدير للمشروع .

وفى هذه الحقيقة ما يوضح اهتمام اهتمام اليهود بمشروعات المياه واعتبارها جزءا هاما بل أساسيا فى خطة فلسطين .

وقد تهدم هذا المشروع فى أثناء حرب سنة ١٩٤٨ .



مشروع لودرميلك



بدأ اليهود منذ عام ١٩٣٨ بدراسات شاملة لوضع مشروع واسع النطاق للمياه واستغلالها ، وراحوا يبذلون أضخم الجهود للاستيلاء على أراضي النقب ، وقرروا ان يشتمل هذا المشروع على طرق مبتكرة لري الأراضي الجنوبية .

وقامت عدة لجان يهودية بدراسة موضوع المياه وكيفية ري أراضي الجنوب والنقب ورفعت هذه اللجان تقاريرها للوكالة اليهودية وفي الوقت ذاته شكلت الوكالة اليهودية لجنة فنية من الخبراء كان بينهم مستر « والبركلي » وهو خبير عالمي في شئون المياه والري وخبير آخر يدعى مستر « ت. ن. هارنر » .

وقد زار لودرميلك الخبير الأمريكي فلسطين عدة مرات ودرس مع « هارنر » مسألة المياه وقدم تقارير عنها للوكالة اليهودية كما قدم اليها مشروعا عاما للري .

وفي عام ١٩٤٤ أصدر لودرميلك كتابا عنوانه « فلسطين أرض الأمل » « Palestine Land of Promise » وهو اسم الكتاب الذي أصدره جنرال « تشارلز وارن » ضمنه عدة آراء ومشروعات عن مسائل المياه وكيفية استغلالها وكانت خلاصة مشروعات لودر ميلك كما يلي :

(أ) الاستيلاء على مياه نهر الاردن ومصادرها .

(ب) تجفيف بحيرة الحولة وفتح قنوات واسعة تجري فيها مياه الاردن لري بعض الاراضي في منطقة بيسان ثم نقل الفائض الى النقب لري أراضيه .

(جـ) الاستيلاء على الأنهار العربية (اللبنانية ـ السورية) وتحويل مياهها الى بحيرة اصطناعية تنشأ عند سهل قرية (عرابة

البطوف) فى شمالى النـــــاصرة ثم نقل تلك المياه الى الجنوب لرى النقب .

وقدأصبحت مشروعات « لودر ميلك » الأهداف التى يسـعى اليهود الى تحقيقها .

وقد اختتم « لودرميلك » مشروعه (ص ٢٢٧) بقوله :

« وعلى كل حال فمن الواضح ان هناك أدلة كثيرة تؤيد ما أكدناه فى الفصل الخاص بمشروع وادى نهر الأردن من أن استغلال منخفض وادى الاردن استغلالا كاملا للأراضى سيجعل من المستطاع اسـتيعاب أربعة ملايين لاجىء يهودى من أوروبا على أقل تقـــدير وذلك بالاضـــافة الى (٨٠٠ر٠٠٠ر١) عربى فى فلسطين وشرقى الأردن الآن » .

وقال أيضا فى (ص ٢٢٨ ــ ٢٢٩)

« ان ازدهار الشرق الادنى أجمع يكمن فى الأراضى الخصــــبة والمدن والقرى المزدهرة والجمعياتالتعاونية ومصانع فلسطين اليهودية وستكون فلسطين التى ستمول أراضى الشرق الادنى » .

وللمشروع الذى وضعه مسـتر (لودر ميلك) هدف سياسى خطير لم ينكر ، اذ قال فى صفحة ١٧٨ من كتابه .

(واذا وجد بعض العرب انهم لا يحبون العيش فى بلاد صناعية فبالاستطاعة نقلهم بسهولة الى سهول وادى الفرات ودجلة حيث هنـــاك أراض واسعة لاعداد هائلة من المهاجرين) .

واكثر من هذا ما قاله فى صفحة ٢٣٨ من كتابه !

(ان مشروع رى وقوة كهربية كهذا الذى يتيحه الوضع الفريد لوادى الاردن ومنحدرات سواحل فلسطين سيكون وسـيلة لمعالجة عملية النزاع السـيـاسى الذى يثقل الارض المقدسـة ، وسـيهيىء مثل هذا المشروع عملا ويوفر أسبابا لجميع اليهـود اللاجئين من أوربا والذين يرغبون فى العودة الى فلسطين) .

وعلى أثر ظهور مشروع لودر ميلك قامت « لجنة دراسة فلسطين ومسحها » الامريكية بدراسة فنية وهندسية لامكان تنفيذ مشروع

الري والقوى الكهربية في فلسطين . وكان مستر (جيمس . ب . هايز)، هو المهندس الرئيسي في تلك اللجنة وكان سابقا في قسم الهندسة في مشروع وادي تنيس ، وعقب ذلك قدم مستر (جول . ل . سافيبرج) المهندس المستشار للجنة تقريرا عن المشروع لوزارة الخارجية الامريكية .

ويدل ذلك كله على مبلغ اهتمام الحكومة الامريكية بالمشروع ومدى احتضانها له منذ وضعه مستر (لودر ميلك) وقد رحب اليهود بمشروع (لودر ميلك) وجعلوا تحقيقه خطتهم الاولى وراحوا — تعاونهم امريكا وبريطانيا — يعملون على تنفيذه ثم جاء مشروع (جونستون) مبنيا على أساس مشروع لودر ميلك .

المؤامرات السياسية لتنفيذ مشروع لودر ميلك :

لجأ اليهود الى جميع الوسائل والجهود بغية الوصول الى تنفيذ مشروع لودر ميلك ، وجعلوا يمهدون لذلك بجميع الطرق والاساليب ، ولما نقلت قضية فلسطين الى الامم المتحدة في عام ١٩٤٧ وتناقشت جمعيتها العامة في مسألة تقسيم فلسطين بذل اليهود اهتماما كبيرا لكي يكون من نصيب دولتهم المزعومة الاراضي الفلسطينية القريبة من مصادر وروافد نهر الاردن وأراضي النقب التي يمكن ريها عن طريق مشروع لودر ميلك .

ونجح اليهود في مساعيهم ، فدخلت هذه الاراضي ضمن حدود دولتهم وقد قال مستر (عمانوئيل نيوما) رئيس لجنة أراضي فلسطين ومسحها في مقدمة تقرير هذه اللجنة الموضوع في عام ١٩٤٨ :

(انه لمن حسن الحظ ان الذين كانوا مسئولين عن وضع تفاصيل مشروع التقسيم كانوا على علم ومعرفة بوجهات النظر الاساسية لمشروع لودر ميلك وانهم اتخذوه الى حد بعيد كقاعدة حددوا على أساسها حدود المناطق العربية والمناطق اليهودية) .

وقد واصل اليهود جهودهم ومساعيهم بعد صدور قرارات تقسيم فلسطين وقيام الدولة اليهودية فيها للسيطرة النهائية على مناطق المياه ومصادرها في الاراضي اللبنانية والسورية والفلسطينية ، كما قاموا بسلسلة من الاعمال العدوانية على الحدود اللبنانية والسورية بغية الوصول الى مصادر المياه .

ولما قام برنادوت بمحاولاته المعروفة للوصول الى حل لمشـــكلة فلسـطين بذل اليهود وأنصارهم جهودا قوية لحمله على التوصية بتمكين اليهود من السيطرة على جميع شمالي فلسطين ، وفي اجتماع رودس في يونية ويولية عام ١٩٤٨ الذي عقد باشراف برنادوت طلب المراقبون اليهود جعل الجليل الغربي كله من نصيب الدولة الصهيونية .

ولما صدرت توصيات الكونت فولك برنادوت في ٢٧ من يونية سنة ١٩٤٨ كان فيها اقتراح بجعل الجليل الغربي بالاضافة الى الجليل الشرقي من نصيب الدولة الصهيونيـــة على أن يضم النقب الى الدول العربية ، فكانت النتيجة ان نقم اليهود عليه واغتالوه بعد ذلك ، اذ انهم كانوا يريدون السيطرة على الشمال كله لنقل المياه الى أراضي النقب وريها .

وخوفا من وقوع تطورات سياسية تحرمهم الاستيلاء على النقب قام اليهود في خريف عام ١٩٤٨ بهجوم معروف على مناطق النقب فتمت لهم السيطرة على جميع المناطق الجنوبية باستثناء قطاع غزة الحالي .

وبعد عقد اتفاقيات الهدنة في رودس بين لبنان والاردن وسورية ومصر وبين اليهود جعل اليهود همهم الاول ضمان السيطرة على مصادر مياه نهر الاردن وروافده . وعلى الرغم من شروط الهدنة وأحكامها فان اليهود شرعوا في تجفيف بحيرة الحولة وشق القنوات فيها لتحويل مياه نهر الاردن الى بحيرة اصطناعية يحفرونها في سهل قرية عرابة البطوف في شمالي فلسطين شمال الناصرة ، وواصل اليهود أعمالهم هذه على الرغم من المقاومة التي أبداها السكان العرب في المنطقة المجردة من الســـلاح في الحولة ، وعلى الرغم من معارضة السلطات العربية .

مؤامرات ومشروعات جديدة :

أدرك اليهود صعوبة تحقيق مشروعاتهم بسبب معارضة العرب فأخذوا يسعون من جديد للحصول على تأييد دولي لها واسباغ صفة الشرعية الدولية عليها مثلا :

(أ) لما تشكلت لجنة التوفيق الفلسطينية التابعة للامم المتحدة للسعي الى ايجاد حل للقضية الفلسطينية اوصت بتشكيل لجنة فنية لدراسة الأوضاع الاقتصادية في الشرق الأدنى تمهيدا لحل مشكلة اللاجئين على أساس الاسكان والتوفيق ، فأوفدت الأمم المتحدة لجنة تسمى

« لجنة الاستقصاء الاقتصادى فى الشرق الاوسط » برياسة مستر (جوردون كلاب) رئيس مجلس ادارة لجنة وادى نهر تنيس فى الولايات المتحدة الامريكية وكان اختيار المستر كلاب بالذات مقصودا به دراسة المياه تمهيدا للتوصية بمشروعات لمصلحة اليهود ، وبعد دراسة قامت بها لجنة الاستقصاء الاقتصادى المذكورة أصدرت تقريرا أوصت فيه :

١ ـ بامتصاص اللاجئين اقتصاديا من البلاد العربية .

٢ ـ باستغلال مياه الانهار العربية لتحسين الاحوال الاقتصادية.

٣ ـ بانشاء وكالة الامم المتحدة لاغاثة اللاجئين .

(وسيأتى . تفصيل ذلك فى الفصل الخاص بمشروعات تصفية اللاجئين)

(ب) على الرغم من كل الجهود التى بذلها اليهود فانهم لم يستطيعوا تحقيق مشروعهم وأصبحوا محتاجين لتأييد دولى أو مشروع عام يصدر دولياً لاستغلال مياه الاردن .

وكانت وكالة الاغاثة قد توصلت الى اتفاق مع الحكومة الاردنية عام ١٩٥٢ لاستغلال مياه اليرموك لمصلحة الاراضى الاردنية ، ولكن قبل ان يوضع المشروع موضع التنفيذ وقع ضغط دولى نتيجة لمساعى اليهود فعدلت الوكالة عن تنفيذ مشروع اليرموك وأذاع مديرها العام بالوكالة حينئذ (مستر كارتر) بيانا فى أغسطس عام ١٩٥٢ قال فيه :

(من الواجب اعادة النظر فى مشروع اليرموك والبحث عن مختلف الشئون المائية والقيام بدراسة شاملة لايجاد مشروع موحد لاستغلال جميع مياه الاردن وروافده ومصادره) وأعلن مدير الوكالة فى هذا البيان :

(ان الوكالة قررت بموافقة لجنتها الاستشارية ان تطلب من لجنة مشروع وادى نهر تنيس الامريكية القيام بتلك الدراسة وتقديم تقرير عنها ، وكانت احالة أمر هذه الدراسة الى لجنة نهر تنيس مقدمة لمشروعات جونستون المعروفة .

وقد قامت لجنة نهر تنيس بدراسة مشروع موحد لاستغلال مياه نهر الاردن وأوصت باسكان اللاجئين وامتصاصهم فى الشرق .

وفي ٣١ من أغسطس أرسل جوردن كلاب الى الوكالة كتابا ضمنه تقريرا اشتمل على المشروع المقترح للانماء الموحد للمصادر المائية وتولى رئيس جمهورية الولايات المتحدة الامريكية مهمة تنفيذ هذا المشروع فأصدر أمرا بتخصيص مبالغ من المال يعتقد أنها تكفي تنفيذه ، ثم أوفد مندوبا شخصيا عنه هو مستر (اريك جونستون) لمباحثة الدول العربية واليهود بشأنه ومن هنا عرف المشروع بمشروع جونستون .

(وسيأتي تفصيل ذلك في فصل مشروع مين أو جونستون)

مشروعات

تصفية قضية اللاجئين



ان المشروعات الاقتصادية التي وضعتها وكالة الغوث UNRWA ترمى الى ادماج اللاجئين فى اقتصاديات المنطقة ، وهذا يعنى ايجاد عمل للاجئين، وما دام العمل قد توافر فقد تحقق الاكتفاء الذاتى الذى يسلب اللاجىء حق التمتع بخدمات الوكالة ومن هنا لم يعد لوجود الوكالة أى مبرر ، فاتجهت النية الى اسناد أعمال الوكالة الى الدول المضيفة توطئة لالغائها ٠

وقد ناقشت اللجنة الاستشارية لوكالة الاغاثة هذا الاقتراح ، ومن أهم النقط التى درسها التقرير المشترك نقل المسئوليـة الادارية لاغاثة اللاجئين العرب الى الحكومات المضيفة ٠

وقد رأى المندوب الامريكى تحديد موعد لهذا النقل وأيده مندوبا بريطانيا وفرنسا وقد أوضحوا أنهم يلقون صعوبة كبيرة فى اقناع برلمانات بلادهم باستمرار تقديم المبالغ وتبرعاتها لاطعام اللاجئين ٠ وهذه الصعوبات تزداد اذا لم تنفذ برامج الاسكان بسرعة ، ولكى ييسر عمليـة نقل أعمال الوكالة الى الدول المضيفة أعلن رصد ٣٠٠٠٠٠٠ دولار لهذا الغرض ٠

وأوضح المندوب الامريكى أيضا انه لاينتظر من الشعب الامريكى أن يتحمل الى مالانهاية القسط الاكبر من العبء الناجم عن هذا الوضع ، ثم بين أن الولايات المتحدة لن تستمر فى دفع المبالغ اللازمة لتحقيق برامج الوكالة اذا لم تقم الحكومات بالدول العربية بتحمل مايجب عليهما من المسئوليات خصوصا ان الحكومة الامريكية تدفع ٧٠٪ من التبرعات للاجئين وطلب أن تساعد الدول ذات الموارد البترولية الضخمة لجنة جمع التبرعات بهيئة الامم على قسم من التبرعات اللازمة للاجئين العرب ٠

وفى جلسة ١٤/١٠/١٩٥٣ قال المندوب الامريكى ان نقل مسئولية الوكالة للدول المضيفة من الممكن أن يتم على مرحلتين :

الأولى ــ نقل مسئوليات التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية

الاخرى ـ نقل سائر مسئوليات الوكالة من شئون الطعام والاسعاف

وعلق على هذا النقل للمسئولية مؤكدا أن بلاده مستعدة للاستمرار في المعونة المادية في حالة نقل المسئولية الى الدول العربية .

وقد عارض المندوبون العرب فكرة نقل أعمال الوكالة الى الدول العربية ، وأوضح مندوب الاردن ذلك بقوله عن انتهاء مدة الوكالة :

انه يعتقد أنه لا يمكن فصل هذا التاريخ عن تاريخ آخر مرتبط به كل الارتباط وهو انهاء المشكلة الفلسطينية نفسها ، اذ ليس من المعقول أن نتحدث عن انهاء مهمة الوكالة قبل ايجاد حل لمشكلة اللاجئين العرب ، فالوكالة ليست الا نتيجة للقضية الفلسطينية ولا يمكن اعتبارها مستقلة عنها ..

وترى الدول العربية أن محاولة هيئة الأمم نقل الوكالة الى الحكومات المضيفة خطوة لتصفية أعمال الوكالة ، اذ بعد نقلها للحكومات المضيفة من المحتمل أن نقل معونتها تدريجيا فتضطر الدول المضيفة الى حمل العبء بدلا من هيئة الامم وفى حالة استمرار هيئة الامم فى دفع معونة اللاجئين للحكومات العربية تستطيع أن تهدد الدول العربية بقبول مشروعات هيئة الامم لاسكان اللاجئين حتى اذا رفضت الدول العربية فان هيئة الامم تهدد بقطع معونتها ، واذن فنقل اعمال الوكالة الى الدول المضيفة ليس فى مصلحة اللاجئين العرب ولا فى مصلحة الدول المضيفة ، ولهذا رفضت الدول العربية قبول نقل أعمال الوكالة اليها .

ولجأت الوكالة الى تهجير اللاجئين وتهيئة الرزق لهم بعيدا عن حصار اسرائيل فوضعت وكالة الغوث خطتها على أساس تهجير ١٠٠ ألف من غزة و ٤٠ ألفا من لبنان الى العراق وشمالى سورية وأرض الجزائر وليبيا ، ولكن اللاجئين أحجموا عن ذلك وأيدت أمريكا وجهة نظر الوكالة ، فأصدرت قانونا قبلت بموجبه دخول ألفى لاجىء فلسطينى .

وعقدت الوكالة كذلك اتفاقيات مع دول أخرى لتهجير اللاجئين منها استراليا وكندا والبرازيل .

مشروعات توطين اللاجئين وتهجيرهم

أولا ـ مشروعات التوطين :

تعمل الدول الغربية بالاتفاق مع اسرائيل على تصفية قضية اللاجئين عن طريق توطينهم وتهجيرهم وتستغل الوكالة ضعف إمكانيات هؤلاء اللاجئين وفقرهم للضغط عليهم في قبول مشروعات التوطين أو الهجرة ، وقد حاولت الدول الغربية الضغط على الدول العربية في هذا الصدد ملوحة بوقف المعونات التي تقدمها وكالة الاغاثة ٠

وتهدف مشروعات توطين اللاجئين الفلسطينيين الى استقرارهم في المناطق التي يقيمون فيها حاليا أو في بعض المناطق الاخرى من الاقطار العربية المهيأة لقبول المزيد من السكان ولا سيما السهول الزراعية في سورية والعراق وسيناء ٠

مشروع بلاندفورد :

قدم مستر بلاند فورد مدير وكالة الغوث الدولية في ١١ من ديسمبر عام ١٩٥١ تقريره الى الجمعية العامة للامم المتحدة في ضوء توصيات لجنة مستر كلاب ، وطلب فيه الموافقة على ميزانية السنوات الثلاث بمقدار ٢٥٠ مليون دولار على أن يصرف منها مبلغ ٢٠٠ مليون دولار على مشروعات ادماج اللاجئين في حياة دول الشرق الاوسط ـ أي في البلاد العربية ، ومبلغ خمسين مليون دولار لمساعدتهم على ايجاد المساكن ونقلهم من المعسكرات وايجاد مشروعات صناعية وزراعية ، ومن ثم تسليم مسئولية وكالة الغوث الدولية الى الحكومات العربية ٠ والقصد النهائي من هذا المشروع هو تحويل اللاجئين الى امكانيات اقتصادية ايجابية في بلدان الشرق الاوسط تمهيدا لانهاء القضية وتصفيتها ٠

مشروع أمريكي :

في ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٥١ قدم بعض زعماء الكنيسة الامريكية وكبار ساسة أمريكا مذكرة الى الامم المتحدة تشتمل على مشروع لتوطين اللاجئين الفلسطينيين في البلاد العربية قدرت تكاليفه بـ ٨٠٠ مليون دولار منها ٣٠٠ لتوطين اللاجئين والباقي ـ ٥٠٠ مليون دولار ـ لتنمية الموارد بوساطة لجنة تستخدم موارد المياه والكهرباء بأنهار الاردن ودجلة والفرات على أن تدعى الدول العربية الى التبرع بأرض لكل أسرة من اللاجئين ، كما

تدعى اسرائيل للمساهمة في التعويض عن الاراضي العربية التي صادرتها، أما هيئة الامم فتساهم بالجانب الاكبر من الاعتماد المطلوب لتنفيذ مشروع الاستيطان والانعاش .

وقد عارض الزعمـــاء الامريكيون فى مذكرتهم عودة اللاجئين الى فلسطين ، واقترحوا اقامة مشروعات على نهـر الاردن لمصلحـة الاردن واسرائيل وعلى نهر دجلة والفرات لمصلحة ســورية والعراق وعلى نهر الليطانى لمصلحة لبنان على غرار مشروع وادى تنيسى بأمريكا واشترطوا فى مشروعهم أن تحدد الدول العربية وبخاصة سورية والعراق المنــاطق القليلة السكان التى يتيسر اسكان اللاجئين فيهـا ، وذكروا أن العراق لايستغل الا ٢٠ ٪ من أراضيه الصالحة للزراعة ومساحتها ٣٠ مليون فدان وأن بامكان العراق استيعاب ثلاثة أرباع مليون لاجىء فلسطينى .

وأشارت المذكرة كذلك الى أن سورية تستطيع زيادة أراضيهـــا المزروعة ١٥٠ ألفا من الافدنة وكذلك لبنان فى وسعه أن يزيد أرضـــه المزروعة ٤٠٠ الف والاردن فى وسعه أن يزيد مليونى فدان باستخدام الطرق الحديثة للرى والزراعة وختموا مذكراتهم بقولهم : ان عودة اللاجئين العرب الى اسرائيل توقع الاضطراب الكلى فى اقتصاد هذه الدولة وتهدد كيانها ذاته .

مشروع كين :

قدم هذا المشروع بصورة سرية مستر كين الانجليزى مدير الوكالة المساعد ، وقد اقترح فيه على الامم المتحدة أن تقدم مبلغ ٣٠٠ مليون دولار نقدا للدول العربية ، ثم يترك لها أمر اللاجئين العرب لتحل مشـكلتهم كما ترى ، وقد ظن ساسة الغرب أن مثل تلك الاموال الوافرة لن تقصر على اغراء اللاجئين فحسب بل ستثير اهتمام الدول العربية نفسهـا اذ ستنفق تلك الاموال فيأراضيها وقد اقترح مستر كين فى مذكرته السرية نقل القسم الأكبر من لاجئى لبنان الى سورية ونقل نحو ١٠٠ ألف لاجىء من غزة وفلسطين الى الاردن والعراق وليبيا واضاف مستر كين أن العمل بهذا الاقتراح كفيل لتتخلص الامم المتحدة من مشـكلة اللاجئين وباغراء الدول العربية على حمل العبء .

مشرع جوردن كلاب :

كان هذا المشرع أخطر مشروع غربى وضع ليكون أساسا تحل عليه القضية الفلسطينية ، وقد وضعت دراسة هذا المشروع لجنة وادى نهر تنيس الامريكية التى كان يرأسها مستر جوردون كلاب ، وقد أوفدته الامم المتحدة الى الشرق الاوسط على رأس لجنة الاستقصاء الاقتصادى لدراسة الاحوال الاقتصادية فى المنطقة ، وقد أوصت اللجنة المذكورةضمن ما أوصت بضرورة مساعدة البلاد اقتصاديا ليعيشوا فيها كما اقترحت تشكيل وكالة الامم المتحدة لاغاثة اللاجئين : ففى ٣١ من أغسطس عام ١٩٥٣ أرسل جوردون كلاب كتابا الى مدير وكالة الامم المتحدة ضمنه تقريرا اشتمل على المشروع المقترح للانماء الموحد للمصادر المائية ، ويقوم هذا المشروع على تنظيم ينابيع المياه فى الحولة والحصبانى ثم تخزينها فى بحيرة طبرية كى تستعمل فى رى المناطق الزراعية فى الاردن وسورية ولبنان واسرائيل بغض النظر عن الحدود السياسية ، وقدرت تكاليف المشروع بنحو ١٣٠ مليون دولار وأخذت الولايات المتحدة الامريكية على عاتقها مسئولية العمل على تنفيذ المشروع ، فأرصدت مبالغ من المال لهذا الغرض ، وأوفد رئيسها السابق مستر ايزنهاور فى اكتوبر عام ١٩٥٣ مندوبا شخصيا عنه هو مستر أريك جونستون لعرض المشروع على العرب واليهود ابتغاء الحصول على موافقة الطرفين عليه .

وقد درس العرب المشروع كما درسه اليهود وقدم كل من الطرفين مشروعا معدلا .

ثم زار جونستون منطقة الشرق الاوسط مرة ثانية فى عام ١٩٥٤ ومرة ثالثة فى عام ١٩٥٥ للمفاوضة على المشروع ، الا أن المشروع طوى بعد ذلك التاريخ .

مشروع باروخ :

فى شهر مايو عام ١٩٥٥ تلقى رئيس الهيئة العربية العليا لفلسطين كتابا صادرا من مانيلا بتوقيع دانيال فراسو باروخ يتضمن أن هناك لجنة دولية من أعضائها تشرشل ومنديس وفرانس ومدام روزفلت وبرنارد

باروخ وآخرون من رؤساء بعض الحكومات الشرقية وسواهم وان مشروعا قد أعد لتوطين اللاجئين الفلسطينيين المقيمين بغزة واسكانهم فى مصر وسورية ولبنان والعراق ، كما أعد أيضا برنامج لنقل عدد منهم الى باكستان وكندا والولايات المتحدة وجمهوريات أمريكا الجنوبية ، وطلب دانيال باروخ فى رسالته من رئيس الهيئة العربية العليا أن يقبل عضوية اللجنة المذكورة ، وقد رد رئيس الهيئة رافضا ذلك مطالبا لها بوجوب اعادة اللاجئين الى ديارهم واستعادة أملاكهم وأموالهم وايقاف هجرة اليهود الى فلسطين ٠

وفى يوليو من العام نفسه تلقى رئيس الهيئة العربية كتابا آخر من باروخ يقول فيه : انه تلقى ردا من مستر ايدن على رسالته فى هذا الصدد جاء فيها ما نصه :

ان ان حكومة المحافظين ستعمل بكل وسيلة تقع ضمن استطاعتها للوصول الى اسكان اللاجئين العرب الذين أخرجوا عن فلسطين ٠

مشروع مين

او مشروع جونستون

....

خريطة رقم ٥ ، ٦



في عام ١٩٤٦ نشر مشروع «لودر ميلك» الذيورد ذكره آنفا والذي يتلخص في الغاء مشروع «روتنبرج» وتحويل مجاري الاردن في الشمال لارواء سهل الحولة ، ومرج ابن عامر وسهول بيسان ثم الاستعاضة عن مشروع «روتنبرج» بحفر قناة للمياه المالحة تبتدىء من البحر الابيض التوسط وتنتهي في البحر الميت لتوليد القوى الكهربية ٠

وفي السنة نفسها ظهر مشروع (هايز ـ سافيدج) وهو يقوم على استثمار المياه التي تحت الارض ومياه الينابيع في غور الاردن وسهولة رفعها بمجموعات المضخات الكهربية التي تستمد قوتها من سد يقوم على نهر الحصباني في لبنان ، ثم تحول مجاري المياه الرئيسية لكل من نهر الاردن والحصباني وبانياس الى قناة مرتفعة تبنى في مكان عال على طرف الجبال التي غرب الحولة ، وتستمر هذه القناة فتخترق جبل الكرمل ثم تنحدر صوب منحدرات الجبال الغربية وتجري الى أقصى مناطق الجنوب في فلسطين ٠

أما سهل الحولة فيروى من مياه الينابيع الاخرى التي شرقي السهل وغربيه ، وحيث ان مياه نهر الاردن تفرغ بهـذه الطريقة فان المشروعات الكهربية من امتياز « روتبرج » التي تعتمد على مياه نهر الاردن واليرموك في جسر المجامع جنوب بحيرة طبرية تبطل ويستبدل بها استعمال الميـاه المالحة المنحدرة من البحر الابيض المتوسط الى وادي الاردن التي تبنى قناة خاصة لجرها ٠

وينتج عن ذلك حتما تحويل نصف مياه اليرموك الى بحيرة طبرية حتى لاتجف ، أما سهل الاردن فلا بد من اروائه حينئذ بقنوات تنشـأ فيه وتستثمر المياه القليلة الباقية في النهر ويفاد من المياه الكامنة تحت الارض ٠

وقد اقترح سافيدج الحصول على موافقة الحكومة اللبنانية تحويل

كميات كبيرة من المياه اللبنانية لكي تصب في القناة الجبلية المرتفعة التي مر ذكرهـــا والتي تنتهي في النقب • وقال اصحاب المشروع : انه في الامكان ارواء مساحة ٢ر٥ مليون دونم ، على أن الخبراء الذين درسوا هذا المشروع شكوا كثيرا في امكانية تأمين المياه لهذه المساحات بصورة منتظمة خصوصا في السنوات الجافة التي تقل فيها الامطار •

ثم ان المشروع المقترح من قبل سافيدج والدكتورلودر هيلك يحتاج الى تنظيم دقيق وتعاون تام بين جميع الذين يستعملون المياه في جميع المناطق التي تروى وهي مناطق يسكنها العرب واليهود على الســواء • فالقنوات المقترحة في أعالي الجبال تتعرض ، لعوامل سياسية وجيولوجية يصعب السيطرة عليها ولهذا رأى الخبراء أن المشروع لايكتب له النجاح الا اذا قبله جميع سكان تلك المنطقة والمناطق المجاورة •

وتعود المبادرة الى درس كل هذه المشروعات للوكالة اليهودية فهي التي استقدمت المهندس الامريكي «هايز» لدراسة مصادر المياه في البلاد والمهندس سافيدج وقد مكث الاخير وقتا قصيرا في فلسطين ، أما الاول فنصرف طيلة شتاء سنة ١٩٤٤ لبحث مشروعه ، ولقد اعترض العرب على هذا المشروع وقام اعتراضهم على أنه مشروع سياسي لا اقتصادي عمراني القصد الاول منه ادخال مهاجرين جدد •

العناصر الاساسية لمشروع جونستون :

بني هذا المشروع على الوثائق التي قدمتها وكالة اغاثة اللاجئين ولم يقم واضعو المشروع بزيارة الاراضي ولم يتصلوا بالدوائر المختصة في الدولة التي لها مصالح في المشروع ، وكانت مصادر الوثائق الفنية التي اعتمدها جونستون هي :

١ ـ مصدر بريطاني : تقرير «ايونيدس وماكدونالد» •

٢ ـ مصدر من الامم المتحدة : تقرير بعثة الشرق الاوسط •

٣ ـ مصدر من الامم المتحدة تقرير المهندس تشارلزمين •

ماذا يتضمن مشروع جونستون :

تقوم أسس التجهيزات المائية على مشروعين ضخمين :

أولهما يتنـاول ناحية الرى وهو لارواء الاراضى الزراعية بقنوات بعيدة المدى أما المشروع الآخر فهو مخصص لتوليد القوة الكهربية وكلا المشروعين ينطبق على حدود اسرائيل الحاضرة والمرسومة باتفاقيـــات الهدنة •

ويتكون المشروع المذكور مما يلى :

١ ـ انشاء سد على نهر الحصبانى العلوى لتخزين فائض الايراد الشتوى للنهر أمام هذا السد •

٢ ـ تحويل مياه نهر بانياس والدان والحصبانى فى ترعة تنشـأ لحمل مياه هذه الانهار لغرض رى الاراضى فى حوض الحولة الاعلى ومنطقة (هاشحار) وتلال الجليل ووادى يافنيل ووادى جزريل •

٣ ـ تحويل مياه نهر اليرموك الى ترعة الغور الشرقية والى بحيرة طبرية حيث يفاد من المياه المتجمعة فى هذه البحيرة من نهر اليرموك ونهر الاردن فى رى الاراضى الزراعية فى منطقة الغور الممتدة من بحيرة طبرية والبحر الميت •

٤ ـ انشاء ترعة رئيسية شرق نهر الاردن وترعة رئيسية أخرى غربه مع مايلزم من قناطر توزيع على بحيرة طبرية لحمل مياه هاتين الترعتين بسهولة لرى الاراضى التى على ضـــفتى النهر وسيستلزم ذلك القيـــام بالاعمال اللازمة لرفع منسوب بحيرة طبرية بمقدار مترين •

٥ ـ تجفيف مستنقعات الحولة لزراعتها والافادة من الميـاه التى كانت تضيع فيها بالبخر والترسب وذلك بتوجيههـا الى بحيرة طبرية لتخزينها •

٦ ـ انشاء ما يلزم من الاعمال والترع للتحكم فى المياه الدائمـة بالوديان التى جنوب بحيرة طبرية

٧ ـ انشاء الخزانات لحفظ مياه فيضانات الوديان على حسب ماتظهر الابحاث التفصيلية •

٨ ـ استثمار مياه الآبار لاغراض الرى وذلك فى المناطق التى يتضح فيها صلاحية ذلك كما فى وادى الغور «يافنيل» •

٩ ـ انشاء قناة تأخذ مياهها من أمام سد الحصباني وتقام عليها محطة لتوليد القوى الكهربية بالقرب من تل حن (داخل فلسطين المحتلة)

١٠ ـ استنباط القوى الكهربية من نهر اليرموك وذلك بانشاء سد المقارن على النهر المذكور مع انشاء قناة تأخذ مياهها من أمامه وتقام عليها محطة لتوليد القوى الكهربية بالقرب من عدسية ٠

أهم أعمال مشروع جونستون :

١ ـ خزان نهر الحصباني :

اقترح المشروع سد هذا الخزان على نهر الحصباني أمام التقائه بنهر الاردن بنحو عشرين كم ، على أن يكون انشاؤه بارتفاع ٩٠ مترا لتخزين ١٦٥ مليون متر مكعب امامه ، ونظرا لان متوسط التصريف السنوى لنهر الحصباني في هذا الموقع (١٣٠) مليون متر مكعب فانه اقترح تخزين مياه فيضان هذا النهر سنويا أمام الخزان حتى يتم ملؤها بالسعة المذكورة ثم تعمل الموازنات عليه في باقي شهور السنة على حسب الاحتياجات مع مايرد من تصريف نهرى بانياس ودان ٠

٢ ـ تحويل مياه بانياس والدان والحصباني :

اقترح المشروع انشاء سد تحويل على نهر بانياس وذلك لغرض تحويل مياه هذا النهر الى ترعة يجرى إنشاؤها ابتداء من موقع هذا السد ثم تتجه الى الغرب حتى تلتقى بنهر الدان حيث تنشأ قنطرة على هذا النهر لغرض تحويل مياهه مع مياه ينابيع تل القاضى الى الترعة المذكورة التى تستمر فى جريانها بعد ذلك مسافة نحو ثلاثة كيلو مترات حيث تصب فيها مياه نهر الحصباني ٠

وتصب المياه المحولة بعد ذلك فى الترعة بعد نحو ٩ر٧ من الكيلومتر بعد التقائها بنهر الحصباني ويصبح تصريف الترعة فى هذا الموقع نحو ١٤ مترا مكعبا واقترح أن تمتد الترعة من هذا الموقع نحو ١٠٤ كيلومترات الى الجنوب اى أن مجموع طولها من مبدئها عند نهر بانياس يبلغ نحو ١٢٠ كم ٠

وهذه الترعة ستمد منطقة الحولة بمياه الرى عند مرورها الى شرقى المنطقة كما انها عند نهايتها (تجاه مدينة طبرية وعلى بعد نحو خمسة كيلومترات غرب هذه المدينة) يتفرغ منها جملة فروع تخترق منطقة تلال الجليل ووادى «جزريل» لرى هذه المنطقة ٠

وستنشأ هذه الترعة في بعض أجزائها في الصخر وفي معظم طولها تمر في التراب . على أنه من المقترح تبطين هذه الترعة لتقليل الفاقد من الماء بفعل الترشيح .

٢ - تحويل مياه نهر اليرموك الى بحيرة طبرية وترعة الغور الشرقية والغربية :

اقترح انشاء سد تحويلي على نهر اليرموك ومن المياه المجمعة أمام هذا السد تؤخذ ترعة الغور للرى كما تؤخذ تحويله الى بحيرة طبرية وستصب المياه الخارجة من محطة القوى الكهربية (بعدسية) أمام السد المذكور .

ومن المقترح جعل التحويلة الى بحيرة طبرية بحيث تكفي حمل جميع مياه نهر اليرموك التى لاتدخل في ترعة الغور الشرقية مما يجعل تصريف هذه التحويلة يصل الى نحو ٧٥٠ مليون متر مكعب في الفيضان .

وستخصص ترعة الغور الشرقية لرى منطقة الغور الشرقية وسيكون تصريفها عند مبدئها حوالى ١٦ مليون متر مكعب وهي تستمد ماءها من نهر اليرموك أمام السد التحويلي المنوه عنه أو من المخزون ببحيرة طبرية وذلك بوصلة خاصة .

وستمتد ترعة الغور الشرقية الى الجنوب بطول حوالى ١٠٠ كيلومتر لتغذية جميع مشروع الرى التى تتفرع منها في هذا الطول لرى منطقة الغور الشرقية .

أما ترعة الغور الغربية فستأخذ مياهها من المخزون ببحيرة طبرية وسيكون تصريفها عند مبدئها حوالى ١٣ مليون متر مكعب وستمتد هذه الترعة الى الجنوب بطول حوالى ١٠٠ كيلومتر لتغذية جميع فروع الرى التى تتفرع عنها في هذا الطول لرى منطقة الغور الغربية .

ومن المقترح انه في حالة تعذر تنفيذ الجزء الشمالي في ترعة الغور الغربية (بسبب الظروف الطبوغرافية في هذا الجزء) يحمل التصريف اللازم لمنطقة الغور الغربية من بحيرة طبرية عن طريق ترعة الغور الشرقية حتى وادي كفر نجه حيث يمرر هذا التصريف في قناة بطول حوالى « ٥ر٤ كيلومتر » عبر نهر الاردن الى ترعة الغور الغربية .

. . وتمشياً مع الاعمال المتقدمة فانه يتحتم القيام بالاعمال اللازمة لضمان امكان رفع منسوب المياه ببحيرة طبرية بمقدار مترين .

٤ ـ تجفيف مستنقعات الحولة :

اقترح تجفيف بحيرة الحولة وأراضي المستنقعات الممتدة شمالها وذلك لغرض استصلاح هذه الاراضي وريها وزراعتها ، وفي الوقت نفسه تقليل مايفقد من المياه في المنطقة بالبخر مع منع انتشار الملاريا . وللوصول الى أغراض التجفيف المذكورة فانه اقترح تخفيض وتوسيع مخرج بحيرة الحولة مع انشاء ترعة يكفي قطاعها حمل مياه الفائض من فيضانات نهر بانياس ودان والحصباني حيث قد يأتي فيضان هذه الانهار وقت امتلاء خزان الحصباني مما يحتم تجفيف مياه الفيضان المذكورة الى نهر الاردن وقد تم بالفعل تجفيف بحيرة الحولة .

٥ ـ التحكم في المياه الدائمة بالوديان :

اقترح أن يكون ذلك بانشاء السدود والقناطر والترع على حسب ماتظهره الابحاث التفصيلية .

٦ ـ حفظ مياه فيضان الوديان :

اقترح أن يكون ذلك بانشاء السدود والخزانات والترع والقناطر ويقدر أقصى ما يمكن استغلاله سنويا من مياه فيضان هذه الوديان بالاعمال المذكورة بنحو ٧٤ مليون متر مكعب .

٧ ـ استثمار مياه الآبار :

اقترح استثمار مياه الآبار لاغراض الري حينما تتضح صلاحية ذلك بتكاليف معقولة . ويمكن الاعتماد على بعض هذه الآبار كلية في مناطقها لأغراض الري كما انه يمكن استعمال بعضها للمساعدة في ذلك بالمناطق التي لاتتمتع بري كامل وينتظر وجود الآبار التي تصلح لذلك في كل من وادي الغور ووادي بافنيل .

٨ ـ محطة توليد كهربية بالقرب من تل حي :

اقترح انشاء قناة فرعية من أمام سد الحصباني تسير الى الجنوب حتى تصب بالقرب من قرية تل حي في الترعة الرئيسية المجمعة لمياه

أنهار الحصباني وبانياس ودان بانحدار قدره نحو ٢٨٩ مترا ويفاد منه في انشاء محطة لتوليد القوى الكهربية بقوة قدرها نحو (٧٠٫٠٠٠) كيلووات .

٩ ـ سد المقارن على نهر اليرموك ومحطة قوى عدسية :

اقترح انشاء سد المقارن على نهر اليرموك بارتفاع ٨٥ مترا وسعة ٧٣ مليون متر مكعب من المياه يفاد منها في أغراض الرى بحوالى ٢٤مليون متر مكعب سنويا على أن يرتفع هذا السد في المستقبل الى ارتفاع ٩٥ مترا بسعة ١٩٥ مليون متر مكعب من المياه يفاد منها في أغراض الرى بحوالى ٥٦ مليون متر مكعب سنويا .

واقترح انشاء تحويلة تبدأ من امام هذا السد ثم تعود فتصب في نهر اليرموك أمام سد التحويل (الذى تتغذى منأمامه ترعة الغور الشرقية والتحويلة المقترحة الى بحيرة طبرية) على أن يقام على هذه التحويلة محطة قوى كهربية عند عدسية بقوة قدرها (٢٣٫٠٠٠) كيلووات للسد بارتفاع ٥٨ مترا) تزاد في المستقبل اذا ارتفع السد ٩٥ مترا) ـ الى (٣٨٫٠٠٠) كيلووات .

والجدول التالى يبين كمية المياه المخصصة لكل بلد على حسب مشروع جونستون :

المنطقة	المساحة المقررة بالمشروع (دونم)	المقدر بالمتر للدونم في السنة	كميات المياه التى يحصل عليها: من الانهار مليونم٣ سنويا	من الوديان مليون م٣ سنويا	المجموع م ٤ سنويا
سوريا	٣٠٫٠٠٠	١٥٠٠	٤٥	ـ	٤٥
الاردن	٤٩٠٫٠٠٠	ـ	٤٩٧	٢٧٧	٧٧٤
اسرائيل	٤١٦٫٠٠٠	ـ	٢٨٩	١٠٥	٣٩٤
المجموع	٣٠٫٠٠٠	١٥٠٠	٨٣١	٣٨٢	١٢١٣

التكاليف المقدرة لمشروع جونستون :

ويبين الجدول التالى تكاليف مشروع جونستون مع ملاحظة مايلى :

١ ـ ان التكاليف المذكورة حسبت على أساس الاسعار السائدة فى الولايات المتحدة الامريكية عام ١٩٥٣ ·

٢ ـ ان النفقات الاجمالية لاتشمل تكاليف انشاء القنوات الفرعية أو ثمن الاراضى المستهلكة أو الفوائد على رأس المال المطلوب أو الطرق الرئيسية أو الفرعية أو غيرها من النفقات غير المنظورة ·

بيان الاعمال	تكاليف اعمال الرى (دولار)	تكاليف اعمال توليد القوى الكهربية (دولار)	جملة التكاليف دولار
المرحلة الاولى	٣٨ر٠٠٠ر٠٠٠		٣٨ر٠٠٠ر٠٠٠
المرحلة الثانية	١٦ر٥٠٠ر٠٠٠	١١ر٠٠٠ر٠٠٠	٢٧ر٥٠٠ر٠٠٠
المرحلة الثالثة	١٦ر٥٠٠ر٠٠٠		١٦ر٥٠٠ر٠٠٠
المرحلة الرابعة	١٧ر٥٠٠ر٠٠٠	٢٢ر٠٠٠ر٠٠٠	٣٩ر٠٠٠ر٠٠٠
المرحلة الخامسة	٧ر٠٠٠ر٠٠٠	٧ر٠٠٠ر٠٠٠	١٤ر٠٠٠ر٠٠٠
المجموع	٩٥ر٠٠٠ر٠٠٠	٤٠ر٠٠٠ر٠٠٠	١٣٥ر٠٠٠ر٠٠٠

وتجدر الملاحظة الى أن واضعى المشروع قدروا مدة تتردد بين (٢ـ٣) سنوات لاتمام أعمال المرحلة الاولى من المشروع والبدء بتشغيلها كما يقدرون عشر سنوات أو خمس عشرة سنة لاتمام جميع مراحل المشروع.

فوائد مشروع جونستون لسورية ولبنان والاردن :

ليس للبنان أية فائدة من مشروع جونستون فان المياه المخزونة فى الحصبانى تسيل فى قناة تتجه نحو الحدود الفلسطينية وتصب فى قناة الرى الرئيسية المتجهة الى منطقة الجليل بعد أن تنشأ عليها معامل التوليد داخل الاراضى الاسرائيلية ·

ان هذا المشروع لايزال موضع شك من حيث مناعة الاراضى لخزن المياه ولم تجر أية دراسات جيولوجية لمعرفة خصائص الاراضى ومناعتها

فاذا تبين أن هذا المشروع صالح فنيا فانه يمكن استعمال قسم من مياهه في الاراضي اللبنانية لري سهل المرج الشرقي مرج جعيون ، وسهول أخرى لبنانية بالقرب من الحدود السورية قد تبلغ مساحتها ۳۰ ألف دونم . وذلك من الوجهة الفنية دون أن يكون لاسرائيل أي حق في مياه نهر الأردن.

وكذلك يمكن انشاء معمل توليد الكهربا من مياه الحصباني ضمن الاراضي اللبنانية وليس في الاراضي الاسرائيلية كما يقترحه مشروع جونستون .

وليس لسورية مصلحة في مقترحات مشروع جونستون فان مياه نبع بانياس تؤخذ بكاملها في قناة الري الاسرائيلية في حين أنه بالامكان ارواء مساحة ۳۰ ألف دونم ضمن الأراضي السورية من نبع بانياس ، وقد تجد سورية من مصلحتها انماء مشروعات الري على الضفة السورية من الحولة ونهر الاردن وبحيرة طبرية باستعمال قسم المياه المخزونة على نهر الحصباني ومن المياه التي تنبع من بانياس ، ويقتضي هذا القيام بدراسات فنية للتثبت من صحة هذه الامكانيات .

وفيما يتعلق بري ۳۰ ألف دونم بالقرب من المزيريب في الاراضي السورية فان هذا المشروع ليس بجديد فقد قامت الدولة السورية بانشاءات منذ عام ١٩٤٩ يروى الآن بها ما مساحته ١٦ ألف دونم دون اللجوء الى أية مساعدة خارجية .

أما المملكة الاردنية فانها ستستفيد من مشروع جونستون لري (٤١٦ر٠٠٠) دونم جديدة وقد تجد من مصلحتها أن تستعمل مياه الروافد الثانوية قبل مصبها في نهر الاردن لري أراض أردنية داخل حدودها ، وفي هذه الحالة يجب العمل على زيادة كمية المياه الصادرة من بحيرة طبرية لري السهل المنخفض .

خطورة مشروع جونستون على البلاد العربية :

ان المشروع المقترح يفيد اسرائيل والمملكة الاردنية بالتساوي فيما يتعلق بمياه الري وفي سياق دراسته تجب ملاحظة شرطين أساسيين :

١ ــ يجب أن يقتصر استعمال المياه على الاراضي التي ضمن الحوض الطبيعي للنهر .

٢ ــ يجب أن تصبح بحيرة طبرية الخزان المنظم لمياه نهر الاردن واليرموك وأن تكون تحت اشراف الدول العربية صاحبة المنفعة .

ان استعمال مياه الاردن للرى على هذا النطاق الواسع يؤدى الى انخفاض مستوى البحر الميت والى تجفيفه تدريجيا اذا لم يستعض عن مياه نهر الأردن المأخوذة للرى بمياه جديدة ، لذلك فكر المهندسون منذ سنوات كثيرة فى امكان استعمال مياه البحر الابيض المتوسط للمحافظة على مستوى المياه فى البحر الميت ، وفى الوقت نفسه استعمال مياه البحر لتوليد الطاقة الكهربية .

ملاحظة اللجنة الفنية العربية على مشروع جونستون :

تقدم مستر جونستون بعرض مشروعه على رؤساء الحكومات العربية ذات العلاقة خلال شهر نوفمبر سنة ١٩٥٣ ، فعرضت القضية على اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية التى وافقت فى اجتماعها المعقود فى القاهرة فى ١٢ من يناير سنة ١٩٥٤ على تأليف لجنة فنية عربية لدراسة هذا المشروع الموحد وبيان ملاحظاتها عليه وتقديم مشروع عربى جديد للانتفاع من مياه نهر الاردن وروافده بحسب مقتضيات مصلحة البلاد العربية ، وتألفت اللجنة الفنية العربية من خبراء كل من مصر وسوريه ولبنان والاردن واجتمعت فى القاهرة خلال شهر يناير ١٩٥٤ ودرست المشروع الموحد وابدت ملاحظاتها عليه اهمها مايلى :

١ ـ أهمل المشروع الحدود السياسية على الرغم من أهميتها .

٢ ـ لن يفيد لبنان من هذا المشروع شيئا مع أن نهر الحصبانى فى أراضيه، وقد شمل المشروع انشاء سد على هذا النهر فى الأراضى اللبنانية على حين جعل المياه التى تخزن أمامه لمصلحة اسرائيل فى الوقت الذى للبنان فى حوض النهر نفسه مساحة تصل الى ٣٥ ألف دونم صالحة للزراعة ولا ينقصها سوى اعداد مياه الرى لها من الحصبانى .

٣ ـ معظم المياه التى قدرها المشروع للاردن ستخزن فى بحيرة طبرية وهذه البحيرة جميعها مع شواطئها فى المنطقة المحتلة ، ولا شك أنه سينتج عن هذا الوضع أن الاردن سيكون تحت رحمة اسرائيل وحكومتها فيما يتعلق بخزن المياه وكذلك فيما يتعلق بتحويلها الى قناتى الغور الشرقية والغربية .

٤ ـ يلاحظ أن ماخصص للعرب من المياه يبلغ ٨١٩ ألف متر مكعب على حين تتدفق المياه من ينابيع عربية فى لبنان والاردن وسورية ومن الينابيع الاخرى التى على ضفتى النهر وجميعها على وجه التقريب فى منطقة الاردن وهذه المياه تتدفق بالكميات التالية :

نهر الحصباني ١٥٧ مليون متر مكعب وينابيع الضفة الشرقية ٦٢٣ مليون متر مكعب ٠

نهر بانياس ١٥٧ مليون متر مكعب وينابيع الضـفة الغربية ١٤٥ مليون متر مكعب ٠

نهر اليرموك ٤٥٧ مليون متر مكعب ٠

٥ ـ ذكر مشروع جونستون أن مساحة الاراضى التى فى اسرائيل والتى تفيد من المشروع ٤١٦ ألف دونم مع أن فى منطقة الحولة العليا سبعة آلاف دونم و ١٥ ألف دونم فى مثلث اليرموك تفيد حاليا من المياه أو بعبارة أخرى فان مجموع المساحة ٤٣٨ ألف دونم لا ٤١٦ ألف دونم٠

٦ ـ فى حوض بانياس بسورية عشرون ألف دونم صالحة للزراعة ولا ينقصها سوى مشروع للرى من هذا النهر وقد أهملها مشروع جونستون بأكملها ٠ ويشمل المشروع تحويل جزء كبير من ميـاه نهر اليرموك الى بحيرة طبرية وقناة الغور الشرقية لمصلحة اسرائيل على حين لاتفيد سورية من مشروع هذا النهر الذى ينبع من أراضيهـا الا برى ٣٠ ألف دونم تحتاج الى ٤٥ مليون متر مكعب من مياه النهر مع أن لسورية فى هـذا الحوض ٦٨ ألف دونم تمتد الى سهول جوران وتحتاج الى المياه للرى وكل ذلك الى جانب مساحة أخرى بين المقارن والعدسية ٠

٧ ـ لم يتضمن المشروع الموحد رى الاراضى السورية فى البطيحة شمال شرق بحيرة طبرية حيث نجد اراضى زراعية مساحتها ٤٠ ألف دونم يروى منها ١٥ ألف دونم من نهر الاردن حاليـا ، ويمكن ٣٠ ألف دونم أن تفيد من مياهه ٠

٨ ـ حدد المشروع الموحد مساحة الاراضى الاردنية التى ستروى من مياه حوض النهر بـ ٤٩٠ ألف دونم على حين أن هناك مساحات أخرى قابلة للزراعة اذا توافرت لها المياه اللازمـة ، والى جانب كل ذلك فان ملوحة بحيرة طبرية تبلغ ٣٠٠ جزء من المليون على حين أن ملوحة اليرموك تبلغ ٨٨ جزءا من المليون فقط ، فاذا حول اليرموك الى بحيرة طبرية فان المياه التى ستوزع على الاراضى الاردنية ستزداد ملوحتها بسبب ذلك ٠

أما بالنسبة للطاقة الكهربية فقد جعل مشروع جونستون الطاقة التى ستولد من سد الحصبانى لاسرائيل وتقـدر بـ ٢٧ ألف كيلووات ساعة أو ما مجموعة ٨٤ مليون كيلووات سنويا . وتضمن المشروع فى

الوقت نفسه توليد طاقة من نهر اليرموك تقدر ب ٦٢ الف كيلووات ساعة مع أن هذه القوة يمكن أن تكون ٣٨ الف كيلووات ساعة ٠

وأهم من كل ذلك أن مراحل التنفيذ ضمنت لاسرائيل نفعا مبكرا قبل الاردن الذى لن يفيد من المشروع الا فى مراحله الثانية فى حين أن الطاقة التى ستولد من سد المقارن لن تنشأ الا فى المرحلة الرابعة أو بعد مدة طويلة من انشاء المحطة الاولى لمصلحة اسرائيل ٠

ملاحظات أخرى على اخطار مشروع جونستون :

(أ) ان مشروع تحويل مجرى نهر الاردن أخطر خطة صهيونية يؤدى تنفيذها الى انزال كارثة أكبر ليس بحقوق عرب فلسطين وكيانهم ومصالحهم فحسب ، بل بمصالح البلاد العربية عامة ، وهذا ما يدفعنا جميعا الى معارضته والعمل على احباطه بجميع الوسائل والاساليب مهما كلف الامر من بذل وتضحية ٠

(ب) ان تحويل مجرى نهر الاردن يشكل اعتداء سافرا على سيادة وحقوق لبنان وسورية والاردن حيث أن روافده ومصدر مياهه تنبع كلها من أراضيها ، ومما لا شك فيه ان لكل بلد من البلاد العربية حقا ثابتا فى المياه التى تنبع من أراضيه وله أن يستغل هذه المياه لما فيه من مصلحته وخيره وهو لايستطيع على أية حال السماح للاعداء باستغلالها والافادة منها فيما يعود عليهم بالمنفعة ٠

ومما لاشك فيه أيضا أن السكوت عن تحويل مجرى نهر الاردن وقبوله معناه النزول عن قضية فلسطين والاعتراف بالدولة اليهودية المغتصبة وهذا أمر لايمكن أى بلد عربى أن يرضى به ٠

(جـ) ان تنفيذ المشروع لحل مشكلة المياه بالنسبة للدولة اليهودية يفتح أمامها آفاقا اقتصادية وزراعية وكهربية هائلة تكفل لها الدوام والاستقرار والبقاء ، والعرب لايستطيعون أن يسمحوا بأن تكون مياههم سببا لحياة عدوهم .

(د) وبالاضافة الى الفوائد الزراعية والمنافع الاقتصادية الكبيرةالتى ينالها اليهود بتحويلهم مجرى نهر الاردن فان هذا التحويل يصيبالاردن بأضرار شديدة حيث ان كمية المياه التى سيستمر سيلها فى الاردن الى الجنوب ستنخفض وتنقص بشكل مخيف يؤدى الى وقوع أشد الضرر

بالاراضى الاردنية الزراعية وخاصة التى منهـا على الضفتين الغربيـة والشرقية وقد تبين للسلطات الاردنية ذلك اذا ماحول اليهود مجراه .

(و) ان تحويل اليهود لمجرى نهر الاردن وسيطرتهم على مصـدر مياهه وروافده ، يدعم مركزهم فى فلسطين المحتلة وخاصة فى المنـاطق المتاخمة للبنان وسورية وعلى مر الزمن وبحجة ازدياد عدد سكان الدولة اليهودية وازدياد احتياجها للماء فى المستقبل يدفع اليهود بالمطالبة بمياه اللطانى الذى وجهوا مطامعهم اليه والاراضى المحيطة به والتى تمر بهـا باعتبارها مجالا حيويا لهم .

(ز) الغرض الاول من تحويل اليهود لمجرى نهر الاردن هو نقل مياه هذا النهر (وهى مياه لبنانية سورية فى الاصـــل) لرى أراضى جنوبى فلسطين ولا سيما منطقة النقب الواسعة الشاسعة الاطراف واستصلاحها وحشر السكان فيها ، وفى هذا كله خطر عظيم على البلاد العربية عامة .

(ح) يرمى اليهود الى نقل ٥ أو ٦ ملايين يهودى من معظم انحـاء العالم الى فلسطين المحتلة واسكان القسم الاعظم منهم فى النقب ، ومعنى هذا انشاء عدد ضخم من المستعمرات الجديدة (العسكرية فى حقيقتها) على محاذاة مصر .

ولقد أعلن بن جوريون فى خطبه خلال المعركة الانتخابية فى المنطقة المحتلة فى خريف سنة ١٩٥٩ ان الدولة اليهودية تعتزم جلب نحو ٥ ملايين واسكانهم فى جنوبى فلسطين والنقب ، وفى شهر ديسمبر أعلن فى الكنيست اليهودى أن حكومته التى أعيد تاليفها بعد الانتخابات قد وضعت خطة لنقل مليونين من اليهود خلال الاعوام الثلاثة القادمة ، كما أذاع رسميا أن الدولة اليهودية وقعت مشروعا للأعوام العشرة القادمة قوامه :

١ ـ نقل ٥ ملايين يهودى الى فلسطين .

٢ ـ رفع عدد الجيش اليهودى الى مليون جندى وتجهيزه بأحـــدث الاسلحة والعتاد .

٣ ـ تحويل مياه نهر الاردن وروافده الى النقب .

٤ ـ اقامة المستعمرات لايواء الملايين من اليهود فى النقب

٥ ـ مد أنابيب لنقل عشرة ملايين طن من البترول سنويا من خليج العقبة الى ميناء حيفا .

٦ ـ شق قناة ملاحية عبر أراضى النقب

مباحثات جونستون
والتعديلات التى أدخلت على مشروعه

١ ـ مباحثات جونستون فى القاهرة :

(أ) المباحثات الاولى (يونية عام ١٩٥٤) :

عندما حضر مستر جونستون الى القاهرة فى يونية سنة ١٩٥٤ جرت المباحثات معه خلال دورتين متتاليتين حول الخطوط الرئيسية الواجب اتباعها فى استثمار الموارد المائية فى حوض الاردن وتم الوصول الى نتيجة للتفاهم على الاسس التالية :

أولا ـ ضرورة الاسراع فى استثمار حوض نهر الاردن ووضع الخطوط الرئيسية للمشروع الذى يستدعى ذلك ٠

ثانيا ـ يهدف مشروع استثمار وادى الاردن الى رفع المستوى الاقتصادى لسكان البلاد بمن فيهم من اللاجئين العرب دون أى مساس بحقوقهم ٠

ثالثا ـ توزيع المياه بين الدول على أساس امكان الانتفاع منها فى الحوض ذاته ٠

رابعا ـ يكون التخزين فى اليرموك لاغراض الرى وتوليد الكهربا أما التخزين الاضافى اللازم لاتمام رى حوض الاردن السفلى فيكون فى بحيرة طبرية ٠

خامسا ـ انشاء رقابة دولية للاشراف على سحب حصص المياه العائدة للبلاد ذات العلاقة .

وبقيت بعض النقاط المعلقة مؤجلة ريثما تتهيأ الدراسات الفنية وتستكمل العناصر اللازمة لحلها وأهمها :

١ ـ تحديد المقننات المائية اللازمة للاراضى المرواة ٠
٢ ـ تحديد حصص المياه ٠
٣ ـ تحديد مقدار التخزين النهائى على نهر اليرموك مع العلم بأن مستر جونستون كان قد قبل مبدأ التخزين على ألا تتجاوز التكاليف الاضافية التى يستوجبها عشرة ملايين دولار زيادة عما ورد فى المشروع الموحد .

وفى شهر يناير سنة ١٩٥٥ تقدمت شركتا (بيكر وهرزا) اللتان

كانتا قد أحيلت الى عهدتهمـا دراسة مشروع استثمار ميـاه اليرموك ، بتقرير تمهيدى تضمن نتائج دراستهما الاولية وسنورد دراسة لمشروع بيكير وهرزا فى القسم الخاص بمشروعات المياه فى الاردن ٠

(ب) المباحثات الثانية (فبراير سنة ١٩٥٥) :

استند جونستون فى مقترحاته خلال هـذه الدورة على التقـرير التمهيدى لشركتى (بيكير وهرزا) المشار اليـه آنفا والذى شـمل نمطا زراعيا خاصا للاردن أمكن به تخفيض التخزين وتحديد حصة المياه الى أقل حد ممكن ونورد فيما يلى خلاصة هذه المقترحات :

١ ـ حصة المياه :

حددت حصة سورية بـ ١٣٢ مليون متر مكعب منها ٦٠ من ميـاه اليرموك و ٢٠ من مياه بانياس و ٢٢ من الاردن ٠

وحددت حصة لبنان بـ ٣٥ مليون متر مكعب من الحصبانى ٠

وحددت حصة الاردن بـ ٧٦٠ مليون متر مكعب منها ٢٤٠ من مياه الآبار والوديان الداخلية و ٥٢٠ من اليرموك وبحيرة طبرية ٠

٢ ـ التخزين :

ينشأ سـد فى وادى خالد بارتفاع ٤٠ مترا وسـعة ٤٧ مليون متر مكعب فقط غايته تنظيم فيضانات نهر اليرموك بحسب احتياجات النمط الزراعى المقترح وتحويل الميـاه الفـائضة لبحيرة طبرية لتخزينها فيهـا وينشأ سد تحويلى فى العدسية لتحويل المياه الفائضـة الى بحيرة طبرية والمياه اللازمة لرى الاراضى الاردنية ٠

٣ ـ الرقابة الدولية :

تقام هيئة للاشراف على توزيع المياه وتؤلف كما يلى :

تعرض قائمـة باسماء (٢٠ ـ ٣٠) خبيرا من دول محايدة يختـار منهم العرب واحدا واليهود واحدا والاثنـان يختاران ثالثا يكون رئيسا ويؤلف الثلاثة مجلسـا أعلى يحسم فى الخـلافات ويعين مدير عام يرأس جهازا فنيا للاشراف ٠

٤ ـ التمويل :

تؤمن الاعتمادات اللازمة لتنفيذ هذا المشروع من قبل الحكومة الامريكية أو عن طريق وكالة اغاثة اللاجئين الدولية .

راى الجانب العربى فى المقترحات :

لم يوافق الجانب العربى على هذه المقترحات بل أصر على النقاط التالية :

١ ـ التخزين الكلى لمياه اليرموك فى وادى اليرموك عند حدود ٣٠٠ مليون متر مكعب على الاقل لاغراض الرى والكهربا .

٢ ـ عدم تحويل مياه اليرموك الى بحيرة طبرية الا ما زاد منها على سعة التخزين السابقة .

٣ ـ تحديد حصة الاردن من مياه طبرية بما لا يقل عن ٢٠٠ مليون متر مكعب بالاضافة الى مياه اليرموك ومياه الوديان والآبار التى لديها . أى يصبح مجموع المياه التى تحصل عليها الاردن ٩٦٠ مليون متر مكعب .

وبالنظر الى عدم امكان الوصول الى تفاهم حول النقاط المختلف عليها توقفت المباحثات .

٢ ـ مباحثات جونستون فى بيروت (فبراير عام ١٩٥٥) :

وبعد أن قام جونستون بزيارة عواصم البلاد العربية للاتصال بحكومات الاردن وسورية ولبنان عقد اجتماع فى بيروت دعت اليه الحكومة اللبنانية وزراء خارجية البلاد المعنية لتوحيد الآراء تجاه المقترحات الاخيرة لمستر جونستون .

وقد نوقشت مختلف النواحى الفنية المتعلقة بالمشروع ولا سيما موضوعات ملوحة بحيرة طبرية وأهمية التخزين الكلى فى وادى اليرموك لأغراض الرى والكهربا وتحديد حصص المياه والاضرار التى تنشأ عن تحويل نهرالاردن فى منطقة البطيحة السورية ، وقدم فيه الجانب الامريكى مذكرة تتلخص فيما يلى :

(أ) توزيع المياه :

وافق الجانب العربى على تحديد حصة لبنان من مياه الحصبانى ب ٢٥

مليون متر مكعب بالاضافة الى الينابيع التى تنفجر فى هذا الحوض ، ووافق كذلك على أن تكون حصة سورية (۱۳۲) مليون متر مكعب منها ٢٠ مليونا من بانياس و ٢٢ مليونا من الاردن و ٦٠ مليونا من اليرموك على ان تعوض منطقة البطيحة عما يلحق بها من أضرار من جراء تعديل شبكة الرى أو عدم الانتفاع من الطواحين .

وطلب الجانب العربى أن تكون حصة الاردن الكلية ٩٦٠ مليون متر مكعب .

(ب) التخزين :

أصر الجانب العربى على تخزين كامل مياه اليرموك على وادى اليرموك لغايات الرى والكهربا بانشاء سد سعة تخزينه ٣٠٠ مليون متر مكعب على ألا يصل الى بحيرة طبرية الا مياه الفيضانات التى تزيد على سعة التخزين هذه واحتياجات الرى .

وقد صرح الجانب الامريكي بأنه ليس من الضرورى اسالة مياه اليرموك الى بحيرة طبرية بقصد تعديل الملوحة فيها ، ولذلك فهو لايشترط تحويل الـ ٩٠ مليونا التى كانت من اقتراحه السابق .

(جـ) الاشراف :

وافق الجانب العربى على فكرة الاشراف الدولى على توزيع المياه الا أنه رأى ارجاء البحث فى هذا الموضوع الى اجتماع مقبل ، وبالاضافة الى ذلك أضاف الجانب الامريكى أن الحكومة الامريكية على استعداد لتمويل المشروع على طريق وكالة الاغاثة أو بصورة مباشرة اذا اقتضى الامر .

ويتناول هذا المشروع :

- التخزين فى سد على اليرموك والسد التحويلى فى العدسية .
- قناة التحويل الى طبرية وقناة التغذية منها .
- مياه الغور الشرقية والغربية وشبكة توزيع المياه فى الاراضى الاردنية .
- القناة التحويلية الجديدة فى البطحية ومركز توليد الكهربا ضمن حدود ٥٠ كيلووات عوضا عن الطواحين الملغاة .

أما توليد الكهربا على اليرموك فقد أرجىء النظر فيه الى مباحثات

مقبلة • وقد صرح مستر جونستون أن الاتفاق المبدئي المشار اليه لن يعتبر نهائيا الا بعد موافقة الحكومات ذات العلاقة عليه وانه سوف يعود لمتابعة البحث بغية الوصول الى اتفاق نهائي •

الموقف الاخير الذى انبثق عن اجتماع القاهرة فى اكتوبر سنة ١٩٥٥ :

يمكن تلخيص الموقف فيما يختص بالنقاط الاساسية الهامة من المشروع كما يلي :

(أ) التخزين :

١ ـ بناء سد الحصباني فى أرض لبنانية للتمكن من استغلال ٣٥ مليون متر مكعب لغايات الرى (متفق عليه من الطرفين) •

٢ ـ بناء سد المقارن لخزن مياه اليرموك (يرى الجانب العربى أن يكون السد بارتفاع ١٤٧ مترا وسعة ٤٦٠ مليون متر مكعب) ويرى جونستون أن يكون بارتفاع ١٢٦ مترا وسعة ٣٠٠ مليون متر مكعب مع الموافقة على حق العرب فى رفعه على حسابهم للمستوى الذى يريدونه •

٣ ـ يرى جونستون وجوب تخزين الفائض عن سد اليرموك فى طبرية ويوافق على ارجاء البت فى ذلك الى خمس سنوات لدراسة امكانيات التخزين فى أرض عربية ، ويرى الجانب العربى عدم التغيير النهائى بمبدأ تخزين الفائض من مياه اليرموك فى طبرية .

٤ ـ بناء سد تحويل عند العدسية لتحويل مياه اليرموك الى قناة الغور الشرقية أو الى طبرية فى حالة استعمالها للتخزين « الجانبان متفقان على هذا السد وانما يرى الجانب العربى ضرورة استعماله كسد تحويل لقناة الغور الشرقية دون التقيد بالتحويل الى بحيرة طبرية » •

(ب) حصص المياه :

١ ـ لسورية ١٣٢ مليون متر مكعب وللبنان ٣٥ مليون متر مكعب (متفق عليه من الطرفين) •

٢ ـ للاردن ٧٢٠ مليون متر مكعب برأى جونستون منها ١٥ مليون متر مكعب من الينابيع المالحة المحيطة ببحيرة طبرية و٩٦٠ مليون متر مكعب برأى الجانب العربى مستندا على التقرير النهائى لبيكير وهرزا ولا نقبل كجزء من هذه الحصة أية كمية من الينابيع المحيطة بطبرية •

٣ ــ الاراضي المحتلة ٥٦٥ مليون متر مكعب برأى جونستون و ٥٢٥ مليون متر مكعب برأى الجانب العربى .

(ج) الاشراف الدولى :

وضع مقترحات جونستون حول الاشراف الدولي على أساس شمول الرقابة الدولية لنهر الاردن وروافده ، على حين يرى الجانب العربى أن تقصر الرقابة الدولية على مطالب كل طرف من الطرف الآخر بالصورة المفصلة المبينة فى التوصيات الواردة فى المواد التالية :

(د) استعمال المياه اللازمة للبلاد العربية :

على أساس امكانيات استعمالها داخل الحوض وذكر الجانب الامريكى أن كميات مياه الاراضى المحتلة مقدرة على أساس امكانيات استعمالها داخل الحوض أيضا (غير انه صرح بعدم امكانية عمل الجانب الآخر على حصر استعمال حصته من المياه داخل الحوض نفسه) .

(هـ) التمويل :

شمل التمويل منشآت الرى دون الكهربا ما عدا منطقة البطيحة التى شمل التمويل فيها محطات توليد الكهربا اللازمة لضخ المياه لرى أراضى المملكة الاردنية التى هى أعلى من قناة الغور غير أن الجانب الامريكى حدد أن أى اتفاق على تمويل هذا المشروع خاضع لعقد اتفاقات فرعية بشأن الترتيبات المالية ، ويرى الجانب العربى ضرورة شمول التمويل للمنشآت الكهربية كجزء من المشروع وضرورة جلاء المقصود بعبارة الاتفاقات المالية المشار اليها التى يقصد بها اسكان اللاجئين قبل الموافقة على أسس المشروع .

(و) مراحل تنفيذ المشروع :

كانت مراحل تنفيذ المشروع الذى قدمه الجانب الامريكى موضوعة على أساس تحقيق نفع مباشر للاراضى المحتلة ، على حين كانت الاعمال المقترحة من الجانب العربى واردة فى المراحل التالية أى أن يكون النفع متأخرا ، وأخيرا يرى الجانب العربى أن يشرع فورا فى أعمال المشروع الرئيسية التى فى البلاد العربية .



المشروع العربى

....

خريطة رقم ٧



المبادىء الأساسية للمشروع العربي :

رأت اللجنة الفنية العربية أنه يستحيل عمليا وضع مشروع لاستغلال موارد المياه بحوض نهر الاردن وروافده على أساس اغفال الحدود السياسية بين البلاد التي في أحواض هذه الانهار وأنه لذلك يجب أن يوضع مشروع استغلال مياه الأنهار المذكورة بحيث تؤخذ بعين الاعتبار الحدود القائمة بين هذه البلاد وبحيث يكفل المشروع لكل دولة ضمن حدودها الانتفاع بري الاراضي الصالحة للزراعة التي في مناطق ينابيع وأحواض الأنهار فعلا مع افادة هذه المناطق مما يمكن توليده من القوى الكهربية فيها ٠

الخطوط الرئيسية للمشروع العربي :

وتمشيا مع المبادىء المتقدمة رأت اللجنة الفنية العربية أن يشمل المشروع العربي ما يلي :

(أ) استغلال مياه نهر اليرموك لاغراض الري وتوليد القوى الكهربية ٠

(ب) استغلال مياه نهر الاردن وروافده شمال بحيرة طبرية لاغراض الري وتوليد الكهربا ٠

(ج) استغلال مياه نهر الاردن وروافده جنوب بحيرة طبرية لاغراض الري ٠

(د) استغلال مياه الوديان والابار ٠

استغلال مياه نهر اليرموك لأغراض الري وتوليد القوى الكهربية :

ورات اللجنة أن يكون استغلال مياه نهر اليرموك بتخزينها في مجرى هذا النهر لاغراض الري وتوليد القوى الكهربية لمصلحة الأردن وسورية وعلى حسب الاتفاقية المبرمة بينهما في ٤ من يونيو سنة ١٩٥٣ ٠

ورأت اللجنة عدم اللجوء الى تخزين مياه هذا النهر في بحيرة طبرية وذلك للأسباب الآتية :

١ ـ ان هذه البحيرة كل شواطئها في اسرائيل ، وسينتج عن استعمالها كخزان رئيسي لنهر اليرموك ان تكون الاردن تحت رحمة اسرائيل فيما يتعلق بخزان المياه التي تحتاج اليها ، وكذلك في تمويلها لترعتي الغور الشرقية والغربية ٠

٢ ـ ان متوسط الملوحة في مياه نهر اليرموك نحو (٨٨) جزءا في المليون على حين يبلغ متوسط الملوحة في مياه بحيرة طبرية نحو (٣٠٠) جزء من المليون وسينتج عن ذلك ضخامة زيادة ملوحة المياه التي يستعملها الاردن من نهر اليرموك في حالة تخزين مياهه في بحيرة طبرية ٠

٣ ـ ان استعمال بحيرة طبرية كخزان لمياه نهر اليرموك يؤدي الى ضياع كميات كبيرة من مياه النهر بالبخر ٠ ومعلوم أن الفاقد من مياه هذه البحيرة في الوقت الحاضر يبلغ نحو (٣٠٠) مليون م٣ سنويا ، ويلاحظ أنه في حالة تخزين مياه نهر اليرموك في احدى مناطق حوض هذا النهر نفسه (المقارن أو وادي خالد) لن يزيد فاقد البخر عن (١٥) مليونا من الامتار المكعبة سنويا ٠

٤ ـ بمراجعة تصريفات نهر اليرموك خلال عشرين سنة يتضح أنه اذا خزنت مياه هذا النهر في بحيرة طبرية على أساس جعل سعة التخزين فيها (٨٣٠) مليونا من الامتار المكعبة على حسب تقدير مشروع جونستون فان ذلك سيؤدي الى ضياع كميات من المياه التي ستزيد عن هذه السعة، وقد وجد أن كميات المياه الضائعة في النهر خلف البحيرة في هذه الحالة تصل الى (١٥٠) مليونا من الامتار المكعبة سنويا ، وهذا الفاقد هو غير الفاقد بالبخر الذي سبق التنويه عنه ٠

٥ ـ سيؤدي التخزين في بحيرة طبرية على حسب اقتراح جونستون الى ارتفاع المياه فيها بمقدار مترين مما سيؤثر حتما على معالم الاماكن المقدسة المنتشرة على شواطيء هذه البحيرة ٠

وترى اللجنة أن يكون استغلال هيساه نهر اليرموك لمصلحة سورية والاردن كما يلي :

١ ـ ينشأ سد تخزيني بحوض النهر عند المقارن أو وادى خالد بحسب ما تظهر الابحاث أفضليته وتجعل سعة التخزين الكلية أمام هذا السد (٤٠٠) مليون م٣ ، منها (١٠٠) مليون م٣ كتخزين ثابت لاراضى توليد الكهربا ولمقابلة رسوب الطمى بحوض الخزان وباقى سعة الخزان وقدرها (٣٠٠) مليون م٣ ستضمن سحبا سنويا من الخزان مقداره (٣٧٥) مليونا من الامتار المكعبة ٠

٢ ـ ينشأ سدتخزيني على نهر اليرموك بالقرب من العدسية لضمان سحب التصريف المتوسط بين موقع الخزان على اليرموك عند المقارنة أو وادى خالد والعدسية وهو يبلغ نحو (٦٠) مليونا من الامتار المكعبة سنويا ٠

وتقدر سعة الخزان المطلوبة لهذا الغرض والشاملة للتخزين الموسمى بنحو ١٠٠ مليون من الامتار المكعبة ٠

٣ ـ وبذلك يكون مقدار ما يمكن سحبه سنويا من الخزانين السالفى الذكر (٣٧٥ + ٦٠ = ٤٣٥) مليونا من الامتار المكعبة ٠

فاذا نقصنا من ذلك (١٥) مليونا من الامتار المكعبة نظير فاقد البخر بحوض الخزانين فان باقى ما يمكن سحبه يصبح (٤٢٠) مليونا من الامتار المكعبة وهو ما يمكن الانتفاع به على الوجه الآتى :

(أ) في سورية :

٩٠ مليونا من الامتار المكعبة سنويا تؤخذ مما يمكن سحبه من الخزان وذلك لتأمين احتياجات الاراضى السورية الصالحة للزراعة أمام خزان المقارن أو وادى خالد والتى تعلو منسوب (٢٥٠) فى سهول حوران بجبهة مزيريب وتل شهاب وتبلغ مساحتها نحو (٦٨٠٠٠) دونم ثم استصلاح ورى (٢٢) ألف دونم منها فعلا ١٠ ملايين من الامتار المكعبة سنويا لرى الاراضى الصالحة للزراعة فى وادى اليرموك بين موقع السد عند المقارن أو وادى خالد والعدسية ٠

توزيع موارد المياه المختلفة بحوض نهر الأردن

على المساحات المقترح ريها في كل من لبنان وسورية والأردن واسرائيل حسب المشروع العربي

البلد والمنطقة		المساحة المقترح ريها بالدونم	المقنن المائي بالمتر المكعب للدونم سنوياً	كميات المياه اللازمة محسوبة في الحقل (مم٣ سنوياً)	كميات المياه التي يمكن الحصول عليها من التصريف المستمر للوديان والآبار (مم٣ سنوياً)	كميات المياه التي يمكن الحصول عليها بعد التحكم في تصريف مياه فيضان الوديان (مم٣ سنوياً)	مجموع الكميات التي يمكن الحصول عليها من الآبار ومن التصريف للوديان المستمر وتصريفها في الفيضان (مم٣ سنوياً)	كميات المياه التي تؤخذ من النهر محسوبة في الحقل (مم٣ سنوياً)	كميات المياه التي تؤخذ من النهر محسوبة عند النهر نفسه (مم٣ سنوياً)
لبنان	حوض نهر الحاصباني	٣٥٠٠٠	٩٠٠	٣٢	—	—	—	٣٢	٣٥
سوريا	حوض نهر بانياس	٢٠٠٠٠	٩٠٠	١٨	—	—	—	١٨	٢٠
	منطقة البطيحة	٢٢٠٠٠	٩٠٠	٢٠	—	—	—	٢٠	٢٢
	سهول أعالي اليرموك	٦٨٠٠٠	١٠٧٠	٧٣	—	—	—	٧٣	٨٠
	حوض اليرموك بين المقارن وعدسية	٩٠٠٠	١٠٧٠	٩	—	—	—	٩	١٠
المجموع		١١٩٠٠٠		١٢٠	—	—	—	١٢٠	١٣٢

إسرائيل	منطقة الحولة العليا	٧٨٠٠٠	٧٧٠	٦٠	—	—	—	٦٠	٦٦
	منطقة هاناحار	٣٠٠٠٠	٨٩٠	٢٧	—	—	—	٢٧	٣٠
	منطقة وادي يافيئل	٢٢٠٠٠	٩٣٠	٢٠	٢٠	—	٢٠	—	—
	منطقة مثلث اليرموك	٢٦٠٠٠	١٥٦٠	٤١	—	—	—	٤١	٤٥
	منطقة غربي الغور	٧٨٠٠٠	١٥٦٠	١٢٢	٦٧	١٨	٨٥	٣٧	٤١٠
	المجموع	٢٣٤٠٠٠		٢٧٠	٨٧	١٨	١٠٥	١٦٥	١٨٢
الأردن	القسم الشمالي من الغور الشرقي	٧٤٠٠	١٥٦٠	١١٥	٤٩	٢٠	٦٩	٤٦	٥١
	القسم الأوسط من الغور الشرقي	١٢٧٠٠٠	١٦٩٠	٢١٥	٥٣	١٨	٧١	١٤٤	١٥٨
	القسم الجنوبي من الغور الشرقي	٩٥٠٠٠	٢١٩٠	٢٠٨	٣١	٧	٣٨	١٧٠	١٨٧
	القسم الشمالي من الغور الغربي	٢٩٠٠٠	١٥٦٠	٤٥	٤	—	٤	٤١	٤٥
	القسم الأوسط من الغور الغربي	٦٧٠٠٠	١٦٩٠	١١٣	٤٨	٧	٥٥	٥٨	٦٤
	القسم الجنوبي من الغور الغربي	٩٨٠٠٠	٢١٩٠	٢١٥	٣٦	٤	٤٠	١٧٥	١٩٣
	المجموع	٤٩٠٠٠٠		٩١١	٢٢١	٥٦	٢٧٧	٦٣٤	٦٩٨
المجموع الكلي		٨٧٨٠٠٠		١٣٣٣	٣٠٨	٧٤	٣٨٢	٩٥١	١٠٤٧

(ب) في الأردن :

۳۳۰ مليونا من الامتار المكعبة سنويا يجرى سحبها فى ترعة الغور الشرقية لأغراض الرى فيكون المجموع ٤٢٠ مليون م٣ سنويا ٠

٤ ـ انشاء محطة لتوليد القوى الكهربية عند موقع سد خزان اليرموك عند المقارن أو وادى خالد ٠

٥ ـ انشاء قناة تأخذ مياهها من أمام سد خزان اليرموك (عند المقارن أو وادى خالد) وتتجه الى الغرب حتى العدسية حيث تنشأ محطة أخرى لتوليد القوى الكهربية ٠

ويمكن استغلال محطتى توليد القوى الكهربية المتقدم ذكرهما (عند موقع السد بالمقارنة أو وادى خالد وعند العدسية) لمصلحة الاردن وسورية على حسب الاتفاقية المعقودة بين البلدين فى ٤ من يونية سنة ١٩٥٣ ٠

استغلال مياه نهر الاردن وروافده شمال بحيرة طبرية لاغراض الرى وتوليد القوى الكهربية :

رات اللجنة الفنية العربية أن يكون استغلال مياه نهر الاردن وروافده شمال بحيرة طبرية بحيث يضمن :

رى المساحات الصالحة للزراعة بأحواض هذه الانهار فى لبنان وسورية واسرائيل ٠

فى لبنان :

ان مساحة قدرها ۳٥ الف دونم بحوض نهر الحصبانى يحتاج فى ريها من مياه النهر الى نحو ۳٥ مليونا من الامتار المكعبة سنويا ٠

ملاحظة :

١ ـ اسقط المشروع الامريكي الموحد من حسابه رى أية أراضى سورية بحوض نهر بانياس مع ان هذا النهر ينبع ويمر فى الاراضى السورية ٠

٢ ـ مساحة ٢٢٠٠٠ دونم فى منطقة البطيحة شمال شرق بحيرة طبرية يحتاج ريها من مياه النهر الى نحو ٢٢ مليونا من الامتار المكعبة سنويا ٠

ملاحظة :

تتمتع بالرى فعلا من هذه المنطقة فى الوقت الحاضر مساحة تقدر بـ ١٥٠٠٠ دونم تروى من نهر الأردن • ومع ذلك اغفل المشروع الموحد ادراج أية مساحات فى هذه المنطقة ضمن المساحات المقرر انتفاعها منه •

(جـ) فى اسرائيل :

١ ـ ان مساحة ٧٨٠٠ دونم بمنطقة الحولة يحتاج ريها من مياه النهر الى نحو ٦٦ مليونا من الامتار المكعبة سنويا •

ملاحظة :

يدخل ضمن هذه المساحة نحو ٧٠٠٠ دونم تتمتع فعلا بالرى فى الوقت الحاضر •

٢ ـ ان مساحة ٣٠٠٠٠ دونم بمنطقة (آيليت هاشاحار) يحتاج ريها من مياه النهر الى نحو ٣٠ مليونا من الامتار المكعبة •

٣ ـ ان مساحة ٢٢٠٠٠ دونم بمنطقة وادى (بانفيل) يمكن ريها من الآبار بها ولا تحتاج الى شىء من مياه النهر •

استغلال الانحدار الكبير فى نهر الحصبانى لتوليد القوى الكهربية لمصلحة لبنان حيث ينبع ويمر هذا النهر :

وتنفيذا للاغراض المنوه عنها فى الفقرتين (١) و (٢) ترى اللجنة القيام بالاعمال الآتية :

١ ـ انشاء سد تخزينى على نهر الحصبانى أمام موقع التقاء هذا النهر بنهر الاردن بنحو عشرين كم •

٢ ـ انشاء قناة تأخذ من أمام سد الحصبانى لغرض رى الاراضى اللبنانية الصالحة للزراعة بحوض هذا النهر والتى سبق التنويه عنها والتى تبلغ نحو ٣٥ الف دونم تحتاج لريها من مياه النهر الى نحو ٣٥ مليونا من الامتار المكعبة سنويا •

٣ ـ انشاء محطة لتوليد القوى الكهربية الناتجة عن سقوط المياه من قناة الرى السالفة الذكر نهر الحصبانى •

٤ ــ انشاء قناة تستمد مياهها من نهر بانياس خلف بلدة بانياس لغرض رى الاراضى السورية الصالحة للزراعة على يمين النهر ومقدارها نحو ١٢ ألف دونم تحتاج لريها من مياه النهر الى نحو ١٢ مليونا من الامتار المكعبة سنويا وقد شرعت سورية فعلا فى انشاء هذه القناة ٠

٥ ــ انشاء قناة تستمد مياهها من نهر بانياس خلف بلدة بانياس لغرض رى الاراضى السورية الصالحة للزراعة على يسار نهر بانياس مقدارها نحو ٨٠٠٠ دونم تحتاج لريها من مياه النهر الى نحو ٨ ملايين من الامتار المكعبة سنويا ٠

٦ ــ تجميع التصريفات الباقية فى نهر بانياس والدان والحصبانى بعد استقطاع احتياجات لبنان من نهر الحصبانى واحتياجات سورية من نهر بانياس كما نوهنا عن ذلك سابقا ، فى قناة تسير شمالى منطقة الحولة مبتدئة من نهر بانياس ومتجهة نحو الغرب حتى تصب مياهها فى نهر الاردن بعد أن تؤخذ منها قنوات الرى اللازمة لرى أراضى اسرائيل بمنطقة الحولة (وهى نحو ٧٨٠٠٠) دونم تحتاج لريها من مياه النهر الى ٦٦ مليونا من الامتار المكعبة وبمنطقة ايليت هاشاحار (وهى نحو ٣٠٫٠٠٠ دونم تحتاج لريها من مياه النهر الى ٣٠ مليونا من الامتار المكعبة) أما منطقة وادى بافينال ومساحتها نحو ٢٢ ألف دونم فيمكن ريها من الآبار التى بها ٠

استغلال مياه نهر الاردن وروافده لاغراض الرى جنوب بحيرة طبرية :

يتضح مما سبق أن كميات المياه التى ستؤخذ من التصريفات الواردة الى نهر الاردن وروافده شمال بحيرة طبرية كما يأتى :

٣٥ مليون م٣ لرى الاراضى	اللبنانية بحوض نهر الحصبانى ٠
٢٠ «	السورية بمنطقة البطحية ٠
٢٢ «	السورية بحوض نهر بانياس
٦٦ «	الاسرائيلية بمنطقة الحولة ٠
٣٠ «	بمنطقة ايليت هاشاحار ٠
١٧٣ مليون م٣	المجموع

أما باقى تصريف نهر الاردن وروافده شمال بحيرة طبرية فينساب الى هذه البحيرة حيث يجرى باستمرار لتأمين الاحتياجات اللازمة لرى المساحات الآتية :

فى اسرائيل :

١ ــ مساحة ٢٦٠٠٠ دونم بمنطقة المثلث
وتحتاج من مياه النهر الى : ٤٥ مليون م٣ سنويا

٢ ــ مساحة ٧٨٠٠٠ بمنطقة الغور
الغربية وتحتاج من مياه النهر الى : ٣٩ مليون م٣ سنويا

المجموع	٨٤ مليون متر مكعب سنويا

فى الاردن :

١ ــ استكمال اراضى الغور الشرقية وتقدر كميات المياه اللازمة ــ خلف بحيرة طبرية ــ لهذا الغرض كما يلى :

كمية المياه اللازم تدبيرها من النهر لرى اراضى الغور :	٣٩٥ مليون م٣ سنويا
كمية المياه التى يمكن سحبها من نهر اليرموك لرى أراضى الغور الشرقية :	٣٣٠ مليون م٣ سنويا
فيكون الباقى وهو مايلزم سحبه من خزان بحيرة طبرية لاستكمال رى اراضى الغور الشرقية :	٦٥ مليون متر م٣ سنويا

٢ ــ رى اراضى الغور الغربية وتقدر كميات المياه اللازمة خلف بحيرة طبرية لهذا الغرض ب | ٣٠٥ ملايين م٣ سنويا

المجموع	٣٧٠ مليون م٣ سنويا

وعلى هذه الاساس تكون كميات المياه اللازم سحبها خلف خزان بحيرة طبرية :

لاسرائيل	٨٤	مليون م٣
للاردن	٣٧٠	مليون م٣
المجموع	٤٥٤	مليون م٣

استغلال مياه الوديان والآبار :

لقد شملت موارد المياه التى اعتمد المشروع العربى فى استغلالها :

(أ) التصريف المستمر فى الوديان
وهو مستعمل فعلا للرى فى الوقت الحاضر

ويقدر بـ :	٢٦٨ مليون م٣ سنويا
(ب) تصريف الآبار ويقدر بـ	٤٠ مليون م٣ سنويا
التحكم فى مياه فيضانات الوديان ويقدر بـ	٧٤ مليون م٣ سنويا
المجموع	٣٨٢ مليون م٣ سنويا

وقد اخذت تقديرات هذه التصريفات مطابقة لما جاء فى المشروع الامريكى الموحد

مقارنة بين المشروع العربي ومشروع جونستون
حول كميات المياه المقترح تخصيصها لكل من
البلاد العربية واسرائيل

المنطقة	المشروع العربي كميات المياه التي يحصل عليها			مشروع جونستون كميات المياه التي يحصل عليها		
	من الانهار مليون م ٣ سنويا	من الوديان مليون م ٣ سنويا	المجموع مليون م ٣ سنويا	من الانهار مليون م ٣ سنويا	من الوديان مليون م ٣ سنويا	المجموع مليون م ٣ سنويا
سورية	١٣٢	—	١٣٢	٤٥	—	٤٥
الاردن	٧٠٠	٢٧٧	٩٧٧	٤٩٧	٢٧٧	٧٧٤
لبنان	٣٥	—	٣٥	—	—	—
اسرائيل	١٨٠	١٠٥	٢٨٥	٢٨٩	١٠٥	٢٩٤
المجموع	١٠٤٧	٣٨٢	١٤٢٩	٨٣١	٣٨٢	١٢١٣

١ ـ فى المناطق التى شمال بحيرة طبرية أخذت المقننات مطابقة لتقديرات المشروع الامريكى الموحد . أما فى المناطق التى جنوب بحيرة طبرية فقد أخذت المقننات مطابقة لتقديرات مشروع (مردوخ ماكدونالد).

٢ ـ يدخل ضمن هذه المساحة مقدار (١٥٠٠٠) دونم تروى فى الوقت الحاضر .

٣ ـ يدخل ضمن هذه المساحة مقدار (٧٠٠٠) دونم تروى فى الوقت الحاضر .

٤ ـ يدخل ضمن هذه المساحة مقدار (١٥٠٠٠) دونم تروى فى الوقت الحاضر .

٥ ـ المناطق المقترح ريها فى اسرائيل أخذت مساحة كل منها مطابقة لتقديرات المشروع الامريكى الموحد .

٦ ـ المساحات المقترح ريها في الاردن أخذت مطابقة لتقديرات المشروع الامريكي الاول الموحد .

٧ ـ متوسط مجموع التصريف الطبيعي لنهر الاردن وروافده خلف

مصب نهر اليرموك على حسب ما جاء بالمشروع الامريكي الموحد ١٠١٣ مليون م ٣ سنويا يضاف الى هذا التصريفات الآتية التي يشملها المشروع الامريكي الموحد :

(أ) التصريف المأخوذ من النهر فعلا في الوقت الحاضر لري ١٥٠٠٠ دونم بمنطقة البطحية لسورية : ١٥ مليون م ٣ سنويا

(ب) التصريف المأخوذ من النهر فعلا في الوقت الحاضر لري ٧٠٠٠ دونم بمنطقة الحولة العليا لاسرائيل : ٦ ملايين م ٣ سنويا

(ج) التصريف المأخوذ من النهر فعلا في الوقت الحاضر لري ١٥٠٠٠ دونم بمنطقة المثلث اليرموك باسرائيل : ٢٦ مليون م٣ سنويا

فتكون جملة متوسط التصريف الطبيعي لنهر الاردن وروافده خلف مصب نهر اليرموك ١٠٦٠ مليون م ٣ سنويا

وسيزداد هذا التصريف بعد تجفيف منطقة الحولة (بسبب توافر ما يفقد بالبخر في منطقة البحيرة ومستنقعاتها) على حسب تقدير المشروع الامريكي الموحد بمقدار : ٦٢ مليون م٣ سنويا

وعلى ذلك ستصبح جملة التصريف الطبيعي لنهر الاردن خلف مصب نهر اليرموك : ١١٢٢ مليون م٣ سنويا

وبمقتضى المشروع العربي سيتسنى استغلال جميع هذا التصريف ما عدا :

(أ) الميـاه التي ستنساب من النهر الى البحر الميت نتيجة تحديد سعة خزان اليرموك عند المقارن أو وادي خالد وقلة متوسط المسحوب من هذا الخزان عن متوسط تصريف النهر الطبيعي عند هذا الموقع ، وتقدر كمية هذه المياه المنسابة الى البحر نتيجة لذلك بمقدار : ٤٠ مليون م٣ سنويا

(ب) الميـاه التي ستنساب من النهر الى

البحر الميت نتيجة تحديد سعة خزان طبرية وقلة متوسط المسحوب منه عن متوسط التصريف الطبيعي وتقدر كمية هذه المياه المنسابة الى البحر نتيجة لذلك بمقدار : ١٨ مليون م٣ سنويا

(جـ) المياه التي ستضيع بالبخر في حوض خزان نهر اليرموك عند المقارن أو وادي خالد ومقدارها : ١٥ مليون م٣ سنويا

(د) المياه التي ستضيع بالبخر في حوض خزان نهر الحصباني ومقدارها : مليونان من الأمتار المكعبة في السنة

المجموع ٧٥ مليون م٣ سنويا

مجموع التصريف الطبيعي لنهر الاردن وروافده : ١١٢٢ مليون م٣ سنويا

مجموع الفاقد ٧٥ مليون م٣ سنويا

وبذلك يصبح صافي ما يمكن استغلاله من ايراد النهر الطبيعي ١٠٤٧ مليون م٣ سنويا

وهو ما ورد في بيان توزيعه على المناطق المقترح ريها على حسب المشروع العربي ٠



مشروع كوتون



رفضت اسرائيل كما رفض العرب مشروع جونستون وقدمت مشروعا جديدا لاستثمار موارد مياه وادي الأردن وكان ذلك في مايو عام ١٩٥٤ · ويستند المشروع الاسرائيلي الذي سمي بمشروع كوتون على :

- ادخال الفائض من مياه الليطاني ضمن موارد حوض الاردن ·
- اعطاء الاولوية في المياه الى تلك المناطق من الاردن وسورية ولبنان التي هي ضمن مدى الليطاني والأردن ·
- وبلغ مجموع كمية المياه (٢٣٤٥) مليون متر مكعب تأخذ منها اسرائيل على حساب مشروعها (١٢٩٠) مليون متر مكعب ·

وقدم العرب مشروعا يختلف عن المشروع الاسرائيلي والامريكي وهو المشروع العربي ، الا أن اسرائيل رفضت المشروع العربي واعتبرته مبنيا على أسس سياسية وغير هندسية ·

وفي يوم ١٩٥٥/١/٣١ قدمت اسرائيل مقترحاتها الاخيرة وهي :

- تبقى اسرائيل مشرفة على مجرى نهر الأردن على أن يكون لسورية ولبنان حق الاولوية في حصتهما ·
- تواصل الأردن الاشراف على مجرى نهر اليرموك على أن تبقى سورية مستفيدة من الجزء العلوي ·
- يبنى على القسم العلوي من اليرموك خزان غايته جمع مياه الشتاء ويجمع ما يزيد عليه في بحيرة طبرية ·
- تظل بحيرة طبرية بمثابة خزان تشرف عليه اسرائيل على حين يشرف العرب على خزان اليرموك ·
- يشرف مراقب محايد يقبله الطرفان على نقاط تحويل مياه اليرموك والاردن · وبذلك يستغنى عن اشراف هيئة دولية ·

ويلاحظ مما تقدم أن المشروع الاسرائيلى يهتم بنهر الليطانى فى لبنان ويقول المشروع : ان الافادة من نهر الليطانى من شأنهما أن تحل جميع النواحى الفنية المتعلقة بمشوع الاردن الذى أعده جونستون ويزعم المشروع الاسرائيلى أن بامكانه تقديم ضعف كمية المياه التى يمكن الحصول عليها للرى بمشروع جونستون ، وان يعطى ثلاثة أضعاف القوة الكهربية التى يعطيها مشروع جونستون ٠

مشروعات الاردن

الخريطة رقم ٨



١ ـ مشروع اليرموك :

اقترح هذا المشروع على الحكومة الاردنية سنة ١٩٥٢ من قبل المهندس ـ الامريكي (بنجر) Bunger الذى كان يعمل في برنامج النقطة الرابعة الامريكية فى الدائرة التعاونية لتنمية موارد المياه . وقدم الى مجلس الاعمار الاردنى فى ١١ من يولية ١٩٥٢ . ويقتصر المشروع على تنمية مياه نهر اليرموك وحده . وقد أوضح القصد عن اقتصار هذا المشروع على نهر اليرموك بالاسباب التالية :

يتوخى المشروع :

أولا ـ تنمية وادى الاردن الى أقصى حد ممكن دون الدخول فى مفاوضات دولية ، لان مثل هذه المفاوضات ربما لا تكون مجدية فى الوقت الحاضر .

وثانيا ـ أعد المشروع بحيث يمكن فيما بعد ادماجه بأى مشروع لاحق يعتمد على استعمال بحيرة طبرية للخزن .

وجاء فى ايضاح المشروع أيضا ان المشروعات السابقة كانت متأثرة بافتراض يقول بعدم وجود مواقع ملائمة لتخزين المياه على نهر اليرموك نفسه . وان لابد من خزن مياه اليرموك فى بحيرة طبرية اذا ما أريد استثمارها . غير أن الابحاث التى قام بها المهندس (بنجر) أسفرت عن اكتشاف مواقع ملائمة لانشاء سد على نهر اليرموك فى جوار محطة مقارن . ويمكن تخزين مياه اليرموك كلها فى هذا الموقع ومن ثم يصبح النهر مستقلا عن أى ارتباط ببحيرة طبرية ، وهذا الاكتشاف غير التفكير السابق حول الموضوع بأكمله . واسفر عن المقترحات الحالية لاستثمار مياه اليرموك على نطاق واسع وللتنمية الزراعية فى وادى الاردن .

وافترض المشروع أن تصريف اليرموك السنوى يبلغ ٤٨٠ مليون متر مكعب من الماء خصص منها مقدار ٦٥ مليون متر مكعب لسورية والباقي وقدره ٤١٥ مليون متر مكعب خصص للاردن. واقترح المشروع ايضا استثمار ١١٢ مليون متر مكعب من مياه نهر الاردن بالضخ ، فيكون مجموع كمية المياه التى خصصها للاردن ٢٥٧ مليون متر مكعب تكفى رى ٤٣٥٫٠٠٠ دونم .

ويتالف المشروع من الأمور التالية :

١ ـ انشاء سد عند محطة مقارن وذلك كما يلي :

ـ ارتفاع السد عن سطح البحر ١٧٨ مترا .

ـ ارتفاع السد فوق الارض ١٣٠ مترا .

ـ ارتفاع سطح المياه فى الخزان عن سطح البحر ١٧٥ مترا .

ـ طول السد ٥٠٠ متر .

ـ سمك السد فى قاعدته ٤٦٠ مترا .

ـ سمك السد عند سطحه ١٢ مترا .

ـ يبنى السد من التراب والصخور .

ـ استيعاب الخزان ٥٠٠ مليون متر مكعب من الماء .

ـ مساحة الخزان السطحية ١٢ كم .

٢ ـ اقامة محطة كهربا تحت السد مباشرة تستطيع أن تولد طاقة كهربية لا تقل عن ٨ آلاف كليووات ساعة وتصل الى الحد الاقصى عندما يكون الرى فى اعلى درجته اى الى ١٥ الف كيلووات ساعة .

٣ ـ اقامة قناة ونفق من محط الكهربا فى جوار قرية العدسية يتوقع أن يتولد منها طاقة كهربية لا تقل عن ٣٥ الف كيلووات .

٤ ـ انشاء ناظم محول بعد محطة الكهربا لتحويل المياه الى قناة الغور الشرقية .

٥ ــ انشاء قنوات رئيسية تتفرع من الناظم الذى عند العدسية الى الجنوب حتى نقطة تبعد ثلاثين كم تقريبا . وهنا تتفرع القناة الى فرعين أولهما استمرار لقناة الغور الشرقية التى تجرى المياه فيها بقوة الجاذبية حتى البحر الميت تقريبا ، والاخرى (سيفون) ينقل قسما من المياه الى الضفة الغربية للاردن بمحطة للضخ تبنى عند نقطة التفرع .

٦ ــ انشاء محطة الضخ المشار اليها فى الفقرة (٥) .

٧ ــ انشاء قناة موازية على الضفة الغربية لتصريف المياه على الضفة حتى البحر الميت .

ونص المشروع على اقامة ســدود ومحطات كهربية على وديان الاردن التى فى جنوب اليرموك وعلى انشاء سد صغير على نهر الاردن لضخ قسم من مياهه الى وادى الاردن .

وقدرت نفقات المشروع عدا منشآت السكن والقرى والمنافع العامة كما يلى :

	النفقات	
السد ارتفاع ١٣٠ مترا	٥٢٠٠٠	من الدينارات الاردنية
قناة اليرموك	١٤٦٦٠	من الدينارات الاردنية
قنوات الرى	٦٦٨٠٠	من الدينارات الاردنية
نفقات اخرى	٢٩٣٠	من الدينارات الاردنية
مجموع نفقات الرى	١٣٦٣٩٠	من الدينارات الاردنية
نفقات التصميم	٥٣٦٠	من الدينارات الاردنية
نفقات الكهربا ونقلها	٣٢٠٣٠	من الدينارات الاردنية
المجموع العام	١٧٣٧٨٠	من الدينارات الاردنية

أو ما يعادل ٤٨٦٥٨٠٠٠ من الدولارات الامريكية . .

ولقد لاقى المشروع قبولا وترحيبا من حكومة الاردن ، ولما كانت حقوق المياه فى اليرموك موزعة بين الاردن وسورية فقد اجرت الحكومة

الاردنية مفاوضات مع سورية للاتفاق على نسب توزيع هذه الحقوق على استثمار المياه مع الري والكهربا ، وعلى اقامة سـد في المقارن (بالاراضي السورية) وكللت المفاوضات بالنجاح وعقدت اتفاقية بين الطرفين بتاريخ ٤ من يونية سنة ١٩٥٣

وقد جاء في هذه الاتفاقية ما يلي :

تعترف الحكومتان انه لأسباب طبيعية وفنية يجدر الحصول على المياه الاضافية التي يحتاج اليها الاردن وعلى القوى الكهربية التي تحتاج اليها الدولتان بصورة اقتصـادية وعملية عن طريق انشـاء مشروع (اليرموك) مادة ٢

وجاء في المادة (٨) ما يلي :

(أ) تحتفظ سورية بحقها في مياه جميع الينابيع التي تنفجر في اراضيها في حوض اليرموك وروافده باستثناء المياه التي تتفجر قبل السد تحت المنسوب (٢٥٠) مترا وتحتفظ بحق الانتفاع من المياه التي ترد من مجرى النهر وروافده فيما بعد السد لارواء الأراضي السورية التي في حوض اليرموك الاسفل والممتدة شرق بحيرة طبرية او لغيرها من المشروعات السورية .

(ب) ويحق للاردن أن يتصرف في المياه المنبثقة من الخزان ومركز التوليد المشترك في المقارن لتوليد الطاقة الكهربية في مركز العدسية ولارواء الأراضي الاردنية وغيرها من المشروعات الاردنية كما يحق له ان يستعمل للغايات نفسـها ضمن الاراضي الاردنية التي تفيض عن الحاجات السورية .

(جـ) توزع الطاقة الكهربية التي يمكن توليدها في مركز المقارن بين سورية والاردن بنسبة ٧٥٪ لسورية و ٢٥٪ للاردن على الا تقل حصة سورية من هذه الطاقة عن ثلاثة آلاف كيلووات خلال المدة التي مابين منتصف ابريل ومنتصف نوفمبر من كل سنة واذا نقصت حصة سورية التي تنالها بموجب هذه الفقرة عن خمسة آلاف كيلووات وكانت في حاجة لقوة اضافية لمشروعاتها فيحق أن تأخذ ـ بموجب اسعار الكلفة من مركز توليد العدسية أو المقـارن على حسب حاجاتها ـ الطاقة الاضافية اللازمة لبلوغ الطاقة التي تنالها حتى خمسة آلاف كيلووات .

وجاء في المادة (٩) ما يلي :

(أ) نفقات الدراسة : يقدم الاردن الاموال اللازمة للقيام بالابحاث والدراسات التمهيدية والنهائية اللازمة لمنشآت المقارن .

(ب) نفقات الانشاء : تشترك سورية والاردن فى نفقات منشآت المقارن وتوزيع هذه النفقات بينهما بنسبة ٩٥٪ للاردن و ٥٪ لسورية .

(ج) تشترك سورية والاردن فى نفقات ادارة وصيانة منشآت المقارن وجاء أخيرا فى المادة (١٠) ما يلى :

تشكل لجنة سورية اردنية من رعايا الدولتين لتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية وتنظيم الحقوق والالتزامات التى اكتسبتها وقبلتها الحكومتان وممارسة هذه الحقوق والالتزامات والنظر فى جميع القضايا التى تنشأ عن تطبيقها ، وأعلنت وكالة اغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين أنها خصصت للمشروع مبلغ ٤٠ مليون دولار ، وقررت منظمة الامم المتحدة تخصيصها لتحسين أحوال اللاجئين الفلسطينيين .

كذلك كلفت الحكومة الاردنية شركتين أمريكيتين هما : بيكر وهرزا Herza engineering company michel bakerInc وضع تصميم المشروع ودراسته دراسة تفصيلية وقدرت المدة اللازمة لاتمام الدراسات بسنة واحدة . وكان المعتقد أن المشروع سيوضع موضع التنفيذ متى فرغ اعداد تصميمه .

غير انه يوضع هذا المشروع موضع التنفيذ بسبب تدخل الصهيونية اذ بعد عام من تقديمه نشر مشروع جونستون وحدثت الاحداث والتطورات التى مر ذكرها .

٢ ـ مشروع بيكر وهرزا :

اعدت هذا المشروع الشركتان الامريكيتان (مايكل بيكر) و (وهرزا) الهندسيتان بطلب من الحكومة الاردنية وبرنامج النقطة الرابعة الامريكية وقدم التقرير الى الحكومة الاردنية فى ١٥ من يولية سنة ١٩٥٥ وفيه تصميمات مفصلة لاستثمار مياه اليرموك والاردن لرى القسم الاردنى من وادى الاردن ، ويقترح المشروع تصميمات لرى (٥٠٤ر٠٠٠) دونم من الأرض فى الاردن وتوليد ١١٦ر٨٧٤ر٠٠٠ كيلووات ساعة من الكهربا وتبلغ تكاليف المشروع كله ١٩٦ر٦٩٣ر٠٠٠ دولار منها ١١٦ر٨٧٤ر٠٠٠ للرى و ٥٣ر١٩٩ر٠٠٠ للكهربا ويحتاج بناء الاجهزة والمنشآت الى ١٢ سنة .

ويقترح المشروع تخزين القسم الأوفى من مياه اليرموك فى المقارن ، وذلك ببناء سد ارتفاعه التمهيدى ٦٨ مترا عن سطح الارض (٩١ مترا عن سطح البحر) بحيث يستوعب بعد اتمامه ٤٦٠ مليون متر مكعب والسد المرتفع على هذا الشكل ضروري لتوليد الكهرباء الى اقصى حد ممكن (ان المشروع الموحد ذكر خطأ مقصودا ان سدا ارتفاعه ٩٥ مترا يشكل اقصى توليد للكهرباء واقتراح الا يتجاوز الارتفاع بالمراحل الاولى ٥٨) مترا .

وبهذه النقطة اتفق المشروع مع مشروع بنجر والمشروع العربى ، غير انه لما كان موقع المقارن لا يؤمن تخزين مياه النهر كلها فقد اقترح المشروع تخزين الفائض فى بحيرة طبرية بدلا من تخزينه فى خزان ثان (فى وادى خالد) كما فى المشروع العربى المعدل .

اما المياه التى يخصصها المشروع للاردن فهى ٧٦٠ مليون م٣ من مياه الاردن منها ٦٠٥ ملايين تؤخذ من اليرموك والوديان والباقى ومقداره ١٥٥ مليون متر مكعب يؤخذ من المياه المخزونة فى بحيرة طبرية .

ولا تختلف مظاهر الرى الاخرى عن مشروع (بنجر) سوى تحويل الفائض من مياه النهر الى بحيرة طبرية لتخزينه فيها . ولكنه يختلف عن مشروعى (بنجر) والمشروع الموحد بأن اقترح انشاء ست محطات لتوليد الكهربا بدلا من اثنتين مجموع انتاجهما (٦٧) مليون كيلووات ساعة . وصمم المشروع بحيث يمكن تنفيذ نواحى الرى فيه دون نواحى الكهربا .

وقدر ان المشروع يكفى استيعاب وعول ١٦٠٫٠٠٠ نسمة بشكل رئيسى فى المزارع بما فى ذلك الميكانيكيين فاذا افترضنا أن نسبة الاعمال الرئيسية الى الفرعية ٢٫٥ : ١ فان ٦٤٫٠٠٠ شخص آخرين يمكن استيعابهم فى الاعمال الفرعية .

وهكذا فالمشروع كله يستوعب (٢٢٤٫٠٠٠ شخص) فى وادى الاردن بزيادة ١٤٣٫٠٠٠ شخص عن الذين كانوا أيضا يرتزقون من الزراعة بوادى الاردن سنة ١٩٥٣ ويقدر المشروع ان قسما وافرا من الزيادة سينجم عن زيادة انتاج وحدة الارض بنسبة تتردد بين ١٤٠٪ و ٣٠٠٪ تقريبا .

٣ - مشروع قناة الغور الشرقية :

ان التكاليف التي يتطلبها انجاز مشروع (بيكر وهرزا) كبيرة الى درجة ان الاردن والدول العربية تعجز عن الاضطلاع بها وحدها بدون عون اقتصادي ولهذا اتجه تفكير المسئولين الاردنيين الى مشروع بسيط قليل التكاليف تستطيع تنفيذه وهو شق قناة الغور الشرقية وتحويل مجرى اليرموك اليها بحيث لا يبقى اليرموك محاذيا لاسرائيل في اية نقطة ويفاد من المجرى الطبيعي لمياهه دون تخزين في ري وادي الاردن .

وقدر مجلس الاعمار الاردني ان مجموع تكاليف بناء هذه القناة التي يبلغ طولها ٦٧ ك م بحوالي ٤٫٥٧٠٫٠٠٠ دينار اردني غير انه سينشأ عن هذه القناة ما طوله ٢٢ كم خلال العامين الاولين من مجموع السنوات الخمس التي يحتاج اليها المشروع لاتمامه .

وقد أعلنت الحكومة الاردنية ان تكاليف المائة الاولى من المشروع ستبلغ ٤٠٠٫٠٠٠ دينار اردني وستؤخذ من المساعدات الامريكية الى الاردن كما ستبلغ نفقات المشروع في سنته الثانية ٧٩٥٫٠٠٠ دينار اردني .

وستبدأ القناة المشار اليها من مصرف جزئي على نهر اليرموك شمالي العدسية وستصل القناة في مرحلة بنائها الاولى المقرر لها مدة سنتين الى مسافة ٢٢ كم حتى وادي زقلاب .

واما المرحلة الثانية من المشروع فانها ستوصل القناة لمساحة ٣٨ كم أخرى حتى وادي الزرقاء وسيستغرق العمل في بنائها مدة عامين آخرين بتكاليف تبلغ (٢٫٥٩٦٫٠٠٠) دينار اردني .

أما المرحلة الثالثة وهي السنة الاخيرة من مشروع السنوات الخمس فانها ستوصل حتى بقعة بالقرب من نهر الاردن .

وتبلغ نفقات هذه المرحلة الأخيرة من المشروع (٦٨٠٫٠٠٠ دينار أردني) وستندفع المياه في هذه القناة بفعل قوة الاندفاع لنهر اليرموك بمعدل ١٥٥ مليون متر مكعب في السنة بحيث تنتهي الى قنوات ري فرعية . ولقد أعلن مجلس الاعمار الاردني أن استعمال هذه الكمية من مياه اليرموك لن يتأثر منها أحد كما أنها لا تغبن حقوق الآخرين في استعمال مياه اليرموك .

وستجرى قنوات الري الجانبية المتفرعة من القناة الرئيسية غربا

تجاه نهر الاردن، كذلك ستستخدم فى هذا المشروع بعض الروافد المتولدة من الوديان المجاورة ، وذلك فى البقعة التى تتخذ القناة الرئيسية فى طريقها الى الجنوب على محاذاة نهر الاردن . واما معظم الاراضى التى سترويها مياه المشروع فهى تابعة للملكيات خاصة ، كما أنه سيشجع أصحاب هذه الملكيات لتنمية وتطوير تلك الاراضى الخصبة بغية زيادة انتاج الاردن .

وتضطلع وزارة الاشغال العامة بوصفها الوكالة العاملة لمجلس الاعمار الاردنى بمهمة وضع مواصفات هذا المشروع وتفاصيل بنائه وانشائه . وتقوم شركة (بيكر وهرزا) وهى مؤسسة هندسية استشارية أمريكية بمهمة الاشراف الفنى على هذا المشروع وتقديم المشورة الفنية الى مجلس الاعمار الاردنى وذلك بموجب الاتفاقية التى عقدت بين مجلس الاعمار والشركة المذكورة فى شهر نوفمبر سنة ١٩٥٧ . هذا وقد ذكرت الصحف الاسرائيلية فى ابريل سنة ١٩٥٨ ان الولايات المتحدة قررت تقديم مبلغ ٢ر٨ من مليون الدولار كمساعدة لتنفيذ المشروع الاردنى .

ومما يجدر الاشارة اليه أن مشروع السنوات الخمس هذا جزء من مشروع عام شامل يتناول وادى الاردن بأسره وهو المشروع الذى بوشر باعداد تصاميمه سنة ١٩٣٨ .

ولقد جرت محاولات عدة منذ ذلك الحين لوضع مسودة الاتفاقيات المتعلقة باستعمال مياه حوض نهر الاردن بأسره بيد أن تلك المحاولات لم يكتب لها النجاح .

ولذلك فقد عمد الاردن الى وضع تصميم لمشروع أصغر من المشروع الأصلى بحيث يكفل رى أكثر من (١٢٠٫٠٠٠) دونم من الاراضى فى الوقت الذى لا يؤثر على امكانيات الرى والطاقة المحتملة لنهر اليرموك .

مشاريع

المياه فى اسرائيل

خريطة رقم (٩)



القى هارون وينر مدير مشروعات المياه فى اسرائيل كلمة عن «موارد المياه فى اسرائيل وتوزيعها » وذلك فى « مؤتمر تطبيق العلوم والفنون لترقية المناطق المتخلفة » التابع للأمم المتحدة والذى انعقد فى جنيف فى الفترة ما بين ١٩٦٣/٢/٤ الى ١٩٦٣/٢/٢٠ وحضره مندوبو ١٠٣ دول قال فيها :

« لما كانت أرض اسرائيل عبارة عن شريط من الارض يقع بين البحر والصحراء فجوها ليس على نسق واحد ، وينزل المطر فى فصل الشتاء فقط (بين نوفمبر ومارس) ثم ان محصـــــولات الاراضى التى لا تروى بانتظام محدودة • وبسبب برودة الجو فى فصل الامطار كانت النتيجة أن معظم المناطق قامت فيهـا الزراعات الجـــافة (دون الارواء) فتأتى بمحصولات الحبوب من الدرجة الواطية . وزيادة على ذلك فان اختلاف كمية المطر من عام الى عام ينتج عنها عدم الثبات على كمية واحدة من المحصول وبخاصة فى الحبوب حيث تفشل الزراعة بأكملها فى كثير من الاحيان .

أما بالرى فالمحصول طيب جداً ، وتنتج مجموعة متنوعة عظيمة من الزراعات (وبخاصة الموالح) فهى تنمو اذا توافرت موارد المياه ، ومن هنا كانت الحاجة شديدة الى المياه ، التى وصلت فى عام ١٩٦١ الى ٨٧٠ مليون متر مكعب •

كذلك النمو الاقتصادى السريع كان سببا فى الحاجة المتزايدة الى المياه وفى سنة ١٩٥٤ ــ ١٩٥٥ مدت المصانع والمناطق الحضرية (المدن) بكمية تقرب من ١٦٠ مليون متر مكعب وفى ١٩٦١ بلغت هذه الكمية أكثر من ٢٧٥مليون م٣ واغلب هذه الكمية كان بسبب زيادة تصنيع البلاد. وفى العشر سنوات التالية سيزداد التصنيع بمقدار ١٠ فى المائة كما هو المنتظر وعلى ذلك ستزداد حاجة المصانع فى الثمانى سنوات التالية الى زيادة مقدارها من ٨٠ الى ١٠٠ م م م •

وقد وصلت اسرائيل اليوم الى مرحلة اشتدت فيها حاجة زراعتها وصناعتها الى المياه ولذلك فخطة الثماني سنوات الآتية لتطوير موارد الميـــاه في اسرائيل من عام ٦٢/١٩٧٠ ستكون في حل هذه المشــكلة باستخدام الوسائل العصرية برفع موارد المياه الجوفية ثم توزيع المياه على الوجوه المختلفة .

موارد المياه الموجودة :

ولسوء الحظ هناك مسافات بعيدة جدا بين أمكنة موارد المياه وبين المناطق التي هي في أشد الحاجة الى هذه الميــــاه ـ وكذلك بين المناطق الشاسعة الأطراف من الاراضي المروية وبين المناطق الصناعية الاساسية . وتقع ثلثا الاراضي الصالحة للزراعة في اسرائيل جنوب تل أبيب التي تقع تقريبا في منتصف طول اسرائيل (البالغ ٤٠٠ كم من الحدود الى الحدود) وفي هذه المنطقة الجنوبية لا نجد الا ١٥ في المائة فقط من المياه الجوفية في حين نجد أن المياه تزيد عن الحاجة في القطاع الشمالي فهي شحيحة في القطاع الجنوبي حيث معظم الاراضي الزراعية التي لم تتطور بعد وكذلك المناطق الصناعية التي تعتمد عليها البلاد . ومع ذلك فقد أمكن التغلب على هذه الصعوبة بنقل المياه الى مسافات طويلة جدا كذلك موارد المياه غير المتطورة فهي أيضا يجب أن تنقل بوسائل مماثلة وكان أكبر المشروعات هو مشروع الاردن باستخدام الانابيب قطر ١٠٨ بوصة عبر الصحراء .

وكذلك الحالة الطبوغرافية للبلاد غير ملائمة فأكثر من ٧٠ في المائة من موارد مياه الدولة توجد في منسوب أعلى من سطح البحر بقليل بل وهناك أماكن منخفضة وبمستوى ٢٠٠ متر تحت سطح البحر في حين ان مستوى الاراضي الزراعية يختلف بين ٧٠ و ٢٠٠ متر فوق ســـطح البحر فللتغلب على هذا الموقف الطبوغرافي التعس لابد من رفع المياه بالطلمبات باستهلاك نحو ٨٠٠ واط / ساعة لكل متر مكعب من المياه .

وتبلغ الكمية في العام ١٥٠٠ م م م من المياه العذبة في عام ١٩٧٠ ، وهذا الرقم يسمح بالتجاوز على اعتبار أن الموارد في ذلك العام من المياه العذبة ستبقى هكذا باستمرار .

ويتحصل عليه بالنسب التالية (تقريبية) ·

الانهار	٣٣٪
مياه جوفية	٥٤٪
المجارى	٨ ٪
من حجز مياه الامطار	٥ ٪

وهذه النسب أجريت بمقتضى وســـائل متقدمة جدا ومع ذلك فقد يكون هناك انحراف عن الدقة المتناهية ·

وسائل التقدير :

بما أن اسرائيل هى دائما عديمة الاكتفاء من ناحية المياه فهى لاتالو جهدا فى تكليف فنييها لاكتشاف موارد المياه التى لم تستخدم من قبل واستصلاح الأخرى التى فى حاجة الى تحسين والطريقة الحديثة فى تقدير قوة هذه الموارد تتطلب أولا ضرورة اصلاحها أصلاحا كاملا حتى تصبح التقدير صحيحا ·

كان أولا تقدير مياه النهر يجرى بالطرق العتيقة ، وبما أن الانهار قليلة العدد وصغيرة فى كمية مياهها فالطرق العتيقة اذن تطورت حتى يمكن قياس كثافتها بدقة ·

وهناك مسألة أخرى أصعب وأهم وهى تقدير كميات المياه الجوفية وهى ليست فقط أهم موارد الميــاه فى اسرائيل ولكنهـــا أيضا أعقد مشاكلها ·

تقدير موارد المياه الجوفية :

توجد المياه الجوفية فى اسرائيل أصلا فى هيئتين :

ـ المنخفضات الرملية والأحجار الرملية الواقعة على طول شاطىء البحر الابيض مباشرة والناشئة فيه التى تتجمع فيها المياه ·

ـ ثم الأحجار الجيرية العميقة التى تتجمع فيها المياه النازحة عن سطح الارض فى جبال الجليل والكرمل وتلال يهودا ·

والأخيرة تمد على الاقل ثلاثة من الانهار الجارية طول العام والتى تصب فى البحر الابيض المتوسط .

الينابيع الضحلة :

الينابيع الساحلية الضحلة ، انتفع بها اليوم كلها تقريبا بحفر عدد كبير من الحفر الا أن التغالى فى أخذ المياه من هذه الحفر قد يكون من نتيجة اختلاط مياه البحر بها وفى هذا خطر عليها وتتم الدراسة الهيدرولوجية لهذه الحفر الساحلية ـ على أساس وجود شبكة من الآبار وهذه الشبكة تؤخذ فى مساحة ٢ كم في ٢ كم وتتضمن نحو ٣٠٠ أو أكثر من آبار الضبط وتعمل الى مستوى كامل من مستوى سطح المياه الجوفية وقد زودت ٤٠ ـ ٥٠ بئرا منها بأجهزة آلية لمعرفة سطح المياه ، ثم هناك ٤٠ أخرى من الحفر العميقة تخترق طبقات الارض المنخفضة التى لا تتطرق اليها المياه ، وأنشئت هذه المجموعة الأخيرة لمعرفة نوع الطبقات الواطية وهى تمكن من عمل ضبط دقيق لحركة المياه المختلطة (المالحة والعذبة) كذلك تقوم الشبكة بأغراض أخرى هى :

(أ) تسجيل مستويات المياه الجوفية ودراسة تقلباتها .

(ب) الحصول على معلومات جيولوجية وبصفة خاصة عن طبقات الارض العميقة .

(جـ) الحصول على معلومات مفصلة عن مياه مناطق تجمع المياه وقدرتها على تجميع وتخزين المياه وذلك فى كل منطقة على حدة .

(د) امكان دراسة المياه الجوفية (من حيث الاصطباغ فيها واشعاعها الخ) وأخذ عينات منها .

(هـ) تعيين محل اختلاط المياه الحلوة بالمالحة على طول الساحل ومعرفة مقدار انتشارها فى منطقة التوزيع .

(و) ايضاح السطح الجيولوجى لمحل تجميع المياه والزقائق الموجودة بين الطبقات المختلفة .

(ز) تقدير كمية المياه الموجودة فى هذه الينابيع بأكملها .

وهذه الشبكة لآبار الضبط قد قدمت كميات كبيرة من المعلومات الجيولوجية والهيدرولوجية وقد وضعت خريطة جيولوجية ـ هيدرولوجية للمنطقة الساحلية وكذلك معدلات المياه فى كل منطقة صغيرة على حدة .

ووضعت تعديلات عن معدل المياه فى كل منطقة صغيرة على أساس المعلومات التى حصل عليها ٠

وقد حصــلت على تفصيلات أكثر عن هذه المســتويات بعد عمل اختبارات بالطلمبات هذه الاختبارات بطرق تقليدية ومع ذلك فبالنسبة لكثرة آبار الطلمبات بين هذه المناطق الســاحلية ، كان اختبـار البير بالطلمبة وهو بين هذه الآبار الكثيرة غير دقيق وعلى ذلك كانت نتائج هذه الاختبارات محدودة الفائدة ٠

وكل هذه الوسائل يتمم بعضها البعض وتأتي بنتيجة مفصلة عن هذه الينابيع الجوفية ٠ درست بعد ذلك جميع هذه الاساليب بالطرق الحسابية ثم عملت معادلات لاخراج معدل ثابت لكل منطقة لما يمكن الانتفاع به من المياه فيها ٠

وهذه الخطة (معدل الانتفاع بالميـــاه فى المنطقة) تعمل مع اعتبار توقف اختلاط المياه المالحة بالعذبة وللمحافظة على المركز المعين لاختلاط المياه العذبة بالمالحة تجب المحافظة على طاقة المياه الجوفية عند كل مسافة معينة من الشاطىء فى مستوى معين لا تتعداه ٠

وحتى يتم الوصول الى مستويات المياه الجوفية بصفة نهائية ما يمكن زيادة سحب المياه منها والاستفادة بما يسمى (احتياطا لوقت الكامل) وهذا الاحتياط يتكون من :

(أ) كمية المياه الموجودة فى هذا التشكيل (المنطقة) بين الرقمين الأول والنهائى فى جدول المياه ٠

(ب) المياه العذبة المزاحة بالعملية الداخلية لمنع اختلاط الميـــاه العذبة مع المالحة ٠ ٠

والعملية الاساسية واضحة فقبل مغادرة المنطقة أفرغت هذه المياه المالحة فى البحر الابيض وبعد نزح المياه بالطلمبة وصلنا الى حالة متوسطة حتى أمكن أن يصل سطح المياه الجوفية الى حالة فيضها فى البحر ونقص فيض مياه البحر فى العين وفى المرحلة الأخيرة (الحالة الثانية) لا تزداد قوة النزح بالطلمبة حتى لا تتعدى الحد المعين وبذلك تبقى المياه العذبة هى التى تصب فى البحر وبذلك تبقى مياه البحر بعيدة ٠

والمدى المسموح به لمياه البحر فى الدخول فى الشاطىء معناه نقص المياه العذبة المزاحة الى البحر والتى لا يمكن تحاشيها وكلما ازدادت هذه

الحركة قلت هذه الكمية وكلما قلت اقترب الخطر ، ولتحاشى هذا الخطر لابد من الاحتفاظ بأدق تفصيلات عن جيولوجية وهيدرولوجية الميـــاه الجوفية الساحلية ٠

الينابيع العميقة :

وهى المورد الثانى الأســـاسى للميـــاه الجوفية الأخرى فى كثير من المناطق فى هيئة ينابيع فى المناطق الجبلية وهى من أعقد الامور ٠

ومياه هذه الينابيع من أجود نوع ولو أنها أحيانا تنقلب دفعة واحدة الى مياه ملحة كما يحدث فى نهر تانينيم بالقرب من قيصرية أو نهر نعام بالقرب من حيفا ٠

ومع ذلك فالمياه العذبة فى اسرائيل وهى دولة شبه مجدبة ، ليست نعمة تحسد عليها وتبلغ المياه فى الينابيع منتهاها فى فصل الشتاء عندما تبلغ حاجتنا اليها شديدة وتخزن الميـاه اصطناعيا فى خزانات ويتكلف ذلك كثيرا كما أنها تفقد الكثير من المياه بسبب التبخير فمن الأصلح اذن حفر كمية نزح العيون بالطرق الصناعية والحفر حتى يمكن توفير الميـاه اللازمة فى فصل الصيف ٠

واضطر الأمر عمل دراسات وافية لوضع تخطيطات للتحكم فى صرف مياه العيون وتحويلها بوساطة استخدام الطلمبات واستخدمت فى هذه الخطط وسائل التحليل والتكهن بما ستكون حالتها فى كل عام ويعمل بذلك رسم (هيدروجرافى) أى رسم يبين وصف المياه السطحية وحالات انخفاض المياه فى العيون (أى انخفاض الرسم الهيدروجينى فى أثناء فصل الجفاف) يبين هندسيا حالة تعبئة المياه الارضية والتخزين فيها ومستوى ارتفاع المياه فيها وهذا المستوى هو المقيـــاس المتغير تبعا للحالة ، ثم ان تحليل مياه العين يمكن من حساب (حالة الامتلاء) فى هذا التخزين بالنسبة الى حصيلة الينبوع والعين الحالية ومن هنا اذا كانت خطة التخزين الاصطناعي قد عملت بدقة لأمكن فى المستقبل عمل هذا النظام بالتكهن الى معرفته لأول وهلة دون اجهاد ٠

ويعطينا نهر ناجنيم مثلا قاطعا لما نقول ٠ فهو غزير المياه ــ نسبيا ــ فى دولة شبه مجدبة كاسرائيل ــ ثم ان موقعه الجغرافى العظيم مع دقة نظامه فى فيضانه جعل منه موردا هـــاما للمياه ولو أن مياهه تشـوبها الملوحة ٠ وقد عملت دراسات للروافد التى تصب فى هذا النهر لمعرفة أسباب هذه الملوحة الزائدة ولعمل ترتيب منع اختلاط مياه العيون به

قبل أن تصيبه الملوحة ، وكانت النتيجة أن عملت خطة لمنع بعض هـذه العيون التى كانت تسبب ملوحته ٠

أما فى حالة نهر تعامين فقد أمكن تحويل أغلب المياه الارضية التى كانت تصب فيه مياهـا مالحة الى حفر خاصة ، وتتدفق الميـــاه السطحية المكشوفة (الانهار والقنوات) والعيون الراكدة بنظام طبقـــا لنظريات معلومة ٠ وقد وجد أن بامكاننا مراقبة معدل النقص فى تدفق هذه العيون فى أثناء الفصول المختلفة ٠

تخطيط أصلح للانتفاع بالينابيع :

ان من الخسارة الكبرى أن نفشل فى معرفة النتائج التى تنسب عن عدم تطوير موارد المياه الارضية ٠

وبما ان اسرائيل قد بلغت اليوم النهايات التى تسمح لها بالاستغلال أصبح من الضرورى اذن ايجاد الأدوات للحصول على تقديرات وسيطبق أدق من الحالة الراهنة حيث أن النظريات وفنون القياسات لمعرفة معدلات حركات المياه قد وجدت فى الزمن الماضى لمعرفة بعض الحالات المحدودة وبصفة عامة ٠ ومن النتائج التى انتهت اليها الجهود للحصول على الدرجة القصوى من الانتـاج بموارد الميـــاه الموجودة ان حصلت اسرائيل على تطورين اثنين حديثين ، احدهما عن تخزين الميـــاه السطحية فى باطن الارض والثانى عن تجميع المياه الارضية الساحلية ٠

تخزين المياه السطحية فى باطن الارض :

عملت أبحاث جيولوجية وهيدرولوجية لمعـــرفة امكان اعادة فيض صناعى للمياه السطحية وتخزينها مؤقتا للانتفاع بها وقت الحاجة ٠ كما عملت دراسة خاصة لعمليات هذا الفيض الصـــناعى على المياه الارضية وخاصة اذا ثبت أن التكوين الكيميائى (المحتويات المعدنية) لهذه المياه مختلف عن المياه الموجودة أصلا من قبل ٠ والتجربة التى تمت لتخزين مياه بها نسبة أكبر من الأملاح المعدنية فى مناطق بها مياه عذبة (نسبيا) حدثت بصب ميـــاه من بحيرة طبرية فى المناطق الســـاحلية ومنطقة كريناكوس ، فستخزن كميات كبيرة من مياه البحيرة فيهما فى أشهر قليلة من السنة ثم تسحب منها وذلك لتنفيذ مشروع الانتفاع بميـــاه الارض موسميا وطول السنة ٠

تجميع المياه الارضية ـ الساحلية :

الفكرة الاساسية للينبوع الساحلي وجعله متعادلا مع شاطيء البحر الابيض هي لتقليل نزح المياه الجوفية الى البحر الى أقل حد وذلك لحماية هذا النبع لذلك أنشئت عدة مناطق للارشاد مختلفة الاشكال (آبار ضحلة ومصارف) لتغير من مدى تخفيض مقادير تسلل المياه الارضية في اتجاه البحر الى ما هو ضروري فقط ـ وذلك تحت الظروف الجيولوجية المختلفة .

وقد أثبتت الاختبارات في المعمل وبالحسابات امكان منع كميات كبيرة من هذه المياه المزاحة دون حدوث أي ضرر للينبوع ووجد أن المياه التي يمنع تسربها بهذه الكيفية ترفع أكبر نسبة من المياه المنتفع بهـــا بنحو ٨٪ .

ضبط التبخر :

عملت خطة لتنظيم ضبط مستويات المياه السطحية في المناطق التي قد يكون فيها سطح المياه كبيرا فيسمح بتسرب البخار في تسربات دقيقة (صغيرة) وذلك لتوفير المياه للاستفادة منها . وقد حدث هذا فعــلا بقياسات التبخر (من الهليوكوبتر) على بعض النباتات المختلفة لمعرفة امكان توفير استهلاك المياه بعد اختصـــار كثافة هذا الغطاء (من هذه النباتات) المؤقتة في جميع مجاري المياه ، ثم تنظيم مجاري المياه نفسها . وأخيرا بزراعة نباتات مختاره يمكنها التغلب على نمو هذه النباتات التي تستهلك المياه .

منع ضياع المياه :

وأخيرا وليس آخرا ، يمكن زيادة هذه الموارد بانقاص المياه الضائعة وقد عملت بحوث جبارة في هذه الناحية مع تحسين الموارد الطبيعية الموجودة أصلا . واتخذت اجراءات لانقاص المياه الضـــائعة في المناطق المزروعة وخاصة في النواحي الآتية :

(أ) الحد من هذه الخسارة في أثناء التخزين والنقل بسبب التسرب والتبخيرواستهلاكها بوساطة النباتات غير المفيدة . واستبدل نظام قنوات المياه المكشـــوفة المعقد الموجود في منطقة الحولة الزراعية في شـــمال اسرائيل ، بنظام أنابيب مغلقة (وأصبح اليوم أكثر من ٨٠٪ من مشروعات توزيع المياه في اسرائيل بالانابيب المغلقة) .

(ب) توقيت دقيق للرى مع تطبيق الاحتيـــاجات الفسيولوجيـة للمزروعات .

(جـ) تطور حالات المزروعات بتحليل الاجواء والارض فى كل منطقة تحليلا دقيقا .

(د) تحليل مقادير المحصولات تحت نظم صرف الميـــاه المختلفة وخاصة بغرض تقليل كمية المياه التى تصرف فى كل وحدة من كل منطقة بالذات ، وكذلك للحصول على أكبر ما يمكن من المحصول فى كل من هذه الوحدات بالنسبة لكمية معينة من المياه .

ومع التطورات الأخرى وادخال نظام اصلاحات المجـــارى على مدى أوسع ، سوف تعلم هل حقا هذا القياس الدولى تحقق معنا أم لا . وتثيرنا الشكوك فى هذه الناحية من ظهور النسبة العالية من المياه المستخدمة فى المدن عندما تظهر لنا فى المجارى حيث أن المياه المرتجعه فى هذه المجارى عبارة عن ٨٧٪ فقط من المياه المستخدمة وأما الـ ١٣٪ من هذه المياه التى أخذتها المدن فهى مستهلكة ولا يمكن توفير غير جزء بسيط من هذه النسبة بالتدابير التى تجريها .

ميزان توزيع موارد المياه على حسب الاستعمالات المختلفة :

اذا أعددنا النسبة الكبيرة للموارد الموجودة أصـــلا للاستخدامات المنتظمة كلهـــا لتوقعنا أن هناك نسبة عالية جدا ستصيب الزراعة فقد ارتفعت كمية المياه المخصصة للزراعة من ٢٦٠ مليون متر مكعب (م م م) فى ١٩٤٩ الى ٨٦٠ م م م فى ١٩٦١ وازدادت المحصولات الزراعية فى هذه المدة بما يقدر عنها فى ١٩٤٩ .

ولن تكفى موارد المياه الحالية لكى تروى جميع الاراضى غير المستصلحة بعد وقد عملت دراسات ضخمة لتقرير المياه الاحتياطية اللازمة فى المناطق المختلفة والتى تنتج محصولات مختلفة . وستقارن النتائج مع الاستخدامات المختلفة فى الصناعة وسيكون ذلك دليلا لنا عند توزيع الموارد الاحتياطية القليلة الموجودة .

مشروعات الرى فى اسرائيل :

يتوقف بقاء العدوان الصهيونى فى المنطقة على الاستثمار الكامل للمصادر المائية المتوافرة فى الجزء المحتل من فلسطين ، وأهم مصادر

المياه فيها هو نهر الاردن وروافده وينبع معظمها من الاراضى العربية المجاورة ومياه الامطار والسيول والمياه الجوفية .

وقد دلت البحوث والدراسات والكشوف الهيدرولوجية التى أجرتها السلطات الاسرائيلية مؤخرا على أن المصادر المائية الاجمالية فى فلسطين المحتلة تزيد على الحاجة التى تتطلبها مشروعات التنمية بشرط أن تجمع هذه المياه وتخزن وتوزع بصورة دقيقة ، ولايسمح بضياع أية كمية منها دون فائدة وهذا فى الواقع هو الهدف الذى حددته السلطات الاسرائيلية لخطة الرى الشاملة التى أعدها اليهود بالتعاون مع كبار المهندسين المختصين الامريكيين .

وقد قسم الجزء المحتل من فلسطين من ناحية المصادر المائية ثلاث مناطق طبيعية :

(أ) المنطقة الشمالية :

وهى التى تحوى فائضا من الماء عن احتياجاتها الحالية .

(ب) المنطقة المتوسطة :

وتتساوى فيها المصادر المائية مع الحاجة .

(ج) **المنطقة الجنوبية** : (صحراء النقب) .

وهى تعانى نقصا شديدا فى الماء والمهمة الاساسية التى تعنى بها الخطة الشاملة للرى هى استخدام فائض مياه المنطقة (أ) لارواء المنطقة الجنوبية (ج) أى نقل مياه الانهر والينابيع والفيضانات من الشمال الى أراضى الجنوب الصحراوية .

وطبقا لهذه الخطة بدأت اسرائيل منذ السنوات الاولى لقيامها فى تنفيذ عدد كبير من المشروعات الثانوية التى يعتبر كل جزء منها من المشروع الاقليمى الشامل للرى وقد أنجزت فعلا بعض المشروعات الصغرى لاستغلال موارد المياه الجوفية والينابيع والامطار والسيول .

وأهم مشروعات الرى هى :

١ ــ مشروع الاردن ــ النقب (المشروع المركزى) :

يهدف هذا المشروع الى جمع مياه نهر الاردن وتحويلها الى الجنوب لجعل منطقة النقب منطقة زراعية مروية تستطيع استيعاب عدد كبير من المهاجرين اليهود الذين سيفدون الى اسرائيل . وسنقدم دراسة وافية عن هذا المشروع الرئيسى .

٢ ــ مشروع اليركون ــ النقب :

ينقسم هــذا المشروع قسمين : المر الشرقى أو (المشروع الاول) والمر الغربى أو (المشروع الثانى) .

(أ) المر الشرقى أو (المشروع الاول) :

بعد أن ظهر عجز الآبار عن تأمين احتياجات الرى فى مستعمرات النقب الموزعة هنا وهناك تقرر نقل مياه اليركون الى النقب الشمالى وفى عام ١٩٥٤ بدأ العمل فى هذا المشروع الذى صنعت أنابيبه من المسلح قطرها (٦٦) بوصة ـ (١٦٥) سم وطولها ١٠٦ كم وينقل هــذا الخط (١٠٠) مليون متر مكعب من الماء سنويا .

وقد احتفل بافتتاح هذا القسم من المشروع فى ١٩٥٥/٧/٢٠ وبدأ اسكان شمالى النقب بأخذ المياه من أنابيب اليركون ، وقد أعلن حينئذ أن خط الانابيب هذا سيساعد على انشاء ٨٠٠٠ وحدة زراعية جــديدة تدريجيا واسكان ٣٣ ألف شخص على الاقل .

ومصدر المياه الاساسى بالقرب من (روشى هانيا) حيث كانت المياه تصب فى البحر قبل الافادة منها وان المشروع الاول سيحول نصف هذه الكمية الى النقب .

ولما كان ارتفاع (روشى هانيا) ١٦ م عن سطح البحر وكانت أراضى النقب على ارتفاع ١٠٠ ــ ١٥٠ م وجب ايجاد مضخات لضخ المياه على طول الطريق وقد أنشئت المضخات تحت الارض لهذه الغاية ، وكذلك السدود والخزانات على طول المجرى الجديد ، كما أنشئت أول محطة للضخ فى (روشى هانيا) توصل المياه الى خزان (كولا) الذى يتسع لـ ٧٠ الف متر مكعب ويرتفع الخزان ٦٥ م عن مستوى منابع روشى هانيا .

ولهذا يسيل الماء حتى محطة الضخ الثانية بالقرب من اللد (راس

العين) وعلى ارتفاع ٦٠ م فوق سطح البحر ، فهى لذلك اخفض من خزان كولا ب ٢٥ مترا وتدفع مضخات المحطة الثانية المياه الى مسافة ١٠٫٥ كم والى ارتفاع ١١٥ مترا والى خزان (بيديا) قرب الرملة ، ثم تسيل المياه من هناك الى محطة الضخ فى (هوج) بالقرب من (دوروت) حيث تضخ المياه الى خزان تكوما وهو أوسع الخزانات • ويتسع لـ ٢٠٠ الف متر مكعب ، ومن تكوما تجرى المياه الى منطقة (ماجين) حيث كان من المقرر ان ينشأ خزان جديد لاتمام الخط .

وتجدر الاشارة الى أن تكاليف هذا المشروع بلغت ٤٥ مليون ليرة اسرائيلية وقد زادت الاراضى المروية بعد اتمامه (٢٠٠) الف دونم وستفيد منه ١٠٠٠ مستعمرة فى النقب ، وسيؤدى الى انتاج محصولات قيمتها ١٥ ــ ٢٠ مليون ليرة اسرائيلية سنويا .

(ب) الممر الغربى (المشروع الثانى) :

سيسير هذا الخط على سفوح جبال يهودا لينتهى الى النقب الشرقى وسيروى أراضى أكثر ارتفاعا من أراضى المشروع الاول لذلك لابد من وجود محطات عدة للضخ لايصال المياه الى الحقول وسيؤدى هذا الخط الجديد الى مضاعفة الاراضى الزراعية .

ويبلغ قطر انابيب هذا الخط ٧١ بوصة (١٧٨) سم وطولها حوالى ١٣٠ كم وسينقل هذا الخط مياه المجارى المكررة من تل أبيب كما سيضاف اليه كميات كبيرة من المياه التى ستستخرج من الآبار الكثيرة التي كان من المقرر أن تحفر على طول الساحل من ريشون ليزيون حتى عسقلان

وعلى هذا يمكن القول بأن مجموع مياه اليركون ستحول بصورة مباشرة أو غير مباشرة الى النقب ، وأما القسم الآخر الذى سيخصص لرى تل أبيب فسيحول بعد تكريره الى النقب ايضا ، وتبلغ تكاليف المشروع بقسميه ٨٠ مليون ليرة اسرائيلية .

اما بصدد تزويد تل أبيب ورامات جان بمياه اليركون فيتم ذلك على مرحلتين : الاولى بتجفيف النهر للتخلص من الحشرات والبعوض والاخرى باسالة جزء من المياه لارواء المدينة المتضاعفة السكان . ويقال : ان المشروع يتكلف حوالى ٣٠٠٠٠ الف ليرة وسيزود هذا المشروع تل أبيب بأكثر من ٢٥ الف متر مكعب من الماء يوميا والسبب فى اقامة هذا المشروع

هو تضوب ينابيع تل أبيب التدريجي من جهة وزيادة ملوحتها من جهة أخرى .

وقد قررت منطقة (دان) ـ بسبب نقص المياه الذى تعانيه ـ انشاء خط مياه خاص من اليركون لارواء المستعمرات على غرار مشروع اليركون ـ النقب .

٣ ـ مشروع الجليل الغربى ـ مرج ابن عامر (أو مشروع كيشون):

يهدف هذا المشروع الى نقل مياه نهر وفائض المياه فى منطقة الجليل الغربى لاستغلالها فى رى أراضى مرج ابن عامر ، وستمتد أنابيب هـذا المشروع التى يبلغ قطرها ١٢٤ سم من جبال الجليل مارة بكفر حسيديم الى خزان كفار باروخ حاملة معها مياه المصارف المصفاة من حيفا بالاضافة الى مياه الينابيع والسيول والمياه المتجمعة بطريقة الضخ ، وتستطيع هذهالانابيب نقل ١٨٠ مليون متر مكعب منالمياه سنويا وسوف تروى جميع منطقة الجليل الغربى ووادى زبولون ومرج ابن عامر (بزراعيل) كما تمد حيفا وعكا بالماء ، وتبلغ تكاليف هـذا المشروع ٣٥ مليون ليرة اسرائيلية .

٤ ـ مشروع بحيرة طبرية ـ بيسان :

يهدف هذا المشروع الى مد وادى الاردن (القسم الذى فى الاراضى المحتلة) بـ ٧٤ مليون متر مكعب من الماء سنويا بأنبوبة قطرها ٧١ بوصة (١٧٨) سم وأنبوبة اصغر قطرها (٤٨) بوصة (١٢٠) سم .

وقد ذكرت الصحف الاسرائيلية أن شركة مكوروت بدات بالاعمال اللازمة للمرحلة الاولى من المشروع بعد أن شرع الاردنيون فى تحويل مجرى نهر اليرموك وستمد فى هذه المرحلة انبوبة بقطر ٤٨ بوصة (١٢٠) سم على طول خمسة كيلومترات لارواء أراضى جوربيسان ، كما سيبنى حوض لتخزين المياه : وقد قدرت حاجة قرى جوربيسان بـ ٢٢ مليون متر مكعب من الماء سنويا تأخذها من اليرموك ومتى أنجز هذا المشروع فسيكون بالمستطاع تزويد هذه القرى بـ ٤٥ مليون متر مكعب سنويا .

وقد تم انجاز مد أنابيب الخط فى نهاية صيف سنة ١٩٦٠ وذلك لتسهيل وصول المياه الى مستعمرات وادى الاردن التى اراضيها شرق طريق جسر (سمخ) وكانت هذه المستعمرات تحصل على مياهها من نهر اليرموك .

٥ ـ مشروع الجليل الاعلى :

ويقوم على رى المناطق الزراعية فى الشمال فى قنوات تتدفق منها المياه فى ينابيع روافد نهر الاردن فى الحولة ، وتمتد هـذه القنوات فى مراحلها الاخيرة حتى تشمل المستعمرات الشمالية كلها ويزود مشروع الجليل تلك المناطق بـ ١٠٠ مليون متر مكعب فى السنة .

٦ ـ مشروع استغلال مياه السيول لتحسين الاراضى :

وقعت الحكومة الاسرائيلية اتفاقية مع صندوق المساعدات الخاصة للامم المتحدة فى يناير سنة ١٩٦٠ لتنفيذ مشروع استغلال مياه السيول والفيضانات فى وادى حاس ، وقد خصص صندوق المساعدات الدولى مبلغ ٣٢٠ الف دولار لهذه الغاية .

كما خصصت حكومة اسرائيل (٧٦٧) ألف ليرة اسرائيلية أيضا لتنفيذ المشروع خلال فترة تتردد بين ٣ و ٥ سنوات ، وستقوم حكومة اسرائيل بالاشتراك مع منظمة التغذية الزراعية بتنفيذ المشروع المذكور .

ويعتبر هذا المشروع من أهم المشروعات التى أشرف عليها الخبير الهيدرولوجى الدولى المعروف (د. كريمجولد) وهو يهدف الى دراسة الامكانيات الطبيعية والاقتصادية لحفظ استغلال مياه السيول والفيضانات التى تتجمع فى حوض (وادى حاس) المعروف بـ (ناحال شيكما) الذى يمتد على سطح نحو ٧٣٠,٠٠٠ دونم من الاراضى فى المنطقة التى بين (ياد مردخاى) غربا حتى جبال الجليل شرقا .

وقد سبقت تخطيط هذا المشروع دراسات لميزان المياه فى ثلاثة أحواض تجريبية فى جبل الكرمل وجبال صفد وجبال القدس حيث ركبت أجهزة قياس خاصة يمكن بها قياس توزيع مياه الامطار ومعرفة مدى سرعة تدفقها ونسبة تفجرها وغير ذلك ، وهذه القياسات تساعد على تنظيم استغلال المياه وتعيين الاماكن التى يصلح انشاء الخزانات والسدود فيها .

وتجرى هذه الاعمال تحت اشراف لجنة فنية فرعية شكلت بناء على توصية الخبير الدولى المذكور برياسة الخبير الاسرائيلى (روزتن) نائب مدير دائرة الارصاد الجوية .

٧ - مشروع تحويل مياه البحر الميت الى مياه عذبة :

اكتشف المهندس (أ . زاركين) فى أواخر عام ١٩٥٩ طريقة لتكرير مياه البحر الميت . وصرح ناطق بلسان وزارة الانشاء والتعمير الاسرائيلية فى مارس سنة ١٩٦٠ انه تم استخدام أول جهاز كامل لتكرير مياه البحر على الطريقة التى اخترعها المهندس المذكور .

ويقدر انتاج الجهاز بنحو ١٠٠٠ متر مكعب من المياه المكررة العذبة يوميا .

نتائج السنوات العشر الاولى :

وكنتيجة للاعمال التى تمت خلال السنوات العشر الاولى لقيام الدولة الصهيونية يجب أن نشير هنا الى أن أراضى الرى فى اسرائيل تبلغ الآن نحو ١٠١٠٠٠٠٠ دونم كما ارتفعت كميات المياه المستعملة من ٣٥٠ مليون م٣ الى ١٢٠٠ - ١٣٠٠ مليون م٣ سنويا بالاضافة الى الاراضى التى جففت فى الحولة .

أما ابرز النتائج التى حققت فى خلال هذه المدة فهى :

(أ) تم انشاء نحو ٤٥٠ مستعمرة جديدة ، كما تم توسيع وتركيز ٥٠ مستعمرة أخرى .

(ب) تم اعداد ٦٠٠ ألف دونم من الاراضى الزراعية مقابل ٣٠٠ ألف دونم قبل عشر سنوات .

(ج) بلغت مساحة الاراضى الزراعية فى المناطق اليهودية ٣ ملايين دونم مقابل ٧٠٠ ألف دونم قبل ١٠ سنوات .

(د) ارتفعت أراضى الاحراج من ٥٠ ألف دونم تضم خمسة ملايين شجرة الى ٢٥٠ ألف دونم تضم ٣٥ مليون شجرة فى أواخر عام ١٩٥٩ .

امكانيات السنوات العشر القادمة فى تقدير اسرائيل :

تتوقع الحكومة الاسرائيلية أن عدد سكان اسرائيل خلال السنوات العشر التالية سيبلغ ٣ ملايين نسمة ، وحينئذ ستتوزع كمية المياه فى اسرائيل وهى نحو ١٨٠٠ مليون متر مكعب كما يلى :

١٤٠٠ مليون م٣ للرى الزراعى و ٤٠٠ مليون م٣ لاحتياجات المستعمرات والمدن والنواحى الصناعية .

٢ ـ الخطوط الرئيسية للمشروع :

فى شهر مايو عام ١٩٥٠ وضع المركز الزراعى اليهودى مشروع اسكان النقب على مراحل ، وقد انجزت المرحلة الاولى منها بين عامى (١٩٥٠ ـ ١٩٥١) بمد انابيب قطرها ٢٤ بوصة تتدفق فيها المياه بمعدل ١٥ مليون متر مكعب فى السنة ، أما المرحلة الثانية فكانت ترمى الى زيادة تدفق هذه المياه الى ٣٠ مليون متر مكعب فى السنة بحيث يتم تأسيس ٣٤ مستعمرة جديدة فى النقب بالاضافة الى ٣١ مستعمرة قائمة مع اجراء تجارب لرى ما مساحته ٣٠ ألف دونم فى عام ١٩٥٢ . وهذا المخطط الذى وضعته اسرائيل فى عام ١٩٥٠ لم يكن سوى توطئة لمشروعها الكبير المتعلق بجر مياه نهر الاردن الى النقب .

والمشروع الجديد صمم فى هندسته بشكل يتمشى فى تخطيطه مع مشروع جونستون بحيث لو اعيد العمل بمشروع جونستون لكان من وجهة النظر اليهودية غير متعارض مع المشروع اليهودى الجديد ، وقد استغرق اعداد هذه التصاميم عامين ، وقامت السلطات اليهودية فى حينه بنقل تفاصيله الى الحكومة الامريكية فى مذكرات قدمها كل من (أبا ايبان) (ويعقوب هوتسوج) الممثلان السياسيان لاسرائيل فى الولايات المتحدة الامريكية ، وظلت هذه المذكرات سرا مطويا حتى النصف الاول من فبراير سنة ١٩٥٩ حين اعلنت الحكومة الاسرائيلية أن سفارتها فى واشنطن سلمت مستر (دوجلاس ديلون) الخبير الاقتصادى فى وزارة الخارجية الامريكية مذكرة تفصيلية بمشروع المياه الاسرائيلى الذى اعتبره ليفى اشكول وزير المالية الاسرائيلية جزءا من مشروع جونستون وان المساعدة التى طلبتها اسرائيل تتناول المرحلة الاولى للمشروع ومدتها اربع سنوات وتبلغ نفقاتها حوالى مائتى مليون ليرة اسرائيلية يجب ان يكون ثلثها من النقد الاجنبى .

ويهدف مشروع (الاردن ـ النقب) الى نقل ٣٠٠ مليون متر مكعب من المياه سنويا الى النقب الشمالى والجنوبى وسيكون طول أنابيبه ٢٠٠ كيلو متر .

ويتالف القسم الشمالى من هذا المشروع من قناة مفتوحة ذات عدة منشآت مائية فنية على طول الخط تتألف من (محطات ضخ وخزانات برك ونفق وعيون محطة قوى كهربية وبركة بيت ناطوفا ، وستكون بحيرة طبرية خزانا طبيعيا لنحو ٧٠٠ مليون متر مكعب من الماء لحفظ التوازن بين السنوات الممطرة والسنوات الشحيحة .

ويبلغ طول الجزء الاول من هذه القناة ـ اى الجزء الممتد مابين جنوب الحولة وشمال بحيرة طبرية ـ ٢٠ كم ، ويكون بديلا لمجرى النهر الطبيعى الذى يضيق بالمياه المتدفقة فيه فتفيض على جانبيه وتشكل الروافد والمستنقعات حوله .

وتستطيع هذه القناة المفتوحة نقل ٤٣٥ مليون م٣ من المياه سنويا غير أن قسما منها سيستغل فى تشغيل محطة توليد الكهربا التى ستقام فى الزاوية الشمالية الغربية لبحيرة طبرية تحركها المياه المتدفقة فى المجرى الجديد الذى يرتفع عند الحولة بمقدار ٢٠٤ أمتار عن مستوى مصبه فى بحيرة طبرية ، وتستطيع هذه المحطة توليد (٢٥ ـ ٤٠) الف كيلووات / ساعة ويهدف توليد هذه الطاقة الى :

ـ مد الشبكة القطرية بالقوة الكهربية .

ـ تحريك مضخات ضخمة تتولى رفع المياه من البحيرة ودفعها فى قناة مكشوفة تمتد من تلك المنطقة الى الغرب حتى تصب فى البحيرة الصناعية التى يبنيها اليهود فى سهل البطوف (بيت ناطوفا) شمال مدينة الناصرة لتكون الخزان الرئيسى لمشروع الرى الاقليمى .

وتنحدر المياه من بحيرة البطوف الى الجهة الجنوبية الغربية بأنابيب الاسمنت وقبل انحدار المجرى الى السهل الساحلى جنوبا تعترضه سلسلة جبلية وقد باشر اليهود شق نفق فى باطنها (نفق منشة) ويبلغ طول هذا النفق (٥٤٠٠ ـ ٦٧٠٠) متر ، وتنحدر المياه من هذا النفق فى انابيب جنوبا حتى ضواحى تل أبيب ، وهناك تلتقى هذه الانابيب بمشروع نهر اليركون (العوجة) وتعطى اكثر من ٧٠ مليون متر مكعب من مياه اليركون سنويا .

ويتألف خط المياه المذكور من بيت ناطوفا من انبوبة قطرها ١٠٨ بوصات أو مايعادل ٢٧٨ سم ، وتنفذ هذه العملية على مرحلتين : ففى المرحلة الاولى التى تستغرق أربع سنوات يستطيع الخط نقل ٢٠٠ مليون متر مكعب من الماء سنويا الى النقب وتبلغ تكاليف انجازات هذه المرحلة ١٥٠ مليون ليرة اسرائيلية ، وعندما تنتهى المرحلة الاخيرة يستطيع الخط تزويد النقب بنحو ٣٠٠ مليون متر مكعب من الماء سنويا . وهذه المرحلة الاخيرة أيضا تستغرق عدة سنوات وهى تشمل بركة زوهار الغربية من مستعمرة الفالوجا (بلوجوت) ، ويتصل المشروع فى طريقه الى النقب بجميع فروعه وبمشروعات المياه المحلية لتزويدها بالمياه عند

الحاجة ولسحب المياه الفائضة منها فى حال زيادتها عن الحاجة والخلاصة أن المشروع بأسره سينفذ على مرحلتين .

المرحلة الاولى :

وتنتهى فى عام ١٩٦٣ ومدتها أربع سنوات تكون اسرائيل قادرة عندها على دفع مياه نهر الاردن حتى ضواحى تل أبيب ونقل ٢٠٠ مليون متر مكعب من المياه سنويا الى النقب .

المرحلة الثانية :

وتنتهى فى عام ١٩٦٦ ومدتها ثلاث سنوات تتمكن فيها السلطات اليهودية من ارواء النقب طولا وعرضا حتى جبل النقب الذى فى اقصى الجنوب بشبكة تقام حول المستعمرات والمنشآت العسكرية والاقتصادية المبثوثة فى النقب ، وسوف تبلغ نسبة تدفق المياه فى نهاية هذه المرحلة ٣٠٠ مليون متر مكعب من المياه سنويا .

وتبلغ نفقات المرحلة الاولى على حسب التقديرات الأولية قرابة ٢٠٠، مليون ليرة اسرائيلية على حين تبلغ فى نهاية المرحلتين حوالى ٣٥٠ مليون ليرة اسرائيلية .

٢ ــ تنظيم العمل :

سلمت مهمة الاعمال الادارية لموارد المياه فى اسرائيل الى دائرة المياه التابعة لوزارة الزراعة وقد سلمت أعمال التنظيم الى شركة (تاهال) أما تنفيذ الاعمال فقد عهد بها الى شركة (مكوروت) تحت اشراف شركة (تاهال) .

(وسنقدم فى الملحق كلمة عن هاتين الشركتين) .

٣ ــ التعديل الذى ادخل على مشروع الاردن ــ النقب :

لقد ادخلت اسرائيل بعض التعديلات (المؤقتة) على مشروعها تجنبا لنشوء نزاع على حدودها الشمالية .

ومن المعروف أن المرحلة الاولى من المشروع تتضمن تحويل مجرى نهر الاردن الى مجرى جديد بصورة تساعد على انتاج قوة كهربية هائلة من انصباب المياه من ارتفاع كبير الى بحيرة طبرية ، وبموجب المشروع

الاساسى سيجرى ضخ المياه بعد بحيرة طبرية التى ستستخدم كخزان عام للمياه بالقوة الكهربية التى ستنتج من انصباب مياه نهر الاردن فى بحيرة طبرية .

تفاصيل المشروع الاسرائيلى :

يتألف المشروع الاسرائيلى من سبع حلقات يجرى تنفيذها فى وقت واحد وقدر لها أن تتم فى بداية سنة ١٩٦٤ وتبلغ تكاليف هذا المشروع ٣٥٠ مليون دولار اى اكثر من ٦٠٠ مليون ليرة اسرائيلية وهذه المراحل كما يلى :

الحلقة الأولى :

انشاء محطة كهرباء فى أراضى قرية الطابغة الواقعة فى الزاوية الشمالية الغربية من بحيرة طبرية لكى ترفع المياه من البحيرة الى خزان كبير يقع عند محطة الكهربا - وتبلغ كمية المياه التى يرفعها الضغط الكهربى الى الخزان ٢٠٠ مليون متر مكعب من المياه ثم يجرى انحدار هذه الكمية من الخزان الى البحيرة لتوليد طاقة كهربية تستطيع أن ترفع من مياه البحيرة ٣٧٠ مليون متر مكعب من المياه .

وقد أشرف انشاء هذه المحطة الكهربية على النهاية (ان لم تكن قد تمت بالفعل) كما أن التوربينات الكهربية قد تم تركيبها لخزن الطاقة الكهربية المتولدة من الانحدار ونصب هذه التوربينات فى الرقعة المنحدرة من أراضى قرية الطابغة الى البحيرة والمعتقد أن هذه المرحلة قد تمت أواخر عام ١٩٦٣ .

الحلقة الثانية :

تتألف هذه المرحلة من قناة عريضة محفورة فى باطن الارض تمتد من خزان قرية الطابغة الى نفق عيلبون وهذه القناة مبطنة بالاسمنت المسلح الذى يمنع تسرب المياه الى باطن الارض وتقع فى نهاية القناة مضخة تساعد على رفع المياه فى الارتفاع الموجود فى تلك المنطقة والقسم الثانى من هذه المرحلة هو نفق عيلبون الذى وضع له مخطط خاص من مؤسسة تنظيم المياه فى اسرائيل هذا نصه :

— نفق عيلبون هو قسم من مشروع المياه الرئيسى لجر مياه الاردن الى بقعة بيت ناطوفا .

ـ باب النفق .

ـ مخرج النفق .

ـ النفق هو جزء من أنبوبة ضغط قطرها ١٢٦ بوصة ، يبدأ في مضخة وادي التفاح أي على بعد ثلاثة كيلومترات الى الشمال الشرقي من النفق .

ـ مهمة النفق هي توفير ضخ المياه الى رأس الجبل الذي يحدق ببقعة بيت ناطوفا على ارتفاع ٦٠ مترا .

ـ ارتفاع سطح الارض عند باب النفق هو ١١ متر والارتفاع الشامل للارض هو ٥٠ر١٤١ . الحد الاقصى لارتفاع الجبل عدا أرض النفق ٦٠ مترا .

ـ ارتفاع سطح الارض على مخرج النفق هو ٩٥ مترا وارتفاع أرض النفق ٥٠ر١٤٣ طول النفق ٨٥١ مترا .

ـ النفق مستدير وقطره بعد صب الباطون ـر٣ متر وسمك الباطون ٢٠ سم وهو باطون غير مسلح في الداخل اما من الطرفين فهو باطون مسلح على طول عشرة أمتار من الطرفين .

ـ بعد صب الباطون سيغلق الفضاء الواقع بين الباطون والنفق لمنع وجود فجوات وهذا الاغلاق سيجري بعد تفريغ الهواء بالضغط الخفيف .

ـ الحد الاقصى لعرض النفق وارتفاعه ٤٠ر٣ متر .

ـ قسم من النفق مدعم بأقواس من الحديد فوقها ألواح من الخشب .

تكاليف المشروع :

٢٠١٧٤ يوم عمل .

٦١٧٣٧٠ ليرة اسرائيلية وذلك في حفر النفق .

١٦٧٦٠ يوم عمل .

٥٢٢٠٠٠ ليرة اسرائيلية .

٧٠٠ دورية عمل (أي كل ثماني ساعات دورية) .

٥٢٥ عملية تفجير ونسف .

٧٤٣١ ساعات عمل للمراجل .

٦٢٣٨ ساعات عمل لمولدات الكهربا .

١٧٨٣ ساعات عمل لصهاريج المياه .

٢٥٦٠ ساعات عمل لاجهزة نقب الصخور .

١٢٠٠ ساعات عمل لنقل الركام .

٢٨٩٨ ساعات عمل لقطارات النقل .

٣٢ ساعات عمل للجرارات الثقيلة .

ومن أجل اتمام النفق يجب القيام بما يلى :

- فحص داخل النفق فى الاماكن التى فيها شقوق .
- صب الجدران فى داخل النفق بالمسلح .
- اغلاق الفجوات .

قنال الدخول الى باب النفق :

قبل باب الدخول الى النفق حفرت قناة عمقها الاقصى ٥٠ر١٤ من المتر وطولها ٥٠ر٢٢٥ .

فى هذا العمل صرفت :

٢٧٢٢ يوم عمل .

١٤٦٣ ساعات عمل للمعدات الميكانيكية الثقيلة .

٤٥٤ ساعات عمل لسيارات النقل التى نقلت التراب .

٧٢٢ ساعات عمل للمداخل .

٣٠٠ر٨١ ليرة اسرائيلية صرفت على العمل .

٥٠٠ر٤ ليرة ثمن المتر المكعب من الحفر والتنقيب .

قناة الخروج عند مخرج النفق :

فى طرف النفق حفرت قناة للخروج .

٦٠ مترا طول القناة .

٢١٦٠ مترا مكعبا كميات التراب التى اخرجت .

٦٦٢ يوم عمل .

١٢٧ ساعات عمل للمعدات الميكانيكية الثقيلة .

١٨٦ ساعات عمل لوسائل النقل .

١٦٥ ساعات عمل للمداخل .

١٤٠٧٠ر ليرة نفقات العمل .

عمق الحفر كحد أقصى ٩ر٥٠ من الامتار .

الحلقة الثالثة :

وتتألف هذه المرحلة من التالى :

ـ قناة عريضة تخرج من نفق عيلبون الى أن تصل الى بحيرة بيت نطوفة .

ـ بحيرة بيت نطوفة نفسها وهى عبارة عن منخفض طبيعى من الارض يقع فى أراضى سبع قرى عربية محيطة به اكبرها قرية بيت نطوفة وكفر منده وتتسع هذه البحيرة بصورة عادية لأكثر من ٦٠٠ مليون متر مكعب من المياه تتجمع فيها أثناء موسم الامطار التى تسيل مياهها من الجبال المحيطة بالمنخفض ، وقد استولت اسرائيل على أراضى البحيرة واغلقت الشقوق التى تسهل تسرب المياه منها الى جوف الارض ـ كما أقامت عليها محطتى ضخ فى أولها وآخرها واحدى هاتين المحطتين تستقبل المياه القادمة من نفق عيلبون والثانية تدفع المياه الى الجنوب .

وقد ثبت بعد التجارب الكثيرة أن هذه البحيرة تستطيع أن تحتفظ بكمية من المياه فيها بحيث لايزيد معدل التبخير والتسرب عن ٤٠ ٪ سنويا ـ ويمكن تخفيض هذا المعدل كلما زادت سرعة مرور المياه بالبحيرة بدلا من تخزينها بها .

وترمى حكومة اسرائيل الى نقل ٣٧٠ مليون متر مكعب من مياه بحيرة طبريا الى هذه البحيرة فى معدل سنوى بحيث لا تزيد كمية الاسالة اليومية أو الشهرية بعضها عن البعض وتبقى المياه سائلة فى البحيرة والقنوات المرتبطة بها على مدار السنة يضاف الى ذلك كميات المياه التى تتجمع من الامطار فى فصل الشتاء وقد قدر معدلها السنوى بحوالى ٦٠ مليون متر مكعب من المياه . ومعنى هذا أن بحيرة بيت نطوفة (او البطوف) تستطيع أن تدفع جنوبا حوالى ٤٣٠ مليون متر مكعب من المياه أما باقى القرى العربية التى سلبت اسرائيل أراضيها لتوسيع البحيرة فهى بعينة ــ عرابة ــ كوكبا ــ رمانة ــ عزيز ــ دير حنا ــ مشهد ــ صفورية .

وتزيد مساحة الاراضى التى سلبت من أصحابها العرب على ٤٣٠ الف دونم كما تقرر أخذ القرى نفسها وطرد سكانها منها .

الحلقة الرابعة :

وتتألف هذه المرحلة من نفقين يخترقان الجبال الممتدة من بحيرة بيت نطوفة الى وادى عارة فى طرف السهل الساحلى الممتد من مرج العفولة الى حدود سيناء .

أما النفق الاول واسمه نفق متسة فهو أطول نفق يخترق الجبال فى اسرائيل وطوله حوالى ستة كيلو مترات وارتفاعه ثلاثة أمتار ونصف وقد استغرق العمل فيه ثلاث سنوات واحتفل بتدشينه فى شهر سبتمبر ١٩٦١ وبلغت تكاليفه ١٧ مليون دولار وقد تبين أن أرضه لا تصلح لمرور المياه فيها ولذلك فسوف توضع فيه الانابيب الضخمة التى قطرها ١٠٨ بوصات وهى من نفس الانابيب التى تجرى فيها المياه من النفق الى الجنوب .

أما النفق الثانى فاسمه الونيم ، وطوله كيلومتران ويقع الى جوار نفق متسة لاختراق جبال نهلال ورمات دافيد المتفرعة من جبل الكرمل وتعتبر هذه المرحلة من أصعب مراحل المشروع لانها تجتاز منطقة جبلية مرتفعة تمتد مع اطراف جبال الكرمل وجبال السامرة وقد بلغت تكاليف النفق الثانى حوالى عشرة ملايين دولار وما زال العمل فيه مستمرا .وكان العمل يجرى فى حفر النفق من الجانبين اى أن قسما من العمال كانوا يحفرون من مدخل النفق والقسم الثانى من مخرجه ويلتقى القسمان فى أواسط النفق .

الحلقة الخامسة :

هذه المرحلة عبارة عن مد أنابيب ضخمة قطرها ١٠٨ بوصات وطول كل أنبوبة منها ٥٠ مترا وتمتد من انفاق متسة الى رأس العين أى مسافة ١٢٨ كيلو مترا تخترق فيها السهل الساحلى الاسرائيلى ويجرى تركيبها بمعدل أربع أنابيب فى كل يوم ويعتقد أن العمل فيها قد انتهى وخصوصا بعد أن صدرت الاوامر الى المصنع الذى ينتج هذه الانابيب الضخمة المصنوعة من الاسمنت وهو يقع فى مجدل عسقلان بأن يزيد من انتاجها خمسة أضعاف الانتاج السابق ، وكان العمل فى تركيب هذه الانابيب يجرى فى عدة أماكن فى وقت واحد اذ كانت السيارات تنقل هذه‌الانابيب الى أماكن العمل على طول امتداد الخط من رأس العين الى بلدة زخرون يعقوب الواقعة عند سفح جبل الكرمل ، ويسير هذا الخط بعيدا عن ساحل البحر وبعيدا عن خطوط الهدنة الاردنية ، وقد ركبت الى جانبيه محطات لقياس مجرى المياه فيه ودفعها واخذ كميات منها لرى الاراضى التى يمر فيها هذا الخط كما انشئت مخافر حراسة متصلة بعضها بالبعض بأسلاك تليفونية .

الحلقة السادسة :

وهذه المرحلة عبارة عن تخزين المياه التى تأتى بالانابيب من نهر الاردن فى رأس العين .

وراس العين هى أكبر مستودع للمياه فى اسرائيل وفيها ينابيع غزيرة المياه منبثقة من جبال السامرة بالاضافة الى المياه الجوفية التى تتفجر فيها ومن هذه المياه يسيل نهر اليركون الذى يمتد من رأس‌العين الى شمال تل أبيب حيث يصب فى البحر الابيض المتوسط عند محطة ريدنج .

وتبلغ كميات المياه التى تتجمع بصورة طبيعية فى رأس العين حوالى ٣٠٠ مليون متر مكعب من المياه يسيل منها فى نهر اليركون ١٨٠ مليون متر مكعب ويسيل منها فى أنابيب خاصة تمتد من راس العين الى مدينة القدس حوالى ٣٢ مليون متر مكعب من المياه اللازمة للشرب فى هذه المدينة ، وقد أنشأت اسرائيل مشروعا لجر قسم كبير من مياه اليركون الى النقب . وأقامت خطا من الانابيب قطره ٣٦ بوصة لجر المياه من اليركون الى بحيرة «تكوما» الواقعة الى الشمال من بئر السبع كما باشرت فى انشاء خط آخر من الانابيب يصل من رأس العين الى

«هيلتس» عند آبار البترول الاسرائيلية الى الشمال الشرقى من منطقة غزة .

الحلقة السابعة :

وهى المرحلة النهائية ، وترمى الى توحيد ميـــاه نهر الاردن مع نهر اليركون لتنفيذ مشروعات الرى فى جنوب اسرائيل وخاصة فى منطقة النقب الشمالى ..

وتعتقد اسرائيل أنه من الممكن أن يقدم هــذا المشروع فى الفترة الاولى من تنفيذه ٣٢٠ مليون متر مكعب من المياه الى اراضى النقب على أن تستمر الزيادة فى جر المياه الى تلك المنطقة عندما تصل الى مرحلتها النهائية .

وتنوى اسرائيل استخدام خط الانابيب الرفيع الذى يســـتخدم الآن فى جر مياه نهر اليركون على أن يجرى بعد ذلك انشاء خط انابيب من قطر ١٠٨ بوصات من رأس العين الى بحيرة تل بروحام الواقعة الى الجنوب من بير السبع حيث انشئت بحيرة اصطناعية لاســـتقبال مياه المشروع .

المراحل التى قطعتها اسرائيل فى تنفيذ المشروع

تكتم الاسرائيليون تفصيلات المشروع وتكتموا ما انجزوه من مراحل المشروع حتى أوائل عام ١٩٥٩ عندما أذاعت الحكومة الاسرائيلية اتصالاتها بالحكومة الامريكية وطلبهــا قرضا لتنفيــذ هذا المشروع وكذلك خرجت اسرائيل عن تكتمها فيما يتعلق بالمشروع عنــدما نشرت ميزانيتها لعــام ١٩٦١/٦٠ وخصصت فيها حوالى ٢٧ مليون ليرة اسرائيلية لتنفيذ أعمال المشروع لهذا العام .

وقد بدأت اسرائيل فعلا بوضع دراستها عن هذا المشروع عام ١٩٥١ وباشرت عمليات التخطيط والحفر عام ١٩٥٣ . وهكذا بدأت بحفر القناة العريضة من (قصرعطرة) جنوب (جسر بنات يعقوب) فى المنطقة المجردة وباشرت اقامة محطة لتوليد الكهربا ، واتمت حفر قناة تخترق الجبال فى نفق واسع قرب قرية (عيلبون) الى سهل (البطوف) شمال الناصرة حيث أقيمت بحيرة اصطناعية وباشرت تخطيط المناطق الممتدة من هذه البحيرة الى (مرج ابن عامر) لجر المياه الى وادى (عارة) ومن هناك الى

النقب الا أن اسرائيل توقفت عن اتمام العمل فى المنطقة المجردة عام ١٩٥٣ بعد القرار الذى اتخذه مجلس الامن فى شهر اكتوبر من العام المذكور . ولم يمنعها ذلك من المثـــابرة على العمل خارج المنطقة المجردة (ستأتى تفاصيل هذا الموضوع فى فصل تجفيف بحيرة الحولة) .

وفى عام ١٩٥٦ أعلن انتهاء حفر نفق (عيلبون) واتخذت الترتيبات لحفر نفق جبال (منشية) جنوبى سهل (البطوف) وفى نهاية يونية من ذلك العـــام ذكرت الصحف اليهودية أن شركة (مكوروت) للرى تقــوم باعداد مشروع جديد لتحويل مجرى الاردن وأعلن فى الوقت نفسه أن لجنة خاصة قد بحثت موضوع استئناف العمــل فى مشروع الاردن خارج المنطقة المجردة وفى القطاع الموازى لها وأوصت بتنفيذه وانه من المؤكد أن العمل فى تحويل مجرى الأردن خارج المنطقة المجردة ما زال مستمرا وأن أعمال الحفر تجرى بالجرارات الثقيلة لشق القناة . وانه قد تم تقريبا حفر القناة البالغ طولها من جسر بنات يعقوب حتى الطابغة ١٦ كم عدا القطعة التى طولها ٢٠ كم فى المنطقة المجردة التى لم يتم العمل فيها بسبب معارضـة القوات المسلحة فى الاقليم الســورى على حين انجزت القنـاة المحفورة حتى بحيرة طبرية فى نهاية ذلك العام .

وفى شهر أغسطس عام ١٩٥٦ قام اليهود بتحويل مياه بحيرة الحولة ونهر الاردن ضمن قناة مستورة (داخل الارض) وكان العمل يجرى ليلا لزيادة التكتم وأعلنت الصحف اليهودية فى مطلع سبتمبر سنة ١٩٥٦ من بين الاعمال الواسعة التى تقوم بها شركة مكوروت للمياه والتى باشرت فعلا بناء المحطة الكهربية فى الطابغة ، ان تجارب تعيين الوسائل الفنية اللازمة لانشاء المحطة .. بدىء بها باشراف مستشار سويدى فى شئون الكهربا ، وبوشر أيضا حفر قناة على التل عرضها متران وعمقها متران أيضا بطول ٩٠ مترا وبانحدار قدره ١٥ درجة . وذلك لايجاد شلال اصطناعى وقوة انتـــاج المحطة من ٣٦ ـ ٤٥ ألف كيلووات/ســاعة ، وستستعمل قوة المحطة لضخ مياه الاردن الى حوض (بيت ناطوفة) عن طريق وادى تفاح باقامة محطة ضخ هناك وانشاء قناة قرب (عيلبون) فى الجليل الاوسط وتبلغ تكاليف المحطة نحو ١٠ ملايين ليرة اسرائيلية وقد بدأت شركة مكوروت منذ شـــهر أغسطس ١٩٥٦ بنسف الصخور شـــمال غرب الطابغة لكون المنطقة ملأى بالصخور مما يجعل العمـــل فيها شاقا . وقد شوهد فى نهاية اكتوبر سنة ١٩٥٦ فى تلك المنطقة العربية ان اليهود يعملون فى شق قناة التحويل التى كان مقررا أن تأتى من غرب الشونة الى غرب الشيخ حسن . وقد حولت القناة الى الطريق التالية :

شرق (ســـيرين) وشرق (الشونة) ثم تدور حول جبل ياقوق (شمال الشيخ حسن) من الجهة الشرقية الى الشيخ حسن حيث تمر منه وتعود الى مجراها المحدود سابقا ٠

أما فى شرق (عيلبون) فقد قام العمـــال اليهود بالحفر هناك لمد أنابيب الأسمنت الضخمة ووصل النفق بالقنـــاة القادمة من الشمال الشرقى من نواحى (ياقوق) ٠

وأجريت فى أوائل عام ١٩٥٧ تجربة لسحب مياه الاردن بمضخات وأنابيب تحت الارض ولهذا فقد تقرر أن نظام محطة لسحب المياه يكون مكانها الطابغة كما ذكرنا سابقا ٠

ان الاعمال التى تمت فى المنطقة المجردة هى :

ـ بناء السد (المنظم للمياه) كما يلى :

حاجز من الاسمنت المسلح يبلغ عرضه خمسين مترا تقريبا مقسم الى تسعة أقسام ٠ الثلاثة الوسطى منهـا مدعمة واسمك من الاقســـام الجانبية وأعلى منها ويقدر سمكها بثلاثة أمتار تقريبا وفى كل قسم من الأقسام الثلاثة فتحة يبلغ ارتفاعها ١٨٠ سم وعرضها ٢٥٠ سم ٠ كما أن هذه الفتحات تنحدر بشدة نحو خلف السد مع اتجاه الماء حيث يسهل سيلان مياه النهر الى القناة التى فتحها اليهود خلف السد ويمكن بهذه الفتحات تنظيم كميات المياه المارة فى القناة ويجرى حاليا جزء لا بأس به من مياه النهر عن طريق القناة التى فتحها اليهود خلف السد غير أن هذه المياه تعود ثانية الى المجرى الأصلى للنهر بمجرى مؤقت على بعد ٤٠٠ م جنوب السد ٠

ـ القناة من السد الى حافة المنطقة المجردة ٠

وقد تبين مما نشرته الصـــحف الاسرائيلية بين أواخر عام ١٩٥٩ والثلث الأول من عام ١٩٦٠ أنه تم انجاز الاعمال التالية من المشروع :

ـ مشروع تجفيف الحولة (وقد أفردنا فصلا خاصا به) ٠

وتجدر الاشارة هنا الى أن (ح ٠ سوفرين) رئيس قسم التجفيف فى مؤسسة الكيرن كايمت صرح للصحفيين يوم ١٩٥٩/١٢/١٧ بأن تعميق قناة الاردن مرحلة متممة لعملية تجفيف بحيرة الحولة ٠ وقد جرت أعمال

اصلاحية فى الاراضى المجففة • ففى أراضى الحجارة النارية فى الحولة بنيت سلاسل بطول ١٣ كم وحفرت قنوات بطول ٨ كم لجلب الميـاه الى هذه الاراضى والمحافظة على نسبة معينة من الرطوبة كما حفرت ٧ قنوات لسير القوارب بعرض يتردد بين ١٠ ـ ٢٥ مترا •

وفى ابريل سنة ١٩٦٠ أوصت اللجنة الخاصة التى شكلها وزير الزراعة لدراسة مشروع تجفيف الحولة من جميع نواحيه بضرورة تخصيص مليون ونصف مليون الليرة فى هذه المرحلة لغرض ايصال هذا المشروع الى حالة منتظمة كما أوصت أن يوضع مشروع التجفيف تحت اشراف قسم المراقبة الهندسية فى ادارة المياه العامة فى البلاد • وقال أعضاء هذه اللجنة فى تقريرهم أيضا : انهم لا يستطيعون تحديد تكاليف الصيانة فى الوقت الحاضر • على أن المبلغ الذى يحددونه لصيانة هذا المشروع فى السنوات الاولى يبلغ ١٠٠ ألف ليرة اسرائيلية سنويا ، وقد انتقد أعضاء اللجنة بعض الاعمال المنفذة فى المشروع لانها لا تؤدى الى النفع الكامل الذى وجدت من أجله •

ــ بناء المرحلة الاولى لبحيرة البطوف •

ــ فى أواخر عام ١٩٥٩ أنهى عمال شركة مكوروت عمليات حفر ١٢ كم من قناة الجليل كما أعدت الاراضى على امتــداد ثلاثة كيلومترات لحفرها • ومن أجل حفر قناة الجليل جرت تفجيرات وأعمـــال حفر فى الصخور عند بدء مرتفعات الجبـال التى ستمر بجانبهـا القناة ، ويبلغ اتساع القناة عند أعلى حافتيها١٠٫٣ أمتار وعرضها فى القاع متران وعمقها ثلاثة أمتار • ويبلغ طول هذه القناة فى هذه المرحلة ١٥ كم وقد كان من المتوقع انجاز كيلومترين آخرين حتى ربيع ١٩٦٠ وخلال فصل الربيع يمكن انجاز كل هذه القناة •

ويحفر عمال شركة (مكوروت) الآن قناة اضافية لاستيعاب مياه الامطار ومنع انسداد القناة الرئيسية من الأتربة والمواد الأخرى المحروقة•

ــ تم حتى ديسمبر سنة ١٩٥٩ حفر معظم قناة (حكوك ــ بيت ناطافا) وكان يجرى فى ذلك التاريخ حفر الاجزاء الاخيرة منها •

ويبلغ طول هذه القناة ٣٠ كم ومن المعروف أنه بدىء بحفرها قبل نحو سنتين •

ـ بالنسبة لمد خط الانابيب الضخم قطر ١٠٨ بوصات فقد تم مد هذه الانابيب بعد خروجها من خزان البطوف الى قرب بير سبع فى أوائل النقب ٠

ـ تم حفر نفق عيلبون وكان من المتوقع أن يبدأ في شهر ابريل سنة ١٩٦٠ بصب الباطون على جدرانه ، قد كانت شركة (سوليل بونيه) تقوم بتجارب أولية لعملية صب الباطون هناك ٠

ـ أما أعمال حفر نفق (منشية) من الجهة الجنوبية فانها تسير بصورة منتظمة وقد تم حفره فى نهاية عام ١٩٦٠ ٠



كلمة ختام

عن مشروعات اسرائيل بعد عام ١٩٦٤

....

كتبت الصحافة الاسرائيلية عن مشروعات المياه التى تنوى الاستمرار فيها بعد اتمام المرحلة الاولى والتى تنتهى ببداية سنة ١٩٦٤· وقد وضعت السلطات الصهيونية مخططا للعمل فى الفترة الممتدة من سنة ١٩٦٤ الى سنة ١٩٧٠ · وسننقل ما كتبته الصحافة نقلا عن المسئولين عن المياه فى اسرائيل · فماذا قالوا عن هذه الفترة القادمة وماذا رسموا لها · وان كل عربى يبتهل الى الله عز وجل أن ينجح مؤتمر القمة العربى فى المهمة الخطيرة الموكولة اليه ويستطيع أن يضع حدا لهذه الاطماع الصهيونية ·

قالت الصحافة الاسرائيلية: ان أزمة المياه التى تعانى منها اسرائيل تضطر السلطات الاسرائيلية الى القيام بدراسات وابحاث مستمرة لوضع مشروعات لتنمية المياه وزيادة الكمية التى يمكن استغلالها منها ·

وقد انتهت شركة تاهال (المسئولة عن تخطيط المياه فى اسرائيل) من وضع مشروع لتنمية مصادر المياه فى خلال السنوات الثمانى الممتدة من ١٩٦٢ الى ١٩٧٠ ليصبح بالمستطاع توزيع الموجود منها على القطاعات المختلفة أى الاستهلاك المنزلى والزراعى والصناعى ·

وهذا المشروع الجديد قد وصل الى نتائج خطيرة جدا منها أنه لامناص من الاستمرار فى تقنين المياه أى توزيعها بالحصص مادام انه لاتوجد مصادر أخرى وما دام العرب يرفضون تنفيذ مشروعات مائية مشتركة وهناك نقطة واحدة مؤكدة وهى أن التنمية الزراعية فى اسرائيل قد وصلت الى أقصى طاقتها بسبب قلة المياه بل انه ينتظر أن يحصل بعض

التراجع والتقهقر في تبذير المياه على الزراعة لان معظم كميات المياه التي سيتم استغلالها خلال مشروع السنوات الثماني سوف تستهلك للصناعة.

ومن الواضح أن الافضلية المطلقة في استهلاك المياه تعطى للشرب والاستهلاك المنزلي ومع ذلك فان السلطات قد اتخذت أقصى ما يمكن اتخاذه من وسائل لتقليل استهلاك المياه للشرب والمنزل • ووضعت في كل منزل عدادا من نوع جديد يحدد كمية المياه التي يستطيع كل منزل استهلاكها ومن المنتظر أن يعمم هذا النوع من العدادات على النواحي الاخرى من البلاد •

ويعتقد خبراء تاهال أن كمية المياه المؤكدة في اسرائيل هي ١٥٠٠ مليون متر مكعب والاعتقاد السائد هو أن عدد السكان في سنة ١٩٧٠ قد يصبح ثلاثة ملايين نسمة يجب أن ينالوا كفايتهم من الماء •

أما الصناعة فانها قد تتسع بعد ثماني سنوات وتزيد بنسبة ١٥٠ ـ ٢٠٠ ٪ عما كانت عليه في سنة ١٩٦٠ ، وتقول شركة تاهال ان تقنين المياه للاستهلاك المنزلي يجب أن يستمر خلال السنوات الثماني القادمة •

وفي سنة ١٩٦٠ بلغ الاستهلاك المنزلي والصناعي ربع كمية المياه التي استخرجت في تلك السنة ـ أي ٢٧٥ ـ ٣٠٠ مليون متر مكعب من أصل ١١٠٠ ـ ١٢٠٠ مليون متر مكعب • أما في سنة ١٩٧٠ فان هذين القطاعين أي المنزلي والصناعي سيأخذان ٣٠٪ من مجموع المياه •

وترى شركة تاهال أن مصادر المياه الاكيدة التي يمكن الحصول عليها في سنوات ١٩٧٠ ـ ١٩٨٠ هي ١٢٠٠ مليون متر مكعب من تطهير مياه المجاري و ١٠٠ مليون متر مكعب من استغلال المياه المالحة وغيرها •

وتقول الشركة ان تطهير المياه القذرة وتكرير المياه المالحة ليس عملا سهلا وانه يجب استثمار مبالغ مالية طائلة من أجل هذا الغرض والشيء المؤكد لدى جميع خبراء شركة تاهال ان التقارير التي وضعها سمحا بلاس مدير شركة تاهال السابق كانت مخطئة اذ كان يعتقد أن الكميات التي يمكن الحصول عليها من جميع مصادر المياه في اسرائيل تبلغ ثلاثة آلاف مليون متر مكعب ولكن خبراء الشركة يرفضون هذا الرأي ويقولون ان كل ما يمكن الحصول عليه سنويا لا يزيد على ١٧٠٠ مليون وربما أقل من ذلك •

مشروع نهر الاردن بعد اتمام المرحلة الاولى :

ان الخطوط الرئيسية لمشروع المياه الاسرائيلي لسنوات ١٩٦٢ ــ ١٩٧٠ تمنح حق الافضلية لمشروع الاردن وان الاموال الكثيرة والاهتمام والطاقة البشرية والمضايقات المزعجة كلها موجهة فى الوقت الحاضر الى الاسراع فى استغلال مياه نهر الاردن وتوصيله الى النقب الشمالى ٠ وان مشروع خط الانابيب الاقليمى كله سيبدأ العمل تقريبا بكامله فى السنوات الاربع الاولى أى من سنة ١٩٦٢ ــ ١٩٦٦ وأما نهر الاردن الذى سيؤخذ من بحيرة طبريا التى تعتبر المخزن الرئيسى للمياه فى اسرائيل فان مياهه سوف تصل فى نهاية ١٩٦٣ أو بداية سنة ١٩٦٤ الى نقطة انطلاق خطى أنابيب اليركون الى النقب ٠ والخطة التى وضعتها تاهال ومكوروت تقضى بأن تسيل المياه فعلا ــ اذا لم يطرأ شيء يغير جدول المواعيد ــ فى شتاء ٦٣ ــ ١٩٦٤ وتشغيله بانتظام فى موسم الرى لسنة ١٩٦٤ ٠

وقبل بضعة أشهر من جر المياه فى الخط الاقليمى سوف تجر مياه بحيرة طبريا الى الجنوب لزيادة المياه الجوفية الضئيلة التى بدأت تنقص لان هذه الزيادة ضرورية الى أن يصل مشروع الخط الاقليمى مع مياهه ٠ وكذلك سوف يتم قبل ذلك تنفيذ مشروعين متصلين اتصالا مباشرا بمشروع الاردن وهما مشروع طبريا ــ بيسان ومشروع تحويل مياه الينابيع المالحة المحيطة ببحيرة طبريا كما أنه سيتم انشاء بحيرات لخزن المياه الجوفية وسوف تستخدم هذه البحيرات فى خزن مياه بحيرة طبريا فى الشتاء ٠

أما المرحلة الثانية أى السنوات الباقية من مشروع السنوات الاربع الاولى من ١٩٦٤ الى ١٩٦٦ فان تاهال تقترح اتمام الاعمال اللازمة لزيادة تدفق المياه فى الخط الاقليمى وزيادة مقدرة استيعاب المياه فى الجنوب ٠

وهنا يجب أن نذكر أنه عندما يبدأ جر مياه بحيرة طبريا بكميات كبيرة فى المرحلة الثانية فانه سيطرأ تغيير على مستوى المياه ويصبح من الضرورى انشاء ميناء لزوارق الصيد مخصص لتغييرات مستوى المياه فى سطح البحيرة وجعل المضخات والمجارى الواقعة على ضفاف البحيرة ملائمة للتغييرات المنتظرة فى مستوى المياه ٠ ومن الصعب أن نعرف من الآن كيف تؤثر تغييرات المياه فى هذه المرحلة على سواحل البحيرة ٠

ومن أجل زيادة مقدرة استيعاب المياه فى جنوب البلاد فان تاهال تقترح انشاء خطوط أنابيب أخرى خاصة فى النقب الشمالى ــ وبين هذه الخطوط خط آخر يخرج من رأس العين حيث جفت منابع نهر اليركون تقريبا ــ وتحويل هذا الخط الآخر الى منطقة تل ابيب ويافا وانشاء خط رابع بين رأس العين وخزان زوهار ٠ (أنظر الخريطة) ٠

وحتى يتم انشاء الخط الاقليمى فان على القطاع الزراعى أن يتحلى بالصبر ويكتفى بما هو موجود ويمتنع عن توسيع الاراضى المروية الا اذا أمكن احداث توفيرات فى أسلوب الرى .

وحتى ربيع ١٩٦٤ فان صافى كمية المياه التى سيتم جرها لن يزيد على ٣٧ مليون متر مكعب سوف يخصص منها ١٩ مليونا للاستهلاك المنزلى والصناعى ، و ١٨ مليونا للزراعة .

وعندما يتم تشغيل الخط الاقليمى بكامل قوته فى سنة ١٩٦٥ فان الكمية التى يمكن الحصول عليها اذ ذاك تبلغ ١٥٠ مليون متر مكعب ومنها يخصص للمنازل والصناعة ٤١مليونا والباقى للزراعة . وبعد خمس سنوات من ذلك الوقت أى من ١٩٦٥ الى ١٩٧٠ سوف يزداد جر المياه الى ١٥٧ مليون متر سنويا وتقترح تاهال أن يخصص من ذلك ١١٤ مليون متر مكعب للمنازل والصناعة لكى ينال الاستهلاك المنزلى والصناعى كفايته الضرورية وهى ٤٦٠ مليون متر مكعب أما الزيادة التى تستطيع الزراعة أن تنالها سنويا فهى ٤٣ مليون متر مكعب فى السنوات الخمس التالية . ولكن يمكن تطبيق جدول المواعيد الذى تسير عليه تاهال وميكوروت لاتجاه الخط الاقليمى دون أن يمس ذلك تنفيذ المشروعات الحيوية الاخرى . فان على الحكومة أن تخصص فى ميزانيات ٦٢/١٩٦٤ مبلغ ٧٥ ــ ٨٠ مليون ليرة فى السنة وقد ورد فى الميزانية الجديدة التى تم وضعها مبلغ ٦١ مليون ليرة للمشروع وهذا المبلغ أقل من المطلوب ولكن وزيرى المالية والزراعة قد تعهدا باتمام المبالغ اللازمة .

وتستطرد الصحافة الاسرائيلية فتتناول جانبا آخر من الموضوع فتقول :

« وتحاول شركة تاهال فى مشروعها ألا تتكلم عن المصاعب الرئيسية التى تقف أمامها فى تنفيذ المشروع ـ وأهم هذه المصاعب هى ملوحة بحيرة طبريا التى ازدادت فى السنوات الاخيرة بسبب الجفاف المستمر »

ويرى المتشائمون وهم كثيرون أن ملوحة بحيرة طبريا قد تؤدى الى استحالة استغلال مياه طبريا ونهر الاردن فى الجنوب لان أراضى الجنوب مالحة وقد ارتفعت ملوحة مياه بحيرة طبريا فى سنة ١٩٦١ ــ وهذا الارتفاع النسبى فى الملوحة قد منع اسرائيل فى الوقت الحاضر أيضا من استخدام مياه البحر فى استنبات أنواع معينة من النباتات وليس من المعروف كم ستكون نسبة الملوحة فى نهاية سنة ١٩٦٣ ــ ولكن المستر

أهرون وينر مدير شركة تاهال يقول ان النسبة مقلقة جـدا ويقول ان السبب فى ذلك هو قلة المياه المتدفقة من نهر الاردن وهى أقل من المعتاد فى السنوات الماضية • ومعنى هذا **انه اذا حاول السوريون واللبنانيون تحويل مياه بانياس والحصبانى ونقصت مياه نهر الاردن فان ذلك سوف يؤدى الى وقف الاستفادة من مياه البحيرة** وانه كلما نقصت كميات المياه المتدفقة من نهر الاردن الى بحيرة طبريا فان ذلك يزيد من نسبة الملوحة فيها ويعتقـد المستر أهرون وينر انه اذا تساقطت الامطار الغزيرة فى فصلين متعاقبين من فصول الشتاء فان ذلك يعيد الملوحة الى ١٥ أو ٢٠ جرام من الكلور فى اللتر الواحد • وعلى كل حال فمن الصعب تحديد الموعد التى ستهبط فيه الملوحة الى الدرجة التى تسمح باستخدام الميـاه فى رى الاراضى المالحة قليلا •

ويعتقد المستر وينر أنه سوف تخف الملوحة اذا نجحت فكرة تحويل مياه الينابيع المالحة التى تصب فى بحيرة طبريا وهو عمل يحتاج الى مبالغ طائلة وليس من المعروف اذا كانت شركة تاهال ستنجح فى تحويل هذه الينابيع المالحة واين سوف تذهب مياهها ثم ان الامر يحتاج أيضا الى تدفق مياه عذبة الى البحيرة من مصادر أخرى •

أما الخبراء المتشائمون فانهم كانوا قد تنبئوا بأمرين هما : قلة مياه نهر اليركون ، وملوحة بحيرة طبريا ، وقد صدقت النبوءتان وهم يقولون الآن أن بحيرة طبريا واقعة فوق حوض مالح من الصخور وانه من الصعب ايجاد مياه عذبة لجرها الى بحيرة طبريا •

وقد وضعت شركة تاهال تقريرا سريا رفضت أن تسمح للصحف بالاطلاع عليه ، وهذا التقرير يتعلق بملوحة بحيرة طبريا وقد اشترك فى وضعه عدد كبير من الخبراء وهم يقولون ان طبقة الاملاح تحيط ببحيرة طبريا وهذه الطبقة واقعة على عمق محدد من طبقة المياه الحلوة • وهم يقولون ان مصدر المياه المالحة غير معروف تماما ولكن يعتقدون أن عملية الملوحة مستمرة بانتظام وهى أسرع من عملية تدفق المياه العذبة وانه كلمـا أخذت المياه من البحيرة زادت ملوحتها ومعنى هذا انه اذا حاولت اسرائيل أخذ كميات كبيرة من مياه بحيرة طبريا مباشرة فان ذلك يعتبر خطرا على مستقبل البحيرة وكل ما فيها من مخزون المياه يصبح غير صالح للزراعة •

والعمل فى جر مياه بحيرة طبريا الى النقب يستمر بسرعة على الرغم من أن مشكلة الملوحة لم تحل بعد • كما أنه من المحتمل عندما تصل مياه

بحيرة طبريا الى النقب وفيها هذه النسبة العالية من الملوحة فانها قد لا تصلح لرى أراضي النقب التى تحتوى هى الاخرى على نسبة من الملوحة كما أن مياه بحيرة طبريا وحدها بما فيها من الملوحة لا تصلح لزراعة أنواع معينة من النباتات •

وقد فكرت شركة تاهال فى استخدام جهاز كبير لتقليل الملوحة ولكن الخبراء يرون أن هذا لا يفيد •

وليست مسألة الملوحة وحدها هى التى تزعج السلطات بل هناك مسألة أخرى هى استخدام مياه بحيرة طبريا فى الشرب والصناعة اذ أن مصانع الاطعمة وغيرها تحتاج الى مياه نقية فى حين سوف تجر مياه البحيرة فى قنوات مكشوفة مسافة طويلة ومن الممكن تنقية المياه بالكلور ولكن هذه الطريقة ليست أمينة تماما فان المياه التى تسير فى أنابيب طويلة ومكشوفة لابد لها أن تتلوث بأمراض لايفيد فيها الكلور .

ووجدت شركة تاهال أنه يجب استثمار ٤٧٠ مليون ليرة لتنفيذ الخطوط الاساسية لمشروع تنمية المياه فى اسرائيل خلال ثمانى السنوات القادمة من ٦٢ ــ ١٩٧٠ وهو المشروع الذى وضعته من أجل زيادة كميات المياه بما يقرب من ٧١٥ مليون متر مكعب •

ويجب أن نذكر أن قسما كبيرا من المياه التى سيتم استثمارها سوف تكون بديلة عن مصادر المياه الشحيحة القليلة بحيث يمكن تنسيق استخدام المياه والاستغناء عن كثرة ضخ المياه بصورة ضارة ــ ومعنى هذا ان المياه التى سيتم استثمارها لن تستغل كلها فى الرى بل ستستغل فى سد حاجات المدن والزراعة والصناعة كما أن قسما منها سيعود الى أعماق الارض قبل استغلاله •

وان الاستثمارات المالية اللازمة لتنفيذ مشروع الثمانى سنوات (٦٢ ــ ١٩٧٠) محسوبة على أساس مستوى الاسعار فى النصف الاول من سنة ١٩٦١ أى على حساب ١ر٨ من الليرة للدولار الواحد •

وان مجموع المبلغ هو ٤٧٠ مليون ليرة قد يحتاج الى اضافة ١٥٠ مليون ليرة بعد اعلان تخفيض سعر الليرة •

والجدول التالى يبين أنواع المشروعات وتكاليفها :

اسم المشروع	النفقات	الزيادة بمليون المتر
مشروع الاردن المرحلة الاولى	١١٠ر٤	٣٠٠
مشروع الاردن المرحلة الثانية	٨١ر١	ـ
مشروع اليركون المرحلة الثانية	١٢ر٠	ـ
مشاريع اقليمية (جبل النقب)	١٤٤ر٧	١٩٩ر٠
مشاريع لاستغلال المجارى	٥٣ر٣	١١٦
مشاريع لاستغلال الوديان	٤٩ر٨	٧٥
مشاريع مياه الاراضى الساحلية	١٨ر٨	٢٥ر٠
مشروع طبريا ـ بيسان	٤ر٩	٤٠ر٠
المجمـــوع	٤٧٥	٧٥٥

وليس من المعروف كم تبلغ نفقات مشروع طبريا ـ بيسان ـ ويجب أن نضيف الى المصاريف مبلغ ١٥٠ مليونا التى تقرر صرفهـا فى سنة ١٩٦٢/٦١ ـ ومعنى هذا أن مجموع النفقات بأسعار ماقبل التخفيض ٦٢٠ مليون ليرة ٠

وتقدر الشركة كميات المياه المتوفرة التى يمكن بيعها والاستفادة منها بـ ٦١٧ مليون متر مكعب فى السنة (وهذه الكمية تشتمل على زيادة مقدارها ٩٨ مليون متر مكعب) وهذه الزيادة يمكن اعتبارها استهلاكية طبيعية ومعنى هذا أن مصاريف استخراج مليون متر مكعب تبلغ مليون ليرة ٠

وكانت شركة تاهال منذ زمن طويل قد قدرت معدلا مقداره ١١ قرشا اسرائيليا ثمنا للمتر المكعب الواحد تدفعه القطاعات الصناعية والمنزلية وفكرت الشركة أن هذا السعر يستطيع أن يغطى النفقات من رأس المال مع فائدة ٦٪ ومع جميع نفقات ومصاريف تشغيل المشروع ٠

ولا شك فى أن هذه الحسابات قد تغيرت بعد ذلك بسبب تغيير سعر الليرة ومن المحتمل كثيرا أن يرتفع هذا السعر ارتفاعا كبيرا بعد ثمانى سنوات ـ بل اننا لا نستطيع أن نعرف سعر المياه الحقيقى بعد سنتين أو ثلاث سنوات بعد انتهاء المرحلة الاولى من المشروع الاقليمى العام ٠ وها هم خبراء شركات تاهال وميكوروت ومركز التخطيط الزراعى يجلسون الآن ويدرسون تأثير مشروع نهر الاردن على نفقـات استغلال المياه فى البـلاد ٠

وعندما ينتهي مشروع الثماني سنوات أي في ١٩٧٠ يصبح مجموع استهلاك المياه ١٥٠٠ مليون متر مكعب في السنة • وهذه الكمية هي كل ما تستطيع اسرائيل أن تقدمه من المياه • وفي سـنة ١٩٦٠ استهلكت اسرائيل ١١١٢ مليون متر مكعب ومعنى هذا أن قسما صغيرا من الميـاه التي سوف يتم الحصول عليها في ١٩٧٠ سوف يستخدم في الاستهلاك وأن معظم الكمية سوف تعود الى الاعماق لموازنة كثرة استخراج المياه •

أما ال ١٥٠٠ مليون متر فانها سوف تستخرج سنة ١٩٧٠ من المصادر التالية :

٤٩٥ مليون متر مكعب من نهر الاردن ومشاريعه •
٦٨٢ مليون متر مكعب من مياه الاعماق •
٧٩ مليون متر مكعب من الينابيع والآبار في بيسان وما جاورها •
١٠ متر مكعب من حفر الآبار على طريق القدس •
١١٦ مليون متر مكعب من السيول •
٨٣ مليون متر مكعب من مياه الوديان •
٢٥ مليون متر مكعب من تكرير مياه الساحل •
١٠ ملايين متر مكعب من جنوب وادى عربة •

١٥٠٠ المجمـــوع

أما الاستهلاك السنوى في الوقت الحاضر فهو :

٢٢٤ للاستهلاك في المدن •
٦٥ للاستهلاك في الصناعة •
٨٧٠ للاستهلاك في الزراعة •

١١٥٩ المجمـــوع

ومما يجدر ذكره ان اسرائيل تستغل الآن كامل قدرتها في انتاج المياه من جميع المصادر أي ١١٧٦ مليون متر مكعب وتعترف شركة تاهال ان الانتاج الطبيعي العادى للمياه يجب أن يكون ٨٨٣ مليون متر مكعب والانتاج فوق العادى ٢٧٣ مليون متر مكعب وان هذا هو السبب في قلة مياه نهر البركون من ينابيع رأس العين وهو السبب في اضطرار الحكومة الى تقنين استهلاك المياه بالحصص وان هذا التقنين سوف يستمر دائما•

والاعتقاد السائد هو أن المغالاة في انتاج المياه سوف يستمر عند اتمام مشروع الثماني سنوات أى في سنة ١٩٦٩\٦٨ •

وبعد بحث دقيق ودراسة عميقة وجدت شركة تاهال ان النتيجة التي

وصلت اليها حكومة الانتداب البريطاني قبل ١٥ سنة كانت صحيحة وهذه النتيجة هى أن الحد الاقصى للمياه فى اسرائيل هو ١٥٠٠ مليون متر مكعب ٠

ويقول اهرون وينر المدير العام لشركة تاهال انه عند انتهاء الثمانى سنوات ستبدأ اسرائيل فى التنقيب عن مصادر غير مؤكدة لاستخراج المياه منها وهذه المصادر يمكنها أن تقدم حدا أقصى هو ١٠٠ ــ ٢٠٠ مليون متر مكعب بما فى ذلك المياه المالحة ٠

وأردفت الصحافة الاسرائيلية تقول :

« ومن الصعب أن نفهم لماذا كانت شركة تاهال تغير كل سنة تقديرها لكميات المياه فقد قالت مرة ان الحد الاقصى هو ٣٢٠٠ مليون متر مكعب ومرة قالت انه ٢٤٠٠ مليون أو ٢٢٠٠ مليون ومرة قالت ١٨٠٠ مليون متر مكعب وها هى الآن تقول ان الحد الاقصى ١٥٠٠ مليون وكان البريطانيون قد قرروا أن الحد الاقصى للمياه فى فلسطين كلها ١٨٠٠ مليون متر مكعب ويجب أن تخرج منها ٣٠٠ مليون متر مكعب فى الضفة الغربية فيبقى فى داخل اسرائيل ١٥٠٠ مليون متر مكعب ويجب أن تذكر أن هذا الحد الاقصى لا يمكن استغلاله بأكمله بل ان ما يمكن استغلاله هو ١٣٠٠ ــ ١٤٠٠ مليون متر مكعب فى السنة » ٠



تجفيف الحولة



كان البارون روتشيلد أول من تطلع الى تجفيف بحيرة الحولة ووضع مشروعا لذلك منذ سنة ١٩١٠ ولكن هذا المشروع ظل سرا ٠

وظل الحلم يراود اليهود في امتلاك هذه المستنقعات لتجفيفها واستثمارها وانشاء المستعمرات على أرضها الخصبة منذ أن أشار البارون روتشيلد ، وكانت فلسطين محتلة بالاتراك فمنحت السلطات التركية أراضي الحولة لعائلة سلام اللبنانية في بيروت ولكن عائلة سلام هذه لم تستطع استغلال هذه الاراضى لانها مستنقعات وتحتاج الى تكاليف باهظة ٠

وبدأ سماسرة اليهود يتصلون بعائلة سلام ويفاوضونها على بيع أراضى الحولة وتحت الضغط الصهيونى اضطروا الى بيعها فى سنة ١٩٣٤ ٠

معلومات عن بحيرة الحولة :

بحيرة الحولة هى عبارة عن مستنقع كبير تكون نتيجة هزة أرضية تسببت فى ظهور نتوء بارز فى مجرى نهر الاردن فى الجزء الجنوبى منه عند خروجه من البحيرة مما أعاق مجراه وجعل مياهه تفيض على ضفتيه وتركد فى الاراضى المحيطة به وخصوصا فى فصل الشتاء حيث تزداد مياهه بفعل السيول والقنوات وذوبان الثلوج من قمم الجبال المحيطة وفى كل عام كانت رقعة الفيضان تزداد حتى شكلت مستنقعا كبيرا مساحته ٦٠ ألف دونم (١٥ ألف فدان) وأصبح هذا المستنقع موطنا للامراض وخصوصا الملاريا ونبتت فيه الاعشاب البرية ٠

مشاريع تجفيف الحولة :

وضعت عدة مشاريع لتجفيف مستنقعات الحولة وقد عرضت بعض الشركات البريطانية مشاريع للقيام بأعمال التجفيف الا أنه بعد التجربة

اتضح أن تجفيف الدونم الواحد يتكلف مابين ٣٥ ـ ٥٠ ألف جنيه وكان ذلك عام ١٩٣٥ ٠

استطاعت الوكالة اليهودية ـ وكانت فى ذلك الحين بمثابة الهيئة المسئولة عن اليهود فى فلسطين أثناء حكم الانتداب البريطانى أن تقنع حكومة فلسطين بأن تساهم فى مشروع تجفيف الحولة بحجة مكافحة الملاريا ووافقت حكومة الانتداب البريطانية على المساهمة فى المشروع بمبلغ ثلاثة أرباع مليون جنيه فلسطينى الا أن الحرب العالمية الثانية نشبت فعدلت عن المشروع وطوى المشروع جانبا بصفة مؤقتة ٠

جاءت حرب فلسطين أيضا فحالت دون الاهتمام بهذا المشروع الا انه فى هذه المدة استطاعت السلطات اليهودية انشاء مستعمرات على ضفاف بحيرة الحولة مثل مستعمرة جولاتا ومستعمرة يسود همعلا ، وصار سكان هذه المستعمرات يعيشون على صيد السمك من بحيرة الحوت ٠

تنفيذ مشروع التجفيف :

بدأ تنفيذ المشروع فى شهر اكتوبر ١٩٥٠ وتم على ثلاث مراحل :

المرحلة الاولى :

وتقضى بتعميق نهر الاردن عند خروجه من بحيرة الحولة أى فى الجزء الجنوبى من البحيرة ، وقد صار تعميق مسافة من النهر قدرها أربعة كيلو مترات ونصف بعمق أربعة أمتار وهذا هو النتوء البارز فى قاع النهر الذى كان يتسبب فى فيضان المياه وتراكمها وتحولها الى مستنقع على ضفتى نهر الاردن ٠

الا أن هذا الجزء يقع فى المنطقة المنزوعة السلاح على الحدود السورية لذلك اشتكت سوريا الى مجلس الامن فقرر وقف العمل فى مايو ١٩٥١ حتى يقرر رئيس لجنة الهدنة المشتركة ما اذا كانت أعمال اسرائيل تعتبر مغنما عسكريا ٠

وفى يونيو ١٩٥١ استؤنف العمل وشمل فى تلك المرحلة تعميق النهر وتوسيعه لمسافة أربعة كيلومترات ونصف وهذه المسافة هى التى تقع بين مصب نهر الاردن جنوبى بحيرة الحولة حتى جسر بنات يعقوب وانتهت هذه المرحلة فى مارس ١٩٥٣ ٠

وكان يقوم بتنفيذها وتنفيذ مشروع التجفيف كله بصفة عامة مؤسسة « سوليل بونيه » للمقاولات والبناء ٠

المرحلة الثانية :

تتداول هذه المرحلة عمليات التجفيف ، ولذلك حفرت قناتا تصفية رئيسيتان قناة شرقية وهي تعتبر القناة الرئيسية وقناة غربية وكذلك قناة شمالية تربط بين القناتين وتبلغ أطوالها كالآتي :

١ ـ القناة الشرقية طولها ١٩٫٥ كم وعرضها ٥٠ مترا ٠
٢ ـ القناة الغربية طولها ١٦ كم وعرضها ٢٠ مترا ٠
٣ ـ القناة الشمالية طولها ٤ كم وعرضها ١٢ مترا ٠

وقامت بحفر هذه القنوات شركة المقاولات الامريكية واستعملت آلات عائمة أحضرت خصيصا من الولايات المتحدة ٠

وقد بدأت أعمال الحفر في شهر أغسطس سنة ١٩٥٣ واستغرقت عامين بعد ذلك !

وتعتبر هذه القنوات قنوات لسيل المياه المصفاة من المستنقعات والمياه المتدفقة من السيول في موسم الشتاء ٠ وتلتقى القنوات المارة من الشمال الى الجنوب عند وسط المستنقعات ومن هنا تستمر المياه في سيرها في القناة الشرقية الرئيسية التي تتصل بنهاية المستنقع (الذى زال الآن) بنهر الاردن ، ولذلك فان القناة الشرقية هي التي تتجمع فيها مياه القنوات الصغيرة وسيول الامطار ومياه الثلوج وتسيل من الشمال الى الجنوب ٠

وبعد اتمام حفر هذه القنوات وتصفية المياه من جزء من المستنقع تم استصلاح مساحة من الارض قدرها ١٢ ألف دونم تقع شمالى القناة الشمالية وفى شهر يونيو ١٩٥٥ حرثت تلك الارض لأول مرة ٠

وقد تألفت شركة لاستصلاح أراضي الحولة وتساهم في هـذه الشركة :

١ ـ حكومة اسرائيل بمبلغ ٦٠٪ من رأس المال ٠
٢ ـ الوكالة اليهودية بمبلغ ١٠٪ من رأس المال ٠
٣ ـ الصندوق اليهودى بمبلغ ٣٠ ٪ من رأس المال ٠

المرحلة الثالثة :

تتلخص هذه المرحلة فى تصفية المياه المتجمعة على سطح الارض وتسربها الى القنوات التى تصب فى نهر الاردن وتصفية المياه الموجودة فى البحيرة نفسها لكى تصب فى نهر الاردن ٠

تمت هذه المرحلة خلال عام واحد وقامت به الشركة القومية للهندسة اذ كان قد بنى عند نقطة التقاء القناة الشرقية الرئيسية بنهر الاردن سد كبير يحول المياه من نهر الاردن الى القناة ٠ وعند اتمام المرحلة الثانية بدىء فى ازالة هذا السد فأخذت المياه تتدفق وتصب فى نهر الاردن ، ويبلغ مجموع المياه التى كانت فى البحيرة ١٢ مليون متر مكعب ٠

وبذلك تغيرت الخريطة الاسرائيلية ولم يعد هناك ذكر للبحيرة التى كانت تدعى بحيرة الحولة وظهرت بدلا منها مساحة من الارض تغطيها أعشاب الحلفا والحصير والبوص ٠

بعض عقبات واجهت المشروع :

بعد أن أنفقت حكومة اسرائيل ثمانية ملايين من الجنيهات خلال ست سنوات على مشروع تجفيف الحولة اتضح أنه لاستصلاح الارض يجب القضاء أولا على الاعشاب البرية التى تنزل جذورها فى الارض الى عمق متر تحت الارض وهذه عملية شاقة وتتطلب وقتا طويلا ٠

اتضح ان قاع البحيرة يحتوى ٦٠ ــ ٨٠ ٪ جير ولذلك فانها غير صالحة للاستغلال الزراعى ٠

بعد ان فتحت المصارف لتصريف مياه البحيرة والمستنقع سالت المياه وأخذ سطحها فى الهبوط وكان مقدرا لتصفيتها يومان أو ثلاثة الا أنها وصلت الى مستوى معين ثم توقفت عن التصريف ويقول المهندسون ان فى قاع البحيرة ينابيع جوفية ترسل مياهها الى البحيرة وهناك اعتقاد آخر بأن القنوات التى حفرت قد تراكم فيها الوحل المنحرف مع الماء ولذلك يحتاج الامر الى آلات جرف عديدة لجرف الاوحال من القنوات ، واذا اتضح أيضا وجود ينابيع جوفية فى قاع البحيرة فستحفر قنوات تصل هذه الينابيع بعضها بالبعض لكى تصرف مياهها الى نهر الاردن ٠

ويبدو ان اسرائيل قد تغلبت على هذه العقبات وانتهت بذلك مشكلة تجفيف بحيرة الحولة بالنسبة لاسرائيل ٠

موجز للحوادث التى رافقت تنفيذ المشروع :

(أ) سنة ١٩٥١ بدأ مشروع التجفيف فى الشهر الثالث من عام ١٩٥١ وبتاريخ ١٩٥١/٣/١٩ عقدت لجنة الهدنة المشتركة اجتماعا مستعجلا لبحث هذه المشكلة وقررت احالة القضية الى رئيس لجنة الهدنة المشتركة لدراستها واصدار قرار نهائى فى موضوعها الا انه قبل أن ينتهى رئيس لجنة الهدنة من دراسته عاد اليهود الى أعمال التجفيف مرة ثانية وقام العرب أصحاب الاراضى بمقاومة اليهود .

وبتاريخ ١٩٥١/٣/٣٠ عزز اليهود القوات التى كانت تحتل القطاع الاوسط من المنطقة المجردة منذ تاريخ ١٩٥١/٣/٢٧ ولم يتمكن السكان العرب من قريتى العتامة ومزرعة (الخورى) من العودة الى أماكنهم نظرا لاحتلالها من قبل الجيش اليهودى . وهذا يمنعهم من ممارسة الحياة الطبيعية التى تخولهم اياها اتفاقية الهدنة .

وفى ليلة ٣٠ـ١٩٥١/٣/٣١ أحاط الجيش الاسرائيلى بقرية البكاره ونقل أهاليها بالقوة بالسيارات العسكرية الى مكان مجهول داخل فلسطين وهو عمل وحشى يضاف اليه الاخلال العسكرى بالمنطقة المجردة .

وبتاريخ ١٩٥١/٤/٣ عقد اجتماع للجنة الهدنة المشتركة وقد تم الوصول الى وضع مشروع اتفاق يعرض على السلطات فى البلدين وتضمن هذا المشروع ما يلى :

١ ـ أن تعود الحياة المدنية الطبيعية للمنطقة المجردة الى ما كانت عليه قبل الحوادث التى وقعت خلال الاسابيع الثلاثة الاخيرة .

٢ ـ أن يعود السكان المدنيون العرب الى المنطقة المجردة فورا .

٣ ـ أن تخلى المنطقة المجردة من كل العناصر المسلحة التى دخلتها خلال هذه الحوادث .

٤ ـ أن تجرى مباحثات بين الطرفين تنتهى خلال مدة أقصاها شهر واحد وأن تتوقف أعمال التجفيف خلال هذه المباحثات .

وبتاريخ ١٩٥١/٤/٤ عقد اجتماع فى (روشبينا) لوضع التفاصيل والايضاحات المتعلقة بمشروع الاتفاق بعد أن أبدى الوفدان قبول حكومتيها للمشروع . غير أن اليهود كانوا يبيتون خطة مرسومة لاحتلال المناطق المجردة .

وفي ليلة ٥ ـ ١٩٥١/٤/٦ قام اليهود بقصف القرى العربية التى ضمن المناطق المجردة وهي قرية (البكارة) و (الغانمة) ومزرعة (الخوري) وسيطر اليهود على المناطق المجردة التى غرب نهر الاردن من بحيرة الحولة شمالا حتى جسر بنات يعقوب جنوبا •

وقدم رئيس الوفد السورى الى رئيس لجنة الهدنة المشتركة بتاريخ ١٩٥١/٤/٥ احتجاجا لخص فيه العدوان الذى قامت به الطائرات اليهودية وطلب اطلاع مجلس الامن بأسرع ما يمكن على الحادث •

وهكذا وبناء على طلب سورية عقد مجلس الامن أولى جلســاته فى ١٩٥١/٤/١٧ للنظر فى شكوى سورية ضد اسرائيل وبعد عدة اجتماعات ومناقشات أصدر المجلس قرارا بتاريخ ١٩٥١/٥/١٨ نصه فيما يلى :

مجلس الامن :

١ ـ عطفا على قراراته الســابقة المؤرخة فى ١٥ من يولية ســنة ١٩٤٨ و ١١ من أغسطس سنة ١٩٤٩ و ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ و ٨ من مايو سنة ١٩٥١ ـ والمتعلقة باتفاقات الهدنة بين اسرائيل والدول العربية المجاورة وبالاحكام المتعلقة بوسائل صيانة الهدنة وحل الخلافات برجال الهدنة المشتركة التى يشترك فيهــا الجانبان على حسب اتفاقية الهدنة •

٢ ـ استنادا على شكاوى ســورية واسرائيــل الى مجلس الامن ولبيانات ممثلى سورية واسرائيل بمجلس الامن والى تقارير كبير المراقبين ووكيله فى فلسطين الى الامين العام للامم المتــحدة والى تصريحات الاول منهما أمام مجلس الامن •

٣ ـ استنادا الى أن كبير المراقبين الدوليين فى مذكرته المؤرخة فى ١٩٥١/٣/٧ والى أن رئيس لجنة الهدنة المشتركة فى مناسبات عدة كانا قد طلبا من الوفد الاسرائيلى فى لجنة الهدنة المشــتركة أن تؤكد اعطاء التعليمات اللازمة الى الشركة المحدودة لاستثمار الاراضى فى فلسطين لرفع جميع الاعمال التى تقوم بها فى المنطقة المجردة الى أن يتوصل الى اتفــاق بشأنها بوساطة رئيس لجنة الهدنة المشتركة ، والى أن الفقرة الخامسة من اتفــاقية الهدنة تعطى رئيس لجنة الهدنة الصلاحية فى الاشراف على المنطقة المجردة يتبنى المجلس طلبات كبير المراقبين الدوليين ورئيس لجنة الهدنة المشتركة فى هذا الموضوع ويطلب الى حكومة اسرائيل الاستجابة لهــا •

ويعلن أنه من الضرورى أن تتقيد حكومتا سورية واسرائيل بكل اخلاص بنصوص اتفاقية الهدنة العامة الموقعة بتاريخ ٢٠ من يولية ١٩٤٩ لاعادة السلم الدائم الى فلسطين •

ويعيد الى الذاكرة المادة الثامنة والفقرة الثامنة من اتفاقية الهدنة التى تنص على أنه فى حالة نشسوب خلاف حول تفسير أحد نصوص الاتفاقية عدا المقدمة والمادتين الاولى والثانية حينئذ سيكون تفسير لجنة الهدنة المشتركة سائدا •

٤ ـ يدعو حكومتى سورية واسرائيل الى عرض شكاواهما على لجنة الهدنة المشتركة أو على رئيسها أيهما يتمتع بالمسئولية حسب اتفاقية الهدنة والتقيد بالقرارات التى تنتج عن ذلك •

٥ ـ يعتبر رفض الاشتراك فى جلسات لجنة الهدنة المختلطة والامتناع عن احترام طلبات رئيس لجنة الهدنة المختلطة المتعلقة بالتزامات بموجب المادة الخامسة غير متفق مع أهداف اتفاقية الهدنة والغرض من عقدها • وهو لذلك يناشد الطرفين ارسال ممثلين عنهما الى جميع الاجتماعات التى يدعو اليها رئيس اللجنة واحترام هذه الطلبات •

٦ ـ يدعو الطرفين الى تنفيذ المقتطفات التالية من خطاب رئيس منظمة مراقبة الهدنة فى جلسة مجلس الامن ال (٥٤٢) فى ٢٥ من ابريل سنة ١٩٥١ والمقتبسةمن محضرجلسات لجنةالهدنة السورية الاسرائيلية المنعقدة فى ٣ من يولية سنة ١٩٤٩ والتى وافق الطرفان على انها تعليق على المادة الخامسة من اتفاقية الهدنة الاسرائيلية السورية •

ان قضية الادارة المدنية فى القرى والمستعمرات التى ضمن المنطقة المجردة من السلاح منصوص عليها فى اتفاقية الهدنة فى الفقرة الفرعية ٥ (ب) و ٥ (ف) وان هذه الادارة المدنية بما فيها من أعمال البوليس ستكون على أساس محلى دون اثارة القضايا العامة المتعلقة بالادارة وتطبيق القانون والجنسية والسيادة •

وحيث يعود المدنيون الاسرائيليون الى قرية أو مستعمرة اسرائيلية فان الادارة المدنية والبوليسية لتلك القرية أو المستعمرة تكون اسرائيلية وعلى غرار ذلك حيث يعود المدنيون العرب الى قرية عربية أو يبقون فيها تكون السلطة فى أيدى ادارة ووحدة بوليس محليتين عربيتين •

وبينما تعاد الحياة المدنية تدريجيا تشكل الادارة على أساس محلى تحت اشراف رئيس لجنة الهدنة المشتركة العام •

وسيقوم رئيس لجنة الهدنة المختلطة بالتشاور والتعاون مع السكان المحليين لاتخاذ كل التدابير الضرورية لاعادة الحياة المدنية وصيانتها ولن يتولى مسئولية ادارة المنظمة مباشرة ٠

٧ ـ يذكر حكومتي سورية واسرائيل بالتزاماتهما بموجب المادة الحادية عشرة الفقرة الرابعة من ميثاق الامم المتحدة وتعهداتهما بموجب اتفاقية الهدنة بألا تلجأ الى القوة العسكرية ويجد أن الاجراءين الاثنين (أ) ، (ب) مناقضان لبنود اتفاقية الهدنة والالتزامات التى ينص عليها الميثاق :

(أ) الاجراء الجوى الذى اتخذته قوات حكومة اسرائيل فى اليوم الخامس من ابريل سنة ١٩٥١ ٠

(ب) وأى أعمال عسكرية عدوانية من قبل أى من الطرفين فى المنطقة المجردة أو حولها التى قد يثبتها التحقيق الاضافى من قبل رئيس أركان منظمة مراقبة الهدنة فى التقارير والشكاوى المرفوعة حديثا الى مجلس الامن الصادر فى ١٥ من يولية لقرار وقف اطلاق النار المنصوص عنه فى قرار مجلس الامن الصادر فى ١٥ من يوليو ١٩٤٨

٨ ـ وبعد أن أخذ علما بالشكوى المتعلقة بطرد السكان العرب من المنطقة المجردة من السلاح ٠

(أ) يقرر أن المدنيين العرب الذين أبعدوا عن المنطقة المجردة من السلاح من قبل حكومة اسرائيل يجب أن يسمح لهم بالعودة حالا الى بيوتهم وان لجنة الهدنة يجب أن تشرف على عودتهم واعادة اسكانهم بطريقة تقررها اللجنة ٠

(ب) ويعتقد انه لا يجوز اتخاذ اجراءات تنطوى على نقل الاشخاص عبر الحدود الدولية أو خطوط الهدنة أو داخل المنطقة المجردة من السلاح دون أن يتخذ رئيس اللجنة المشتركة قرارا بذلك ٠

٩ ـ وبعد أن درس باهتمام فى عدة حالات عدم السماح لمراقبى وموظفى مراقبة الهدنة الدخول الى الاماكن المجاورة والمناطق التى هى موضوع الشكوى بغية القيام بأعمالهم الشرعية يعتقد أنه يجب على الطرفين أن يسمحا بمثل هذا الدخول فى كل الاوقات عندما يطلب الامر ذلك لتمكين منظمة مراقبة الهدنة من انجاز أعمالها كما يجب عليهما أن تقدما كل مساعدة يطلبها رئيس لجنة الهدنة المشتركة لهذا الغرض ٠

١٠ ـ يذكر الطرفين بتعهداتهما بموجب ميثاق الامم المتحدة لتسوية خلافاتهما الدولية بوسائل سلمية وبطريقة لاتجازف بالسلم الدولى والامن كما يعبر عن قلقه من فشل حكومتى سورية واسرائيل فى الوصول الى تفاهم تبعا لتعهداتهما بموجب اتفـــاقية الهدنة للتعجيل فى عودة السلم الدائم الى ربوع فلسطين •

١١ ـ يأمر رئيس منظمة مراقبة الهدنة باتخاذ الاجراءات الضرورية لتنفيذ هذا القرار بغية اعادة السلام الى المنطقة ويخوله سلطة اتخاذ مثل هذه الخطوات التى من شأنها أن تعيد السلام الى المنطقة وتقديم توصياته وآرائه الى حكومتى سورية واسرائيل على حسب ما يراه ضروريا •

وقد صوت على مشروع القرار كل من البرازيل والصين واكوادور وفرنسا والهند وهولندا وتركيا والمملكة المتحدة ويوغوسلافيا والولايات المتحدة •

وامتنع الاتحاد السوفيتى عن التصويت •

وكانت اسرائيل قد توقفت عن العمل فى المنطقة المجردة فى أثناء عرض شكورى سورية على مجلس الامن الا أنه بعد القرار الذى اتخذ هناك سمح جنرال (رايلى) للشركة الاسرائيلية التى تقـــوم بأعمال التجفيف بمتابعة العمل فى المنطقة المجردة وفى الاراضى غير المتنازع عليهـــا من الضفة الغربية لنهر الاردن فقط وقد برر رايلى قراره للاسباب الآتية :

(أ) ان نية أعضـــاء مجلس الامن كما عبروا عنها صراحة تتجه الى مؤازرة ـ المشروعات وتسهيل تنفيذه •

(ب) ان المحافظة على الاراضى العربية كانت هدف مجلس الامن وان قرار مجلس الامن قـــد حقق هـــذه الغاية ومنع العمل فى الاراضى العربية وسمح بالعمل فى الاراضى الاخرى •

(ج) ان الاراضى التى كانت موضع الخلاف هى الاراضى العربية فقط ولم تبحث مطلقا قضية العمل على الاراضى اليهودية لذلك فالعمل فيها يبقى مرخصا به وليس موضع نزاع •

(د) لايستطيع كبير المراقبين منع اليهود من القيـــام بالمشروعات التى يريدونها فى اراضـــيهم كمـــا لا يستطيع منع العرب من العمل فى اراضيهم أيضا •

لقد أثار قرار جنرال رايلى حفيظة الحكومات العربية التى انتقدته

بشدة واعتبرته مخالفا لقرار مجلس الامن الذى نص على وجوب وقف الاعمال فى جميع اراضى المنطقة المجردة دون تمييز بين الاراضى العربية والاراضى اليهودية .

وفى أوائل يوليو عام ١٩٥١ أعلنت اسرائيل انها تمكنت من ايجاد مخرج تستطيع به اجراء اعمال التجفيف على الاراضى اليهودية فقط ومن الضفة الغربية وبدون التعرض للاراضى العربية أو مشروعات الرى المعتادة .

وهكذا عدلت الشركة الاسرائيلية المخطط الاول الذى بدأت اعمال التجفيف بموجبه والغت القناة التى حفرتها بالقرب من مزرعة الجورى واستعاضت عنهابقناة أخرى تمربكاملهاعبر أراضى اليهودوأصبح مجرى نهر الاردن الذى كان سيسير بخط مستقيم من بحيرة الحولة نحو الجنوب يسير الآن بخط منكسر يمر بمحاذاة الاراضى العربية دون أن يمسها ، وانشأ اليهود سدا كبيرا فى اراضيهم عند ملتقى القناة الجديدة بالقناة القديمة .

وكى يتحاشى اليهود العمل فى الاراضى العربية اخذوا يردمون ضفة النهر الغربية بالتراب الذى يستخرجونه من القناة الجديدة بغية انشاء رصيف تقف آلاتهم عليه ليتمكنوا من تجفيف مجرى النهر القديم دون استعمال شبر واحد من الاراضى العربية ، ولقد أثير الوضوع مرة أخرى عام ١٩٥٣ وعام ١٩٥٧ ، وعام ١٩٥٨ وسنورد تفاصيل ذلك بعد الكلام عن الأهمية الاقتصادية لتجفيف الحولة .

الاهمية الاقتصادية لمشروع تجفيف الحولة :

أن اعمال التجفيف هذه تؤدى الى تحقيق عدة غايات كل منها ذات أهمية وهى :

١ ـ ان تجفيف مساحة من الاراضى قدرها ٦٠ ألف دونم تقريبا يجعلها تصبح صالحة للزراعة عن طريق الرى .

٢ ـ ان تجفيف هذه المستنقعات ومنع الفيضانات الموسمية سيؤدى الى خفض مستوى الماء الى عمق (٢ ـ ٣) أمتار تحت سطح الارض وبذلك تتحسن مساحات أخرى من الاراضى تبلغ عشرات الآلاف من الدونمات التى ليست فى حقيقتها مستنقعات بل أن مياه السيول المرتفعة منعت استعمالها للزراعة عن طريق الرى .

٣ ـ ان المياه المنتشرة فى البحيرات وأراضى المستنقعات تبخر بفعل الحرارة الملتهبة فى وادى الاردن وتضيع سدى كما ان نباتات البردى وغيرها من النباتات الاخرى تمتص كثيرا من المياه لنموها ويقدر الخبراء كميات المياه التى تضيع سدى على هذه الصورة بمقدار ١٠٠ مليون متر مكعب من المياه سنويا ومثل هذه الكمية تكفى رى مساحة زراعية مقدارها ٢٠٠ الف دونم تقريبا ، ولهذا فان أعمال التجفيف تنقذ من الضياع كمية هائلة من المياه مقدارها ١٠٠ مليون م٣ سنويا .

٤ ـ تقضى أعمال التجفيف على مصادر الحميات والامراض التى تعانيها جميع القرى والمستعمرات فى تلك المنطقة على مساحة ٦٠ كم مما أخر حركة التوطن على نطاق واسع فى المنطقة .

٥ ـ اكتشفت فى القسم الجنوبى من المستنقعات مراكز عدة غنية بالسماد الطبيعى وقد برهن خبراء عديديون على أنه يمكن استعمال هذه المادة لتحسين الزراعة ويعتقد خبراء آخرون انه يمكن استعمال هذه المادة كوقود فى مشروعات معينة وسيمكن الآن استخراج السماد على نطاق واسع ونقل هذه المادة الى المناطق الزراعية الاخرى فى البلاد .

١ ـ استثمار اراضى الحولة :

تأسست شركة استثمارية باسم شركة استثمار الحولة بتاريخ ١٢ من يونية عام ١٩٥٦ واشترك فى تمويل رأسمالها كل من الحكومة بمعدل ٥٠٪ والوكالة اليهودية بمعدل ٢٥٪ ومنظمة الكيرن كايمت بمعدل ٢٥٪ وبلغ رأسمال الشركة عند تأسيسها مليون ليرة اسرائيلية وقد سلطت الصحافة الاسرائيلية اضواءها على مشروع الحولة بعد انتهاء أعمال التجفيف وأثارت كثيرا من المشاكل السياسية ونوهت هذه الصحف بأن انجاز المشروع هو ذو أهمية اقتصادية كبيرة فهو لا يقتصر فقط على ايجاد بعض آلاف الدونمات من الاراضى الزراعية وانما يشمل أمورا اهم بكثير من هذه النواحى فقد أدى تنفيذ هذا المشروع الى :

١ ـ ان يكون اساسا اقتصاديا لخمسين الف عائلة فقد كان الناظر فى الخريطة قبل بضع سنوات يرى ذلك اللسان الضيق الخارج من روشبينا حتى المطلة لايحتوى الاعلى كيبوتسات فقط وفى الآونة الاخيرة انضمت الى هذه الخريطة بلدة كريات شمونة وحاتسور الغربية من روشبينا .

ويعتبر كريات شمونة اليوم من مناطق الانشاء والتعمير ويبلغ عددسكانها نحو ٢٠ الف نسمة وهذه البلدة فى ازدياد اذ يصل اليها كل شهر نحو ٥٠٠ شخص جدد ، وبموجب الخطة الموضوعة سيبلغ عدد سكان هذه البلدة ٥٠ ألف نسمة ويقوم السكان اليوم ببناء البيوت كما يشتغل بعضهم فى الصناعات الصغيرة .

وبموجب البرامج الموضوعة للاستثمار زرعت خلال عام ١٩٥٧ مساحة ١١ الف دونم منها ٤ الآف دونم بالقطن كما أنشيء مصنع لحلج القطن لتأمين احتياجات مصنع النسيج هناك وزرعت مساحة قدرها ٣٠٠٠ دونم بالارز عام ١٩٥٨ بعد ان نجحت هذه الزراعة تماما فى هذه المنطقة كذلك سيزرع فى الحولة ٣٠٠٠٠ دونم بالقمح وقصب السكر والبذور وغيرها .

أما المصانع التى ستقوم باستغلال كل هذه المزروعات فانها ستقام فى المنطقة نفسها .

وبموجب البرنامج الموضوع لتوزيع الاراضى المجففة البالغة ٦٠ ألف دونم وضع ٢٠ ألف دونم تحت تصرف شركة استثمار الحولة ووزع ٢٠ الف دونم على المستعمرات القائمة فى المنطقة وأنشئت مستعمرات زراعية جديدة فى الـ ٢٠ ألف دونم الاخرى .

٢ ـ استغلال منطقة الحولة لانشاء مركز بلدى :

وهى امكان انشاء مركز بلدى فى هذه المنطقة يضم جميع مستعمرات الناحية التى كانت حتى الآن بعيدة عن أى مركز بلدى والتى كان سكانها يضطرون للسفر الى صفد التى تبعد عشرات الكيلومترات عنهم لقضاء انشاء رصيف تقف الآتهم عليه ليتمكنوا من تجفيف مجرى النهر القديم حاجتهم الاقتصادية والطبية وغيرها ، أما الآن وبعد أن ازداد عدد السكان فقد انشئت مؤسسات مالية فى المركز البلدى (كريات شمونة)، كما انشئت فيها مؤسسات طبية وغيرها وقد تم انشاء أول بنك هناك فى عام ١٩٥٠ كما أن بنوكا أخرى قد فتحت لها فروعا هناك .

(٢) سنة ١٩٥٣ .

بتاريخ ٢/٧/١٩٥٣ لاحظت القوات السورية أعمالا هندسية واسعة لاسالة نهر الاردن من المنطقة المجردة بقناة الى المنطقة المحتلة فى فلسطين .

وفى ١٩٥٣/٩/٢ قدم الوفد السورى شكوى الى رئيس لجنة الهدنة السورية ـ الاسرائيلية المشتركة بهذا الخصوص جاء فيها : ان النشاط العسكرى الاسرائيلى مستعمر فى المنطقة المجردة ، وهذا غير مشروع وغير مقبول ، وان أمر كبير المراقبين بوقف الاعمال لم ينفذ ، وان تحويل النهر يمنح اسرائيل أفضلية عسكرية وسياسية واقتصادية على حساب سورية وطالب الوفد المذكور بوقف الاعمال وسحب القوات الاسرائيلية من المنطقة المجردة ودعوة لجنة الهدنة المشتركة للاجتماع واعلام مجلس الامن بالقضية .

وأجرى رئيس اللجنة التحقيقات المطلوبة وطلب كبير المراقبين الجنرال (بنيكه) من السلطات الاسرائيلية وقف العمل فلم تذعن للطلب، وفهم بأن السلطات الاسرائيلية قامت بالعمل دون ترخيص من كبير المراقبين .

اتخذت الحكومة السورية آنذاك الاجراءات الرسمية فأصدرت وزارة الخارجية مذكرة وزعت على سفارات الدول الكبرى والدول العربية وحررت عدة شكاوى الى لجنة الهدنة وتكررت الاجتماعات مع الجنرال (بنيكه) . واصدر كبير المراقبين قرارا أوجب فيه على السلطات الاسرائيلية وقف الاعمال فى المنطقة المجردة فورا .

وردت السلطات الاسرائيلية على قرار كبير المراقبين وأعلنت رفضها العمل بموجبه مدعية أن مصدر القرار لا يملك هذا الحق كما أن سورية لا يحق لها التدخل فى شئون المنطقة المجردة كما زعمت .

وقد استمرت السلطات الاسرائيلية باجراء عمليات التحويل .

وأعلن الامين العام للامم المتحدة وكل من بريطانيا وفرنسا وباكستان والولايات المتحدة الامريكية وايطاليا تأييد قرار بنيكه .

وفى ١٩٥٣/١٠/١٢ أبلغت سورية موقفها بمذكرة رفعتها الى الامين العام للامم المتحدة . ثم طلبت أدراجها فى جدول الاعمال .

وفى ١٩٥٣/١٠/٢٠ أعلنت الخارجية الامريكية وقف المساعدات الامريكية الى اسرائيل والبالغة خمسين مليون دولار .

ثم اجتمع مجلس الامن واتخذ قرارا بالاجماع مطالبا بوقف الاعمال .

وقد اعدت الدول الغربية الثلاث مشروع قرار يتالف من ١٦ مادة متأثرة الى حد بعيد بوجهه النظر الاسرائيلية وقد انتقدت سورية المشروع من عدة نقاط كان أهمها انتقاد المادة (١١) التى اغفلت ذكر مصالحها صراحة ضمن المصالح المتعلقة بالموضوع أرضاء للمندوب الاسرائيلى .

ثم قدمت لبنان مشروع قرار لمجلس الامن بهذا الخصوص وقد ايد كل من مندوبى الصين الوطنية والباكستان .. ذلك ، وطلبا حذف المادة (١١) من المشروع الغربى .

وتقدمت الدول الغربية الثلاث صاحبة المشروع الثلاثى بتعديلاتها على مشروعها بعد أن هدد المندوب السوفياتي باستعمال الفيتو .

وفى ١٩٥٤/١/٢٢ عرض المشروع الثلاثى المعدل بمجموعه على التصويت بعد آن رفض اصحابه التصويت المجزأ على كل فقرة ، فكانت نتيجة التصويت كما يلى :

صوت ضد المشروع ــ لبنان والاتحاد السوفياتى .

امتنع عن التصويت ــ الصين والبرازيل .

صوت مع المشروع ــ الولايات المتحدة ، بريطانيا ، فرنسا ، تركيا ، كولومبيا ، الدانمارك ، وزيلندة الجديدة .

وسقط المشروع نتيجة الفيتو السوفياتى .

ثم القى المستر (همر شولد) بيانا طالب فيه بما يلى

قرار الموقف الاول للجنرال بنيكه .

اعطاء الجنرال (بنيكه) امكانية البحث عن اتفاق يحول دون أن تصبح هذه المشكلة سببا لنزاع دائم بين اسرائيل وسورية .

اتخاذ قرار مستعجل ايجابى يمنح الجنرال (بنيكه) السلطة اللازمة .

ثم رفعت الجلسة وترك لرئيس مجلس الامن دعوة المجلس لبحث القضية عندما يرى فائدة من ذلك ، وقد بقيت القضية مسجلة فى جدول أعمال الامم المتحدة .

بتاريخ ١٩٥٤/١/٢٦ ادعت اسرائيل بأن قرار مجلس الامن

القاضى بوقف الاعمال ملغى استنادا الى سقوط المشروع الغربى وعدم امكان البحث السريع فى سبيل ايجاد حل للمشكلة .

ولكن الدول العربية تمسكت باستمرار سريان قرار وقف الاعمال لان الموضوع قيد البحث فى مجلس الامن .

نصحت الدول الغربية الثلاث ورئيس مجلس الامن .. اسرائيل بعدم متابعة الاعمال .

واقترحت السلطات الاسرائيلية على الجنرال (بنيكه) التباحث بمشروع التحويل فوافق الجنرال على الاقتراح وطلب تزويده بخبراء فقبلت سورية انتداب الخبراء على أساس انهم مساعدون للجنرال وليسوا خبراء لقضية النهر كما نص على ذلك مشروع القرار الغربى الفاشل .

تألفت لجنة من الامم المتحدة برئاسة الدكتور (رالف بانش) لدراسة الموضوع .

استمرت مشاورات الوفد السورى مع الوفد الامريكى لتوحيد وجهات النظر ووافق الوفد الامريكى على أسس المشروع اللبنانى المقدم فى ١٩٥٣/١٢/١٨ .

بتاريخ ١٩٥٤/٧/١٩ أعلم رئيس مجلس الامن .. سوريا بأن اسرائيل مستمرة فى العمل خارج المنطقة المجردة ويخشى أن يتم انجاز المنشآت الخاصة بالمنطقة المجردة قبل أن يكون لدى مجلس الامن الوقت الكافى للتدخل وبهذا يصبح العالم كله أمام الامر الواقع . وقد هددت سوريا بأن عودة السلطات الاسرائيلية الى العمل فى المنطقة المجردة سيؤدى الى نتائج خطيرة .

وقفت الدول الغربية الثلاث ضد شكوى سوريا وتبنت وجهة النظر الاسرائيلية وبذلت كل نفوذها لصالح اسرائيل . وكانت الغاية المتوخاة الحصول على قرار ينكر حق سورية فى التدخل فى قضية تحويل نهر الاردن ضمن المنطقة المجردة وقد حفظ الفيتو السوفياتى لسورية حقها فى الموافقة على اى عمل يراد القيام به فى المنطقة المجردة أو رفضه .

وجهات النظر العربية والاسرائيلية

وسنورد وجهات النظر العربية والاسرائيلية التى ابديت حول موضوع التحقيق وتحويل مجرى النهر فى هذه المنطقة :

لقد انصب دفاع العرب أمام مجلس الامن على النقاط التالية :

١ ـ ان أعمال التحويل تجرى فى المنطقة المجردة :

ولكن السلطات الاسرائيلية تفسر المنطقة المجردة بانها أراضى وهى تمارس عليها بعض مظاهر السيادة كوجود البوليس الاسرائيلى فيها وتنكر السلطات الاسرائيلية على سورية حقها فى المنطقة المجردة ولا تعتبرها طرفا له حق الخصومة أمام مجلس الامن بهذا الخصوص وهى ترفض حضور اجتماعات لجنة الهدنة اذا تعلق موضوع الاجتماع بالمنطقة المجردة وتدعى بأن القوات السورية وان احتلت المنطقة المجردة فانها قد انسحبت منها لان هذه المنطقة واقعة خارج حدودها الدولية ، وقد كان جلاؤها غير مشروط بموجب أحكام اتفاقية الهدنة لذلك فان الاتفاق معها غير ضرورى لمتابعة أعمال التحويل . كما وأن السلطات الاسرائيلية ترفض تنفيذ قرارات هيئة الرقابة الدولية وتنكر على كبير المراقبين الدوليين حقه باعطاء قرارات وقف الاعمال فى المنطقة المجردة لان مهمة هذه الهيئة محدودة برعاية المصالح الخاصة فى المنطقة المجردة والاشراف على تنفيذ أحكام اتفاقية الهدنة .

ويرى العرب أن المنطقة المجردة أراض كانت تحتلها القوات السورية وانسحبت منها تلبية لرغبة الامم المتحدة لجعل هذه المنطقة المحتلة منطقة عازلة تفصل قوات الطرفين وتقلل احتمالات الاحتكاك ووقوع الحوادث وان مصير هذه المنطقة سيدرس عند تسوية المشكلة ولا شك بأن سورية ستظل تطالب بذلك .

أما وجهة نظر الامم المتحدة فهى ان السيادة على المنطقة المجردة قد استبعدت ولا يتمتع أى من الطرفين بهذا الحق حتى يتم اتفاق نهائى بينهما .

وأن جميع الامور المتعلقة بالسيادة وتحديد الحدود والسلطات القضائية والتشريع مستبعدة أيضا ، ويجب أن تسلم الادارة المحلية الى السكان المحليين دون تدخل سلطان الطرفين ، وان جهاز الامم المتحدة للرقابة لا يمارس فيها حقوق دولة ذات سيادة ، انما يسهر على تطبيق الاتفاقية .

وقد راى رجال القانون ان امتياز شركة كهرباء فلسطين التى

تسترت السلطات الاسرائيلية خلفها فى تنفيذ المشروع ، غير قابل للتنفيذ فى المنطقة المجردة ما دامت لا توجد دولة تمارس السيادة فيها .

فمعنى تنفيذ المشروع دمج المنطقة المجردة فى النظام الاقتصادى والكهربائى لفلسطين المحتلة وهذا غير مسموح به بموجب اتفاقية الهدنة .

وقد أرادت السلطات الاسرائيلية ابعاد الجانب السورى عن الموضوع فاعترفت بالحقوق الفردية (لان الرقابة الدولية تثيرها) وادعت بأن المشروع لن ينطوى على استعمال أراض يملكها العرب فى المنطقة المجردة ولن تؤثر فى المستقبل على هذه الاراضى . كما أن المشروع لن يضر أية مصلحة عربية خاصة فى المنطقة المجردة . وقد أثبتت تقارير المراقبين ان المشروع يؤدى الى اغراق منطقة عربية واسعة . ويؤثر على أراض عربية واسعة .

اما عن حقوق العرب خارج المنطقة المجردة (قرية البطيحة) فقد أنكرت السلطات الاسرائيلية حقوقهم المكتسبة بموجب العرف والعادة ، والمثبتة بالاتفاقيات الدولية وخاصة الاتفاقية الفرنسية البريطانية لعام ١٩٢٢ بخصوص الحدود السورية الفلسطينية ، وأعلنت السلطات الاسرائيلية انها لا تأخذ على عاتقها المعاهدات التى وقعتها بريطانيا باسمها ، ولكنها عادت فصرحت بأنها تمنح قرية البطيحة السورية مايكفى حاجاتها وحاجات سكان شواطىء النهر الشرقية من الماء .

وقد ردت سورية بانها لم تتفق على الاساس ، حتى تبحث التفاصيل ومع ذلك فانها ترفض أن تعتمد سقايتها على حسن نية السلطات الاسرائيلية مقابل تنازلها عن حقوقها المكتسبة .

كما ان تقرير الجنرال (رايلى) المرفوع الى مجلس الامن يثبت بأن تجربة بوابات السدود جنوبى بحيرة الحولة الجارية بتاريخ ٨و٩/١٠/٩٥١ قد أدت الى نقص ٧٠٪ من مياه مزرعة البطيحة ، لذلك أنهيت التجربة وأهمل مشروع تخفيض المياه بواسطة استعمال بوابات السدود .

كما ان توليد ٢٤ ألف كيلوات لن يبقى الا القليل من المياه فى مجرى النهر الاصلى ، ان لم يقطع الماء كما ذكر الجنرال (بنيكه) لهذا فان مشروع تحويل النهر يبدل حقوق الرى المكتسبة فى المنطقة المجردة وفى أراضى الاقليم السورى . وعلاوة على ذلك فان تحويل النهر يضر بالمملكة الاردنية الهاشمية اذ يؤدى الى انقاص مياه بحيرة طبريا ، وبالتالى زيادة ملوحتها .

اعتبرت السلطات الاسرائيلية المنطقة المجردة منطقة محرمة لا يجوز لقوات أحد الطرفين دخولها ، وان ابقاء المنطقة المجردة من السلاح يعني فقط منع دخول قوات الطرفين اليها ولا يعني عدم تحسين هـذه المنطقة ورفع مستواها الاقتصادي . وانهم عندما وقعوا على اتفاقية الهدنة تعهدوا بتجنب ارسال قواتهم الى المنطقة المجردة ولكنهم لم يتعهدوا بعد تحسينها أو باهمال الاعمال التي تؤدي الى رفع مستوى المنطقة كلها .

أما مبدأ عدم السماح لقـوات أي من الطرفين بالحصول على فائدة عسكرية فقد كان مطبقا أثناء اتفاقية وقف القتال التي أبطلها قرار مجلس الامن في ١٩٤٩/٨/١١ والتي سبقت عقد اتفاقية الهدنة . ولو أن اتفاقية الهدنة أعطت هذا الحق للطرفين لتمكنت سـورية من اثارة اعتراضات مماثلة ليس فقط بخصـوص المنطقة المجردة بل في أية بقعة من أراضي فلسطين المحتلة .

كما أن نهر الاردن سيحتفظ بمجراه الحالي . والقول بأن تحويله يغير وضع المنطقة المجردة ويحقق كسبا عسكريا للسلطات الاسرائيلية هو قول غير معقول لان القناة التي تحفر تشكل عائقا جديدا في وجه أي فريق يقوم بالعدوان .

لكن الدول العربية ترى رأيا مخالفا لهذا فهي ترى أن مهمة المنطقة المجردة هي أن تفصل قوات الطرفين وتبقى مجردة من السلاح ولا يتخذ فيها أي تدبير عسكري حتى تجري فيهـا حياة مدنية طبيعية وقد جاءت محاولة تحويل مجرى نهر الاردن تزيل حاجزا طبيعيا بين الطرفين وتؤمن كسبا عسكريا للسلطات الاسرائيلية ، وبالتالي تقلب وضع المنطقة المجردة وتضعف من قيمتها كمنطقة عازلة للاسباب التالية :

يخرج نهر الاردن ، باعتبـاره يخترق المنطقة المجردة من اشراف الرقابة الدولية التي تمنع تحقيق مكاسب عسكرية عليه ما دام في المنطقة المجردة .

يقلب الاسس الجغرافية والطبوغرافية الواردة في اتفـاقية الهدنة ويفتح مجالا للمنازعات .

ان وجود القناة يسهل للمشرف عليها السيطرة على مياه المنطقة ـ والاستفادة منها وجعلهـا حاجزا دفاعيا ، وهذا يجعـل المنطقة المجردة وسكانها تحت رحمة السلطات الإسرائيلية . كما يكون في امكانها اقامة جسور على القناة وتجفيف المجرى الاصلي للنهر ، بواسطة السدود التي

تشرف عليها لتستطيع قواتها اجتياز النهر ، وهذا يعطيهم أفضلية هجومية كبيرة .

فان تعهد الدكتور بانش باسم الامم المتحدة ، بألا تبقى المنطقة خرابا وفراغا لاينفى قوله فى مذكرته نفسها ، ان مشكلة السيادة على المنطقة المجردة مسألةمعلقة حتىإيجاد حل نهائىللمشكلة ولايجوز لاى من الطرفين أن يمارس عليها أى تصرف هو من تصرفات السيادة ، وليس هناك من ينكر أن هـــذا التصرف الاسرائيلى هو من تصرفات السيادة . ولو كانت غاية القناة أرواء القسم الشمالى من المنطقة المجردة دون أن تمتد الى داخل المنطقة المحتلة بغية تحسين أحوال سكان المنطقة المجردة لكانت القضية جديرة بالدرس .

مجلس الامن ينظر شكوى العرب من أن اسرائيل قد أقامت جسرا فى المنطقة المنزوعة السلاح فى منطقة الحولة :

أرسل رئيس المراقبين بالنيابة فى هيئة الامم المتحدة لمراقبة الهدنة فى فلسطين تقريرا فى ٢٠ من ابريل عام ١٩٥٧ ذكر فيه أن سورية قد شكت فى ٢٦ من مارس ١٩٥٧ الى رئيس لجنة الهـــدنة المشــتركة الاسرائيلية السورية من أن القوات الاسرائيلية المسلحـــة كانت تشيد تحصينات عسكرية وتقيم جسرا عند مخرج بحيرة الحولة ، وطلبت سورية الى رئيس لجنة الهدنة المشتركة أن يأمر باجراء تحقيق فورى ، وأن يتخذ مع السلطات الاسرائيلية التدابير اللازمة لوقف هذا العمل غير القانونى فى المنطقة المجردة من السلاح .

كذلك قامت سورية فى ٣١ من (مارس) باعلام رئيس اللجنة ثانية أن الجسر قد تمت اقامته وأنه لا ينبغى السماح به فى المنطقة المجردة من السلاح نظرا الى قيمته العسكرية بالنسبة الى اسرائيل .

وجاء فى التقرير أن رئيس المراقبين بالنيـــابة لم يتمكن من اجراء تحقيق فورى لان اسرائيل رفضت بحث الشكوى السورية . وقد اتخذت اسرائيل موقفا منعت بموجبه المراقبين العسكريين التابعين للامم المتحدة من دخول المنطقة الحرام المجردة من السلاح من ناحية الاقليم السورى ، ورفضت السماح باجراء تحقيق من ناحيتها ، على أنها كفت فيما بعد عن المعارضة فى تفتيش موقع الجسر ، مع اصرارها على معارضة ما وصفته بأنه تدخل سورى فى المنطقة المجردة من السلاح .

وقد تبين لرئيس المراقبين بالنيـــابة فى ٧ من ابريل عدم وجود

تحصينات ، ولكنه لاحظ أنه قد وضعت علامات على منطقة في المشارف الغربية للجسر تفيد أنها قد بثت فيها الالغام ، ولما كانت حقول الالغام والالغام ذاتها ممنوعة في المنطقة المجردة من السلاح ، فهو يعمل على اتخاذ الترتيبات اللازمة لازالة أى ألغام مبثوثة في المنطقة .

كذلك تبين له أن الجسر لم يبن على أراض يمتلكها العرب . وأضاف انه على الرغم من امكان استخدام الجسر في الاغراض العسكرية فانه مقتنع مع ذلك بأن تشييده كان مرتبطا بمشروع استصلاح الاراضى فى منطقة الحولة . وعلى ذلك فانه لا يعتقد أنه يكون محقا فى طلب ازالة الجسر ، لان هذا الطلب ينبغى أن يرتكز على افتراض أن أحد الفريقين سوف يستخدم الجسر لأغراض عسكرية ، خرقا لاتفاقية الهدنة العامة وهو افتراض لا يحق له تصوره . كذلك اقترح رئيس المراقبين بالنيابة ان من المستحسن ، نظرا الى الصعوبات التى واجهت التحقيق أن يعاد تأكيد السلطات الخاصة التى لرئيس لجنة الهدنة المشتركة وللمراقبين العسكريين التابعين للامم المتحدة فى المنطقة المجردة من السلاح .

وأرسل الممثل السورى الى رئيس مجلس الامن رسالة فى ١٣ من مايو ١٩٥٧ قال فيها : ان اقامة جسر فى المنطقة المجردة من السلاح كفيل بأن يعطى اسرائيل ميزة عسكرية ، مخالفة لأحكام اتفاقية الهدنة العامة وان ابقاء الجسر ينطوى على خطر يهدد السلام .

وأضاف أن الحكومة السورية بينما تستطيع الموافقة على معظم البيانات الواردة فى تقرير رئيس المراقبين بالنيابة وخاصة ما يتعلق منه بسلطات لجنة الهدنة المشتركة ووظائف المراقبين العسكريين التابعين للامم المتحدة فانها لا توافق على استنتاجاته التى لم تطبق فيها أحكام اتفاقية الهدنة العامة تطبيقا دقيقا . وطلب الممثل السورى عقد جلسة مجلس الامن لبحث المسألة .

وفى جلسته رقم ٧٨٠ المنعقدة فى ٢٣ من مايو ١٩٥٧ ، أدرج المجلس الشكوى السورية فى جدول أعماله ، ودعا ممثلى سورية واسرائيل الى الاشتراك فى المناقشة .

وتكلم الممثل السورى فى هذه الجلسة ، فقال : ان اقامة الجسر قد صحبه نشاط عسكرى اسرائيلى فى المنطقة المجردة من السلاح ، وان اسرائيل لو كانت قد سمحت باجراء تحقيق فى المنطقة فى الحال ، لكان من العسير اخفاء ذلك النشاط وذكر أنه ورد فى الفقرتين ٥ «أ» و ٥ «ب»

من المادة الخامسة من اتفاقية الهدنة العامة نص صريح يحظر القيام بأى نشاط عسكرى فى المنطقة المجردة من السلاح · وأشار الى ما قد ذكره رئيس المراقبين بالنيابة من أن الجسر يمكن استخدامه للاغراض العسكرية وبين ان سورية تعتقد وهى واضعة فى اعتبارها قوة تحمل الجسر ، انه يمكن حتى فى الوقت الحاضر استخدامه لنقل العتاد الكامل للجيش الى الضفة الشرقية من بحيرة الحولة · وهذه الميزة العسكرية التى تكتسبها اسرائيل على هذا النحو تعد خرقا لنصوص اتفاقية الهدنة العامة ·

ويبدو أن رئيس المراقبين بالنيـابة ، حين رفض الاستجابة لطلب سورية قد فرق بين الميزة العسكرية التى سوف تكتسبها اسرائيل ، وبين نيات السلطات الاسرائيلية فى الانتفاع بهذه الميزة ·

أما سورية فتعتقد أن تقدير النيات أمر غير جائز فى تحديد وقوع أى خرق للاتفاقية ·

كذلك قام رئيس المراقبين بالنيابة بوضع الاعتبـارات الاقتصادية التى تؤثر فى اسرائيل فوق كل الاعتبارات الاخرى عندما ذكر فى تقريره أنه مقتنع بأن تشييد الجسر مرتبط بمشروع استصلاح الاراضى فى منطقة الحولة ·

وفضلا عن ذلك فان اسرائيل لم تلتزم الاجراء الذى وضعه مجلس الامن فى قراره المتخذ فى ١٨ من مايو ١٩٥١ بشأن تنفيذ ذلك المشروع، وختم الممثل السـورى كلامه حاثا المجلس على أدانة اسرائيل على خرقهـا اتفاقية الهدنة العامة ، واصدار أمره بازالة الجسر ، واعادة تأكيد السلطات الخاصة لرئيس لجنة الهدنة المشـتركة وللمراقبين العسكريين التابعين للامم المتحدة واعادة تأكيد حق مراقبى الامم المتـحدة فى حرية التنقل والانتقال فى جميع قطاعات المنطقة المجردة من السلاح ·

وتكلم الممثل الاسرائيلى فى الجلسة ذاتها فقال : ان اتفاقية الهدنة العامة قد نصت صراحة على اعادة الحياة المدنية الطبيعية الى المنطقة المجردة من السلاح وان الوسيط بالنيابة قد أعلن وقت توقيع الاتفاقية أن الامم المتحدة سوف تحرص على ألا تصبح تلك المناطق فراغا أو أرضا بورا · وقد دأبت سورية طوال السـنوات الست الماضية على محـاولة تعويق مشروعات التحسين فى المنطقـة المجردة ، ولكن رئيس المراقبين ومجلس الامن قد رفضا مرارا جميع حججها المقدمة ضد أعمال استصلاح الاراضى التى تقوم بها اسرائيل ، وفى عام ١٩٥١ أعلن رئيس المراقبين على نحو

قاطع أن الاحتجاج بوجود ميزة عسكرية يتعارض مع اتفاقية الهدنة العامة وهو لذلك أمر غير مقبول ، وبعد توقيع تلك الاتفاقية لم تعد العلاقات بين اسرائيل وسورية قائمة على أسس عسكرية بحتة ، وقد شيدت اسرائيل الجسر المشار اليه لا لشيء الا ليستخدم معبرا يمر عليه التراب والكراكات اللازمة لاتمام شبكة القنوات المتصلة بنهر الاردن .

وأضاف انه قد أزيلت كل الالغام التي بثت قرب المشارف الغربية للجسر ، وان رئيس المراقبين بالنيابة قد أخطر بذلك .

وقال الممثل العراقي : ان المسألة الاساسية هي أن اسرائيل قد اكتسبت باقامة الجسر ميزة عسكرية لم تكن تخولها اياها اتفاقية الهدنة العامة . أما الاعتبارات الاخرى التي أقحمتها اسرائيل لتهويش المسألة ، كتلك الميزات الاقتصادية المزعومة لمشروع الحولة ، فهي كلها خارجة عن الموضوع . وفضلا على ذلك فان الجسر خليق بأن يزيد من احتمال الاحتكاك بين القوات المسلحة للدولتين ، وبهذا تزداد امكانيات حصول الاشتباك والحوادث زيادة كبيرة وقال : ان رئيس المراقبين بالنيابة قد تجاوز الواجبات التي عهد بها اليه فيما توصل اليه من استنتاجات بشأن الجسر ، فليس المنتظر منه أن يقدر نيات الفريقين ، بل أن يحدد : هل الوقائع ، كما رآها ، تتمشى مع أحكام اتفاقية الهدنة العامة أولا ؟ وقال : ان رئيس المراقبين بالنيابة ليس لديه تأكيد بأن الجسر لن يستخدم لأغراض عسكرية ما في المستقبل . وفضلا عن ذلك فان تشييد الجسر ليس عملا منعزلا وانما هو آخر حلقة في سلسلة أعمال ديرت بأحكام ، وقصد منها تقويض دعائم اتفاقية الهدنة وذلك كمقدمة لضم المنطقة المجردة من السلاح الى اسرائيل .

ان اسرائيل قد خرقت اتفاقية الهدنة العامة أيضا بادخال وحدات من الشرطة الاسرائيلية في المنطقة المجردة من السلاح وبتعويق عمل هيئة الامم المتحدة لمراقبة الهدنة ، وبرفضها حضور جلسات لجنة الهدنة المشتركة وبوقوفها في وجه عودة المدنيين العرب الى المنطقة المجردة من السلاح . وقال أخيرا : ان على المجلس ازاء أعمال الخرق هذه أن يتصرف بحزم للحيلولة دون تدهور الموقف أكثر من ذلك .

وتكلم ممثل المملكة المتحدة في الجلسة ذاتها . فقال : ان المادة الخامسة من اتفاقية الهدنة العامة تضع مسئولية المراقبة العامة للمنطقة المجردة من السلاح على عاتق رئيس المراقبين أو نائبه ، من حيث انه رئيس للجنة الهدنة المشتركة . وقد كان المجلس دائما يؤيد سلطته ، كما أكدها

من جديد في قراره المتخذ في ١٨ من مايو ١٩٥١ • وفي الحالة المعروضة على المجلس الآن ، اقتنع رئيس المراقبين **بالنيابة اقتناعا لاريب فيه بانه ليس وراء اقامة الجسر أي هدف عسكري وان أهميته العسكرية لا تكفي للمساس بالاهداف التي اقيمت من أجلهـا المنطقة المجردة من السلاح .**
وقال : ان رئيس المراقبين بالنيابة هو وحده الذي يملك أن يقرر : هل أحكام اتفاقية الهدنة العامة تجيز اقامة الجسر أولا ؟

وقال : ان وفد المملكة المتحدة يرى فضلا عن ذلك ، أنه نظرا الى أن رئيس المراقبين مسـئول عن ضمان التنفيـذ الكامل لاتفـاقية الهدنة فللمجلس أن يطلب اليه تقديم تقرير آخر عن الاوضاع القائمة في المنطقة المجردة من السلاح ، فيما يتعلق فيها بأحكام اتفاقية الهدنة •

وتكلم ممثل كوبا ثم ممثل استراليا وأقرا وجهة نظرا أمريكا .

وفي الجلسة تكلم ممثل الفيلبين فقال : انه برغم أن حكومته غير مقتنعة بالظروف التي لابست اقامة الجسر في المنطقة المجردة من السلاح، فانها لا تود المساس بقرار رئيس المراقبين بالنيابة في هذا الصدد • على أنه مادام المبرر الذي قدم لتشييد الجسر هو أنه يسهل اتمـام مشروع استصلاح الاراضي في الحولة ، **فالنتيجة الضرورية لذلك هي انه لا يعود هنالك أي داع لبقاء الجسر متى تم المشروع** • ولا شك أنه مما يساعد على استتباب الهدوء في المنطقة المجردة من السلاح أن يزال الجسر بمجرد أن يؤدي المهمة الخاصة المقصودة منه •

وتكلم الممثل السـويدي فطالب بتأكيد سلطات رئيس المراقبين والأخذ بما يراه •

وتكلم الممثل **الصيني** في الجلسة ذاتها فقال : انه ليس هناك من الاسباب ما يكفي للاعتراض على قرارات رئيس المراقبين بالنيـابة أو تعديلها على أن للمجلس ولهيئة مراقبة الهدنة أن تبحث **مستقبل الجسر بعـد ان يتم الغرض الذي أعلن أنه هو المقصـود منه منطقة الجسر** •
واقترح أخيرا أن تولي هيئة مراقبة الهدنة مزيدا من الانتباه في الشهور القليلة المقبلة ، وأن يقدم رئيس المراقبين بالنيابة تقـارير جديدة عن الموقف •

وتكلم الممثل **الفرنسي** في الجلسة ذاتها فقـال : ان وفده يؤيد التقرير (م/أ/٣٨١٥) المقدم من رئيس المراقبين بالنيابة •

وتكلم ممثل اتحاد **الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية** في الجلسة

ذاتها فقال : ان السلطات الاسرائيلية قد اتخذت عددا من الاجراءات المنفردة في المنطقة المجردة من السلاح ، خص منها بالذكر اقامة جسر جاء عنه في تقرير رئيس المراقبين بالنيابة أن من الممكن استخدامه للاغراض العسكرية ، ثم أن بثها الالغام في مشارف الجسر ، واتخاذها غير ذلك من التدابير ، قد أدت الى تحويل المنطقة المجردة من السلاح الى منطقة عسكرية وقال : انه لم يرد حتى الآن تقرير من رئيس المراقبين بالنيابة يفيد أن الالغام قد أزيلت • وبين أنه لا يسع وفد الاتحاد السوفيتي أن يوافق على الرأى القائل ان العامل الحاسم في القضية الحالية هو انتواء السلطات الاسرائيلية استعمال الجسر للاغراض السلمية وحدها فالمجلس لا شأن له « بنوايا » أى من الفريقين ، بل يود أن يعلم : هل اقامة الجسر تنطوى على خرق لاتفاقية الهدنة العامة أولا ؟ • وقد يفيد في هذا الصدد تقديم تقرير آخر من رئيس المراقبين بالنيابة في مساعدة المجلس على تقدير الاوضاع القائمة في المنطقة المجردة من السلاح •

وقال الممثل السوفياتي بعد ذلك : انه قد بات معروفا ان ممثلي اسرائيل لم يعودوا يشتركون في أعمال لجنة الهدنة المشتركة وانهم رفضوا مرارا السماح للمراقبين العسكريين للامم المتحدة باجراء تحقيقات في المنطقة ، وموقف اسرائيل ينم بوضوح عن رغبتها في الحيلولة دون مراقبة الطريقة التي تنفذ بها اتفاقية الهدنة العامة • وقد حذر المجلس اسرائيل مرارا لخرقها اتفاقية الهدنة ، **ومن واجبه أن يطلب اليها ثانية وقف الاعمال المنفردة التي تقوم بها في المنطقة المجردة من السلاح ، وهدم الجسر دون ابطاء وسحب شرطتها ، واتخاذ الخطوات اللازمة لاعادة المدنيين العرب الذين أجلوا عن المنطقة** ، وقال أخيرا : ان وفد الاتحاد السوفيتي يؤمن بأن مطلب سورية الى المجلس عادل ، وبأنه يتمشى مع مبادىء الميثاق •

وتكلم الممثل الكولومبي فقال : ان وفد بلاده ، بعد دراسته لتقرير رئيس المراقبين يرى أنه لا يحق للمجلس أن يطلب ازالة الجسر •

وتكلم رئيس المجلس في الجلسة ذاتها بوصفه ممثلا للولايات المتحدة الامريكية فقال : ان وفد بلاده ، بعد أن بحث كل ما توافر بشأن المسألة المعروضة على المجلس من وقائع يرى أن تقرير رئيس المراقبين بالنيابة (م/أ/٣٨١٥) يفي تماما بطلب سورية على أن الولايات المتحدة لا تشارك الممثل الاسرائيلي في رأيه القائل انه لا يجوز لأحد أطراف اتفاقية الهدنة أن يستند الى الاعتبارات العسكرية الخالصة في المنطقة المجردة من

السلاح ، فقد حدث في مناسبة سابقة في عـــام ١٩٥٣ أن أكد رئيس المراقبين بوضوح ان الاعتبارات العسكرية تقع ضمن الامور التي يعـــد مسئولا عنها بموجب اتفاقية الهدنة وقد أيدته في رأيه هذا أغلبية أعضاء المجلس .

وقال : ان تقرير رئيس المراقبين بالنيابة قد أثار عددا من المسائل التي تهم المجلس . وما دامت هذه المسائل ما زالت قائمة فان مما يفيد المجلس أن يتلقى من رئيس المراقبين تقريرا يعرض فيه آخـــر تطورات الموقف السائد في ارجاء المنطقة المجردة من السلاح .

وتكلم الممثل السورى . فقال : ان معظم أعضاء المجلس قد افترضوا أن اقامة السلطات الاسرائيلية للجسر هو الموضـوع الوحيد للشـكوى السـورية ، ولكن الواقع أن تلك الشـكوى تتعلق أساسا بعموم المركز القانوني للمنطقة المجردة من السلاح ولاتفاقية الهدنة . ورأى أن بحث القضية المعروضة حاليا يؤدى قطعا الى النتائج الآتية :

أولا : ان اقرار المجلس المتخذ في ١٨ من (مايو عام ١٩٥١) يضع حدا لجميع العمليات في المنطقة المجردة من السلاح الى أن يتم عقد اتفاق بين الطرفين .

ثانيا : ان اسرائيل قد واصلت عمليات التجفيف في المنطقة المجردة من السلاح دون تصريح من رئيس المراقبين أو رضا ملاك الارض العرب ، أو موافقة سورية .

وثالثا : ان اقامة جسر ذى قيمة عسكرية تسيطر عليه اسرائيل خرق لاتفاقية الهدنة العامة . وقال : ان سورية تأمل أن يتخذ المجلس اجراء حاسما في الشكوى الحالية ، نظرا الى أعمال الخرق المتكررة التي ارتكبتها اسرائيل . وقال أخيرا : ان سورية لا يسعها أن توافق على الرأى القائل أن رئيس المراقبين وحده هو المسئول عن مراقبة المنطقة المجردة من السلاح ، اذ لو صح ذلك ما كان هناك فائدة ترجى للجنة الهدنة المشتركة ، التي هي أهم أداة في جهاز مراقبة الهدنة ٥

وتكلم الممثل **الاسرائيلي** فقال : أن تقرير رئيس المراقبين بالنيابة لم يكن متفقا مع ادعاء سورية بأن اقامة الجسر نشاط عسكرى ، وانه يكسب اسرائيل ميزة عسكرية فيها خرق لاتفاقية الهدنة ، أو انه يضر بمصالح المدنيين العرب في المنطقة المجردة من السلاح . وقال ان الوفد الاسرائيلي يلاحظ بعين التقدير أن أغلبية أعضاء المجلس قد أيدت رئيس المراقبين

بالنيابة فيما توصل اليه ، وأيدت بذلك الرأى القائل بوجوب تشجيع مشروعات الانماء فى المنطقة •

واستجابة لطلب أعضاء مجلس الامن • قدم رئيس المراقبين بالنيابة فى ٢٧ من يونية عام (١٩٥٧) تقريره الاضافى (م أ /٣٨٤٤) بشأن نواح معينة من عمل الهيئات التابعة للامم المتحدة فى المنطقة المجردة من السلاح التى نصت على ايجادها المادة الخامسة من اتفاقية الهدنة العامة أبان أن المراقبين العسكريين التابعين للامم المتحدة كانوا على وجه العموم يتجولون بحرية فى المنطقــة حتى يونية عام ١٩٥٦ ، وذلك اما للقيــام بزيارات منتظمة أو لاغراض التحقيق . على أنهم بدءوا منذ مستهل يونية يعانون صعابا فى تحقيق الشكاوى المتعلقة بتشييد تحصينات فى المستوطنات الاسرائيلية التى فى المنطقــة المجــردة من السلاح ومنذ ٣٠ من أكتوبر ١٩٥٦ رفضت أغلب طلبات دخول القطاع الاوسط من المنطقة المجردة من الســلاح ، وحالت الشرطة الاسرائيلية دون القيــام بالزيارات المنتظمة أو بالتحقيقات • وكذلك فى القطاع الجنوبى لم يتمكن المراقبون من القيام بالتحقيق فى النقب فى ٢٨ من مايو ١٩٥٧ •

وقال رئيس المراقبين بالنيابة فى ختام تقريره انه نظرا الى أن رئيس لجنة الهدنة المشتركة ومراقبى الامم المتحدة قد منعوا فى مناسبات عدة من دخول بعض المناطق التى فى المنطقة المجردة من السلاح ، ونظرا الى أن المادة الخامسة من اتفاقية الهدنة العامة تضع على عاتق رئيس اللجنــة مسئولية المراقبة العامة للمنطقة المجردة من السلاح سواء فى الامور العسكرية أو فى الامور المدنية ، الامر الذى أكده مجلس الامن من جديد فى قراره المتخذ بتاريخ ١٨ من مايو ١٩٥١ ، فقد يكون من المرغوب فيه ، لضمان المراقبة واتاحة القيام بتحقيقات أسرع ، بقاء بعض المراقبين لمدة ٢٤ ســاعة فى اليوم فى مواضع من المنطقة المجردة من السلاح يختارها هو :

وأضاف رئيس المراقبين بالنيابة قائلا : ان حرية التنقل فى المنطقة المجردة من السلاح ينبغى ألا تلقى من أطراف اتفاقية الهدنة العامة أو من السلطات المحلية أية صعوبة فى مختلف القطاعات • فينبغى ألا يرفض التصريح بدخول اية منطقة ولا أن يقيد هذا الدخول بأى شروط كحضور ضباط من الجيش أو الشرطة خلال التفتيش •

وفى شهر أغسطس عام ١٩٥٧ حاولت الامم المتحدة اقامة مركز للمراقبة فى منطقة العوجة الا أن اسرائيــل رفضت ذلك وهاك تفصيــل ماحدث .

فى ٧ من أغسطس ١٩٥٧ قدم رئيس المراقبين بالنيابة تقريرا يتناول فيه بعض نواحى أعمال جهاز الامم المتحدة فى المنطقة المجردة من السلاح والمقامة بموجب المادة الخامسة من اتفاقية الهدنة العامة الاسرائيلية السورية • وورد فى هذا التقرير أن رئيس المراقبين بالنيابة قد أخطر حكومة اسرائيل باعتزام هيئة الامم المتحدة لمراقبة الهدنة اقامة مركز للمراقبة قرب الجسر المشيد حديثا عند مخرج بحيرة الحولة ، فى القطاع الاوسط للمنطقة المجردة من السلاح • وذكر رئيس المراقبين بالنيابة أن مركز مراقبة كهذا يفيد فى رأيه فى الاقلال من اخطار الحوادث ولاسيما خلال المراحل النهائية من مشروع تجفيف بحيرة الحولة .

وجرى اعلام رئيس المراقبين بالنيابة بأن اسرائيل ترى أن بنود اتفاقية الهدنة العامة لا تخول هيئة الامم المتحدة لمراقبة الهدنة القيام بعمل ما فى المنطقة المجردة من السلاح دون موافقة اسرائيل ، وأن اعلان هيئة الامم المتحدة لمراقبة الهدنة عن اعتزامها اقامة مركز للمراقبة قرب جسر الحولة ـ دون استئذانها الحكومة الاسرائيلية ـ لا يتمشى مع اتفاقية الهدنة العامة . وعلى ذلك فلايسع الحكومة الاسرائيلية النظر فى اعلان هيئة الامم المتحدة لمراقبة الهدنة •

ونظرا الى معارضة اسرائيل فى اقامة مركز للمراقبة فى المنطقة ، فقد عمد المراقبون بالنيابة فى محاولة أخرى منه لتحسين المراقبة فى تلك المنطقة ، الى اتخاذ تدبير عملى فى ٢٧ من (يولية) عام ١٩٥٧ فأوعز الى مراقبى الامم المتحدة العسكريين ، عن طريق رئيس لجنة الهدنة الاسرائيلية السورية المشتركة باطالة مدة بقائهم فى تلك المنطقة خلال زياراتهم التى تتم بمعدل مرتين يوميا •

وذكر فى الاضافة أن المراقبين لم يتمكنوا من تنفيذ هذه التعليمات نظرا الى اعتراض السلطات الامريكية التى ذكرت أنها لم تر ما يدعو الى اتخاذ هذا التدبير فى ذلك الحين •



هل لاسرائيل

حق قانوني في تحويل نهر الاردن



هل لاسرائيل حق قانوني في تحويل مجرى نهر الاردن ؟

ليس لاسرائيل أى حق سياسى فى تحويل مجرى نهر الاردن وكذلك ليس لها حق قانونى فى ذلك ٠

فان القانون الدولى ينص على أنه لا يحق لاية دولة من الدول المشتركة فى مجرى نهر واحد أن تحول مجرى هذا النهر بحيث يتسبب عن هـذا التحويل اضرار بالدول الاخرى المشتركة فى هذا النهر ٠

ويقوم هذا الرأى القانونى على أن حق أية دولة فى النهر الذى يجرى فى أرضها ويكون مشتركا معها فيه دول أخرى ليس حقا مطلقا ، وهنالك معاهدات دولية كثيرة تنص على هذا المبدأ القانونى نصا صريحا لا يقبل الجدل ٠ وأصبح بذلك هذا المبدأ مبدأ دوليا ثابتا تعمل بمقتضاه الدول ٠

وسنذكر بعضا من هذه المعاهدات على سبيل المثال لا الحصر ٠

١ ـ معاهدة فونتنبلو :

الموقعة فى ٩ من فبراير سنة ١٧٨٥ بين ألمانيا وهولنـدا ، وتعتبر هذه المعاهدة أول معاهدة تنظم الاستعمال المشترك للانهار المشتركة ٠

٢ ـ اتفاقية مايسترخت :

التى وقعت فى ٧ من أغسطس سنة ١٨٤٣ بين بلجيكا ولكسمبورج والتى نصت على أنه لا يحق لأى من الطرفين أن يتصرف فى مياه الانهار المشتركة بينهما الا بعد اتفاق سابق بينهما ٠

٣ ـ المعـاهدة المعقودة **بين بلجيكا وهولندا** فى ١٢ من مايو سنة ١٨٦٣ والتى نصت على أن تترك الحكومة البلجيكية روافد الانهـار التى تنبع فى الاراضى البلجيكية تواصل جريانها الى الحدود الهولندية ٠

٤ ـ الاتفاقية المعقودة **بين المملكة المتحدة وايطاليا** والتى وقعت فى روما فى ١٥ من ابريل سنة ١٨٩١ وقد تعهدت فيها **ايطاليا** بعدم بناء أى انشاءات على نهر عطبرة من شأنها أن تؤثر فى سريان مياه هذا النهر الى النيل ٠

٥ ـ المعاهدة المبرمة **بين المملكة المتحدة والحبشة** والتى وقعت فى

أديس أبابا فى ١٥ من مايو سنة ١٩٠٢ والتى التزمت فيها الحبشة عدم بناء أية منشآت على النيل الازرق أو على بحيرة تانا وعلى نهر السوباط من شأنها أن تعوق سريان مياه هذه الانهــار الى نهر النيل الا باتفــاق مع الحكومة البريطانية والسودان ٠

٦ ـ الاتفاقية المعقودة **بين النرويج والسويد** فى ٢٦من اكتوبر سنة ١٩٠٥ والتى تنص المادة الثانية منها على أنه طبقا لمبادىء القانون الدولى العام وتمشيا مع هذه المبادىء فان الاعمال المنصوص عليها فى المادة الاولى من هذه الاتفاقية لا يمكن البدء فى تنفيذها من قبل أية من الدولتين دون موافقة الدولة الاخرى ٠

٧ ـ المعاهدة المبرمة **بين المملكة المتحدة والكونغو البلجيكى** والتى وقعت فى لندن فى ٩ من مايو سنة ١٩٠٦ والتزمت فيها الكونغو ألا تقيم أية منشآت على نهر سميلكى Smilki ونهر ازنجو Izengo أو بجوارهما تكون من شأنها أن تعوق جريان مياههما الى بحيرة البرت الا باتفاق مع الحكومة السودانية ٠

٨ ـ الاتفاقية المبرمة **بين الولايات المتحدة والمكسيك** والخاصة بنهر ريوجراند Rio Grande والتى وقعت فى ٢١ من مايو سنة ١٩٠٦ ٠

٩ ـ المعــاهدة الموقعة **بين الولايات المتحدة وكندا** لتنظيم الافادة المشتركة من الانهار المشتركة بينهما وقد وقعت فى ١١ من يناير سنة ١٩٠٩ ٠

١٠ ـ المعاهدة المعقودة **بين فنلندا وروسيا** فى ٢٢ من اكتوبر سنة ١٩٢٢ والتى تمنع الموقعين عليها ، الا فى بعض الحالات المتفق عليها ، من تحويل مياه الانهار أو اقامة منشئات أو الاتيان بأى عمل من شأنه أن يؤثر فى عمق هذه الانهار أو مستوى مياهها أو اتجاه هذه الانهــــار أو تسبيب أى أضرار لاراضى ومصايد وملاحة الدول الاخرى ٠

١١ ـ معاهدة برلين الموقعة **بين روسيا وألمانيا** فى ٢٧ من أغسطس ســنة ١٩١٨ والتى تحرم تحويل البحيرة المشتركة بينهما بالوســائل الصناعية ٠

١٢ ـ المعاهدات التى وقعت بعد الحرب العالمية الاولى ومن بينهــا **معاهدة لوزان** The treaty of Lausanne الموقعة سنة ١٩٢٣ ـ وكلها تقرر انه اذا ما كان النظام المائى فى أية دولة سيتأثر نتيجة لاقامة أية منشآت فى أية دولة أخرى فيجب أن يتم ذلك عن طريق اتفاقيات تعقد بين الاطراف المعنية ٠

١٣ ـ الاتفاقية **بين الولايات المتحدة والبرازيل** التى وقعت فى لندن فى ٥ من مارس سنة ١٩٤٠ والتى نصت على منع تخزين مياه الانهـــار المشتركة الا بعد اتفاق سابق بين الدولتين ويشمل هذا الاتفاق عمـــل القنوات للرى أو لتوليد الكهربا ٠

١٤ ـ الاتفاقية المعقودة **بين الولايات المتحدة والمكسيك** والموقعة فى واشنجتن فى ٣ من فبراير سنة ١٩٤٤ والتى فرضت المـــادة الخامسة والمادة السابعة منها وجوب قيام اتفاق سابق بين الدولتين قبل البدء فى اقامة منشآت فنية على نهر ريوجراند ٠

هذا الى جانب الكثير **من الاحكام التى أصدرتها المحاكم الدولية** التى تثبت هذا المبدأ ومن هذه الاحكام ما يلى :

١ ـ الحكم الذى صدر فى سنة ١٨٧١ فى النزاع الذى قام بين افغانستان وايران والخاص بالافادة بنهر هملاند Himland

٢ ـ الحكم الذى صدر فى سنة ١٩٠٥ فى الموضوع السابق نفسه

٣ ـ الحكم الذى صدر فى سنة ١٩٤٥ فى النزاع الذى قام بين الاكوادور وبيرو والخاص بنهر موديلا Modela

٤ ـ الحكم الذى صدر ســـنة ١٩٥٧ فى الصراع بين فرنســـا وأسبانيا والخاص باستعمال بحيرة ليثو Lake Letho

ان هذه المبادىء السابقة قد أيدها رجال القـــانون وأعضاء الهيئات القانونية الدولية ٠

١ ـ فقد قرر المؤتمر السابع والاربعون لرابطة المحامين الدوليين Association of Internationol Lawers عقد فى يوغوسلافيا فى سنة ١٩٥٧ انه بالرغم من أن الجزء من النـــهر الذى يجرى فى أرض الدولة يعتبر واقعا تحت سلطان هذه الدولة The Soversignity of the State لا يجوز لهذه الدولة أن تستعمل هـــذا الجزء من النهر الذى يجرى فى أرضها بصورة تؤثر على حق الدول الاخرى التى يجرى فيها هذا النهر ٠

وتعتبر الدولة مسئولة طبقا للقانون الدولى عن كل المنشئات الخاصة والعامة التى من شأنها أن تغير الوضع الراهن وينجم عنه ضرر يقع على دولة أخرى ٠

٢ ـ وقرر المؤتمر الذى عقدته رابطة القانون الدولى فى نيويورك فى سنة ١٩٥٨ أن التعبير (النظام المائى International waters system والذى أقر بدلا من تعبير (الانهار الدوليـــة) Internatisnal rivers المقصود هو المياه المرتبطة بعضها ببعض فى حوض طبيعى عندما يمتد جزء

من هذه الميـــاه الى داخل أراضي دولتين أو أكثر • والقانون الدولى يقر النظرية القائلة بأن حوض النهر يشـــمل الوحدة الجغرافية التى تشكل جريان مياهه •

وترجع اهمية هذا التعريف الى أنه يعتبر حوض النهر وحدة طبيعية لا تتجزأ •

ولقد حاول بعض الاعضاء فى هـــذا المؤتمر أن يحثوا المجلس على اعتبار تحويل الميـــاه خارج حوض النهر أو من حوض الى حوض عملا مسموحا به ، وبالرغم من أن هؤلاء الاعضاء قد جعلوا هـــذا التحويل مشروطا بشرط ألا يؤثر ذلك على سريان مياه النهر الطبيعية مما تسبب اضرارا بالدول الاخرى فان المجلس لم يأخذ بهذا الرأى •

ومن ثم فاننا لا نجد تعارضا فى الرأى بين رجال القانون فى هذا الشأن ولقد أوضح سير هيرسن لوثر باخت SiHer Sen Luther Bacht المعروف فى القانون الدولى العام والقـــاضى الانجليزى فى محكمة العدل الدولية بما لا يدع مجالا للشك : « **ان جريان مياه أى نهر دولى لا يمكن أن يخضع لسلطان دولة من الدول التى يمر بها تطبيقا للمبدأ القانونى المعروف فى القانون الدولى العام والقائل بأنه لا يحق لأية دولة أن تحدث تغييرات فى أحوالها الطبيعية يكون من شأنها أن تؤثر فى أراضى الدولة الاخرى** »

ولذلك لا يحق لأية دولة أن تحـــدث تغييرا فى أى نهر يجرى من أراضيها الى أراضى دولة أخرى •

وعلاوة على ذلك فلا يحق لأية دولة أن تستعمل ميـــاه نهر كهذا بصورة تعرض الدولة الاخرى للخطر أو يؤثر فى استعمالها العادى لمياه هذا النهر الذى يجرى فى أرضها •

« The flow of an international river is not subject to the authority of any one of the nations through which it runs, since one of the principles of Public International Law is that no country is allowed to initiate changes with regard to physical conditions in its territory to the dertment of the physical conditions in the territory of another country. For this reason no country has the righi to divert or in any way change the course of any river, if it runs naturally from its territory into the territory of a neighbour. Moreover, no country is allowed, for the same reason, to use the waters of a river in a manner which would expose its neighbours to danger, or affect their normal use of the waters of this river in iis territory »

مؤتمر القمة العربى



مؤتمر القمة العربى

رد فعل الدعوة للمؤتمر

....

استجابة لبنان :

جاء من بيروت أن الدوائر السياسية فى لبنان وصفت خطاب الرئيس عبد الناصر بأنه قوى وبناء كما أعربت عن اعجابها بشجاعة الرئيس وصراحته .

وقالت الدوائر السياسية ان اقتراح الرئيس قد أثلج صدور الجميع باعتباره منهاجا بارعا يوجه به العرب قضيتهم الكبرى.. وقد ضرب عبد الناصر مثلا رائعا جديدا للسمو والارتفاع فوق مستوى المصلحة الشخصية .

ومضت هذه الدوائر تقول ان كل ذلك يدحض مزاعم الرجعية التى روجت فى الايام الاخيرة اشاعات كاذبة حول موقف ج.ع.م من تحويل مجرى نهر الاردن .

وصرح رشيد كرامى بأن هذه الدعوة ترتفع الى مستوى المسئولية وتتصف بالمنطق والصدق وانها تتطلب عقد اجتماع عربى لوضع خطة.

وصرح السيد / عبد الله المشنوق النائب اللبنانى بأن دعوةالرئيس لعقد هذا المؤتمر دليل جديد على الجدية التى يعالج بها قضية فلسطين وعلى مدى تضحياته وتفاضيه وتسامحه فى سبيل المصلحة العربية المشتركة ... وقال عندما يبادر الرئيس عبد الناصر بنفسه للدعوة لمثل هذا المؤتمر فذلك أكبر دليل على أنه مستعد للتضحية بكلمشاعره الخاصة فى سبيل القضايا العربية .. وان قول سيادته ان طريق اليمن

هو طريق فلسطين لقول حق ، فطريق اليمن قضاء على الاستعمار والرجعية وتحرير فلسطين لا يمكن أن يتم الا بالتحرر من الاستعمار والرجعية .

واختتم السيد / المشنوق تصريحه بقوله : وعندما تتحرر جميع البلاد العربية تصبح الوحدة العربية قائمة ... وعندما تتحقق الوحدة العربية لن يصبح هناك شيء اسمه اسرائيل .

وقال عثمان الدنا الوزير اللبناني أن الاقتراح تكريس عملي وواقعي لاخلاص ج.ع.م لقضايا العرب وقال ان تلك السياسة التي أسسها المارد الأسمر وأحرز فيها نجاحا باهرا قد أصبحت قدوة لشتى الزعماء .

وقال السيد / امين الحافظ نائب طرابلس أن قضية فلسطين كانت من حوافز قيام الثورات العربية وفي طليعتها ثورة ٢٣ من يوليو التي سارت من نصر الى نصر وكادت في كل مرة تزود بالقوة الكافية لمجابهة المعركة الكبرى لتحرير فلسطين .

وقال لقد عرف عبد الناصر كيف يجند القوى الشعبية والفكرية العربية من أجل الاعداد للمرحلة الحاسمة المقبلة ولكن الصعوبات التي كان يلاقيها الركب العربي التقدمي هي ذاتها التي تعترض الطريق لمعركة فلسطين ولذلك كان لا بد من أن يأخذ ناصر المبادرة ويطلق دعوته الجريئة ليبدو الغث من السمين وليعرف الشعب العربي من هو الجاد ومن هو الذي لا يتسلح للمعركة الا بالكلام .

واختتم نائب طرابلس تصريحه قائلا : لكل هذا فان دعوة عبد الناصر مفيدة بلا شك وانه اذا قبل الملوك والرؤساء هذه الدعوة ستكون بلا ريب خطوة كبرى في وجه التجمعات الصهيونية التي نشطت فجأة في أكثر من صعيد عالمي .

وابرزت الصحف اللبنانية خطاب الرئيس جمال عبد الناصر الذي القاه في بورسعيد ونشرته تحت عناوين رئيسية في صفحاتها الاولى .. وقد اهتمت الصحف باقتراح سيادة الرئيس بشأن عقد اجتماع الرؤساء والملوك العرب لبحث مشكلة تحويل نهر الاردن .. كما نشرت صدى الخطاب في الاوساط العربية .

ـ فقالت صحيفة «الشعب» انه كان بمثابة قلب العروبة المفتوح .

ـ وقالت صحيفة « المحرر » ان الرئيس قد توج دعوته بجعل ج٠م٠ع تستطيع بالمواقف التى تستلزم الشجاعة أن تكون شجاعة ٠

ـ وقالت صحيفة «الانوار» ان الرئيس عبد الناصر قد سما حين وجه دعوته وفعل ذلك فى سبيل فلسطين التى اثبت دائما انه أكثر انتصارا لها وحرصا على عروبتها ولقد كان الرئيس رائدا فى القضاء على الاستعمار ويثبت اليوم أنه رائد فى القضاء على الصهيونية ٠

واستجاب الاردن :

وقد استجاب الملك حسين لدعوة الرئيس لعقد مؤتمر القمة العربى وأعلن ترحيبه للفكرة وان الاردن لن ترفض الدعوة للاشتراك فى هذا المؤتمر فى أى مكان وفى أى زمان .

وقالت الاذاعة الاردنية فى تعليقها : « ان قضية نهر الاردن لا تعنى مجرد خسارتنا لبضع أمتار من الماء تروى برضنا وتسقى مزارعنا وزارعينا ولكنها تعني تحقيق الصهيونية لحلم عزيز من أحلام غلاة مفكريهم وطاقة اقتصادية ضخمة تضاف الى رصيدهم فى مواقفهم العدوانية القادمة . والملك حسين يشارك ناصر وجهة نظره فى اعتبار مشكلة فلسطين مشكلة العرب جميعا ولأن الاردن هى قلب الشعب العربى وحامية اطول خط دفاعى فهى لن ترفض اية دعوة لاجتماع لمصلحة فلسطين والحفاظ على حقوقها فى اى مكان وأى زمان .

وقالت جريدة الجهاد المقدسة ... اننا على ثقة ان مجرد اجتماع الملوك والرؤساء العرب لبحث قضية مشتركة ولغاية واحدة سوف يجعلهم يخرجون من المؤتمر وهم قد تناسوا خلافاتهم أو قد تناسوا الكثير منها ... ومثل هذا المؤتمر سيعود على العرب بربح مزدوج هو ربح مقاومة عدوان اليهود ثم ربح تصفية الخلافات العربية وبالتالى التمهيد الى توحيد الصف العربى بعد طوال الفرقة ٠ ويجب على كل دولة عربية أن تتنبه الى أهمية هذا المؤتمر وأن تثق أن الشعوب العربية لن تتسامح مع اية دولة قد تتقاعس عن الاشتراك فى العمل لرد عدوان يهودى جديد ولتوحيد الصف العربى الذى طال زمن انقسامه ٠

واستجاب العراق :

اشارت اذاعة بغداد الى ماجاء فى خطاب سيادة الرئيس جمال عبد الناصر جميعه واضافت ما يلى :

رحب المشير عبد السلام عارف بدعوة الرئيس عبد الناصر لعقد المؤتمر المقترح واعرب الرئيس العراقي عن استعداده لحضور هذا الاجتماع .

وأدلى الرئيس عارف بتصريح لوكالة الانباء العراقية قال فيه .. ان الجمهورية العراقية تؤيد كل التأييد دعوة الرئيس عبد الناصر لاجتماع ملوك ورؤساء الدول العربية لمناقشة موضوع تحويل نهر الاردن وكل قضية عربية أخرى بصورة جديدة .

وقد تلقى الرئيس جمال عبد الناصر البرقية التالية من المشير عبد السلام عارف رئيس الجمهورية العراقية :

«سيادة الاخ جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة .. نبعث اليكم والشعب العربى الشقيق فى ج.ع.م بمناسبة الذكرى المجيدة لانتصاركم فى معركة بورسعيد بتهانينا الاخوية الخالصة . نود أن نؤكد لكم بأن العراق شعبا وحكومة يؤيد دعوتكم لاجتماع الرؤساء مبتهلين الى الله أن يسدد خطا الجميع لما فيه خير العروبة » .

وصرح الدكتور عبد الرحمن البزاز سفير العراق فى لندن بأن اقتراح الرئيس عبد الناصر كان دليلا آخر على اخلاص الرئيس فى تأييده القضايا العربية الكبرى وأضاف قائلا : ان طبيعة الاخطار التى تحيط بالعالم العربى تستدعى اتخاذ اجراءات حاسمة مثل هذه الاجراءات التى اقترحها الرئيس عبد الناصر ، ووصف السفير العراقى هذا الاقتراح بأنه اقتراح عظيم وهام للغاية وعملى وقال انه يوضح مرة أخرى أن رئيس الجمهورية العربية المتحدة يدرك مسئوليته التاريخية .

وقالت صحيفة «البلد» العراقية . ان قضية فلسطين هى القضية الاولى وانه يجب وضعها فوق كل خلاف وقالت لقد استطاعت الصهيونية العالمية استغلال الظروف واقامة كيانها الاجرامى فانه ليس من الممكن اعادة تلك الادوار على الشعوب العربية التى تحررت من الحكومات العميلة . وأعربت الصحيفة عن أملها فى أن يؤدى الاجتماع المقترح الى فتح صفحة جديدة للعلاقات العربية تجعل الصف العربى أقدر على تحقيق تحرير فلسطين .

واستجاب الكويت :

بعث الامير عبد الله السالم الصباح حاكم الكويت برقية الى الرئيس جمال عبد الناصر وأعلن فيها استعداده لحضور الاجتماع من أجل تحرير فلسطين .

أصدر الامير الصباح البيان التالى للشعب العربى فى الكويت .. «ان دعوة الاخ الرئيس جمال عبد الناصر لاجتماع ملوك ورؤساء الدول العربية لهى صدى لصوت الضمير العربى وتعبير ايجابى عن حاجة ملحة لنبذ الخلافات وتناسيها ومجابهة المشاكل العربية الاساسية لحسمها باخلاص عميق وعزيمة صادقة .

ويسرنى باسم الشعب الكويتى أن أعلن تلبيتى لهذا النداء .. واستعدادى لحضور أجتماع رؤساء الدول العربية » .

صرح السيد عبد العزيز حسين وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء الكويتى بأن اقتراح الرئيس عبد الناصر بدعوة الرؤساء والملوك العرب لبحث قضية فلسطين لهو فكرة رائعة ويجب أن يرحب بها كل المخلصين ... كما انها خطوة سليمة فى سبيل حل القضية الفلسطينية .

ووصف وزير خارجية الكويت دعوة الرئيس عبد الناصر بأنها خطوة هامة فى سبيل تناسى الخلافات من أجل مصلحة الامة وتحرير فلسطين.

أضافت الدوائر السياسية فى الكويت أن اقتراح عبد الناصر قد وضع الحلّ للوضع العربى الذى تعيشه الامة العربية .. كما ارتفع الرئيس بهذه الدعوة فوق الجراح حيث جاءت دعوته دليلا على ايمانه وصفائه واخلاصه من أجل العمل للقضية العربية .

وقد احتلت أنباء اقتراح الرئيس عبد الناصر بعد مؤتمر القمة العربى العناوين الرئيسية للصحف الكويتية فكان العنوان الرئيسى لصحيفة « أخبار الكويت » هو تأييد عربى لدعوة ناصر .

وعلقت الصحيفة على الاقتراح بقولها : ان اقتراح الرئيس جمال عبد الناصر ما كان ليخرج لولا اهتمام الرئيس العربى الصادق بقضية فلسطين ونظرته الجدية الواقعية لها وحرصه الشديد على تسديد ضربة محكمة قاضية الى اسرائيل .. وأشارت الصحيفة الى الانتصارات التى حققها الرئيس عبد الناصر منذ قيادته ثورة ٢٣ يوليو .

ورحبت عمان :

اعلن الامام غالب بن على رئيس دولة عمان تأييده الكامل لعقد المؤتمر المقترح وقال ان الشعب العربى فى عمان يؤيد كل تأييد اقتراح الرئيس ويرى فيه خطوة ايجابية لمواجهة تحدى اسرائيل . وقال الامام غالب انه على الرغم من أن عمان تخوض فى الوقت الحاضر معركة مريرة ضد الاستعمار البريطاني الا انها على أتم استعداد للقيام بما يفرضه عليها الواجب العربى تجاه قضية فلسطين .

ورحبت لحج :

صرح السلطان على عبد الكريم سلطان لحج بأن دعوة الرئيس عبد الناصر أكدت من جديد ان الرئيس يعيش فوق مستوى الاحداث ويرتفع فوق مستواها .

ورحب الجنوب العربى :

كما صرح السيد شيخان الحبشى الامين العام لرابطة الجنوب العربى بأن الدعوة لعقد هذا المؤتمر أكدت السجايا الخلقية والسياسية للرئيس عبد الناصر التى ترتفع فوق مستوى الحزازات .

واستجابت ليبيا :

بعث السيد محى الدين فيكمى رئيس وزراء ليبيا برقية للجامعة العربية بموافقة الملك ادريس السنوسى على اجتماع القمة العربى .

وفى القاهرة صرح السيد / طاهر بكير سفير ليبيا فى ج٠ع٠م ان اقتراح الرئيس عظيم وعملى يجد فيه العرب ما يحقق مصالحهم وكل ما يكفل درء الخطر فى تحويل نهر الاردن وفق الله ملوكنا ورؤساءنا لتحقيق آمال العرب فى اتحادهم وتعاضدهم لمواجهة الخطر الكبير .

واستجابت الجزائر :

رحب الرئيس احمد بن بيللا بحضور المؤتمر المقترح .

قال القائم بأعمال السفارة الجزائرية بالقاهرة ان هذا الاقتراح هام للغاية فتحويل مجرى الاردن يعتبر مؤامرة صهيونية خطيرة تهدد البلدان

العربية فلا بد من مواجهة المؤامرة بموقف عربي حاسم جريء ولذلك فلا بد من المصارحة الموضوعية بين العرب .

واستجاب السودان :

فقد أعلن الرئيس عبود موافقته على حضور المؤتمر . ورحبت الصحف السودانية بدعوة السيد الرئيس لعقد هذا المؤتمر .

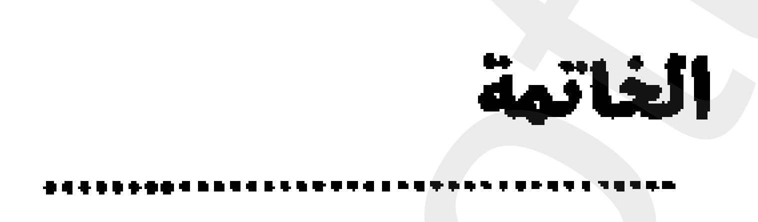
واستجابت اليمن :

فقد اعلن الرئيس السلال ترحيب اليمن بعقد مؤتمر للملوك والرؤساء العرب .

واستجابت السعودية ... أخيرا

واكتمل العقد العربي





الخاتمة



تقدير الموقف

لكى نخرج بتقدير سليم للموقف يجب أن ننظر الى الصورة من زواياها المختلفة ، وهنالك عدة زوايا تستوجب مطالعتها وثبر غورها .

فهنالك الزاوية الاسرائيلية .

وهنالك الزاوية الدولية .

وهنالك الزاوية القانونية .

ولنأخذ كل واحدة على حدة :

الزاوية الاسرائيلية :

فبالنسبة لاسرائيل فاننا قد رأينا ان المياه أساس حياتها وبقاءها ومشاريع المياه التى آخرها ذلك المشروع الذى بدات فى تنفيذه منذ عام ١٩٥٣ ومهدت لتنفيذه منذ عام ١٩٥١ بتجفيف بحيرة الحولة ، مشاريع تضعها فى المرتبة الأولى من الأهمية .

وهنا نتساءل : هل ستتخلى اسرائيل عن تنفيذ مشاريعها بسهولة؟ والجواب : لا .. فالأمر بالنسبة لاسرائيل أمر حياة أو موت ، أمر بقاء أو فناء . ولا يعقل ان نتوقع من اسرائيل أن تتنازل عن هذه المشاريع بسهولة .

والشواهد كلها تدل على أن اسرائيل قد كانت تتوقع صداما بينها وبين العرب بسبب مشاريع المياه . بل ان الصحافة الصهيونية فى العالم قد حددت تاريخ هذا الصدام ، وهو تاريخ انتهاء المرحلة الأولى من مشروع تحويل نهر الاردن .

فقالت مجلة جويش أوبزرفر Jewish Observer اللندنية فى غلافها بتاريخ ٢٥ من مايو سنة ١٩٦٢ : « ان الحرب فى عام ١٩٦٣ أو عام ١٩٦٤ » .. War in 1963 or 1964 ثم فى غلاف نفس المجلة بتاريخ ٥ من اكتوبر ١٩٦٢ نشرت صورة للصواريخ الامريكية التى عقدت اسرائيل صفقة لشرائها من أمريكا وهى صواريخ هوك « Hawk » . ومنذ

ذلك التاريخ والصحافة الصهيونية تتحدث عن احتمال اشتباك مسلح بين العرب واسرائيل .

ومن البديهيات أن من يتوقع نشوب حرب أن يستعد لها. ولاشك أن اسرائيل قد استعدت . وطالعتنا تصريحات المسئولين الاسرائيليين بأن اسرائيل ستستمر فى تنفيذ تحويل مجرى نهر الاردن ولو أدى ذلك الى صراع مسلح .

وفى خضم هذه الاستعدادات والتصريحات نواجه نغمة غريبة مصدرها اسرائيل نفسها ، هذه النغمة تدور حول أن مشروع تحويل مجرى نهر الاردن مشروع فاشل بالنسبة لاسرائيل وان ملايين الليرات الاسرائيلية التى صرفت عليه قد ضاعت هباء . وان مياه نهر الاردن ضررها أكثر من نفعها لاسرائيل . وخلاصة هذا الرأى تبلورت فى مقال نشرته مجلة « جويش ابزرفر » بتاريخ ٤ من أكتوبر سنة ١٩٦٣ ، وقد جاء فى غلافها صورة لأنابيب مبعثرة على الارض وكتب عنها : « أنابيب من غير مياه Pipes without water

وجاء فى هذا المقال الذى كان عنوانه : « خليط من المياه المالحة : الهجوم على مشروع مياه الاردن الى النقب »
« A Salty Mixture: Jordan-Negev Project Under Fire »

« يلاقى مشروع نقل مياه نهر الاردن الى صحراء النقب نقدا شديدا رغم أن هذا المشروع قد قيل الكثير فى مدحه والترحيب به .. وبالرغم من أن المرحلة الأولى قد أوشكت على الانتهاء . لقد هاجمه مزارعو الموالح (الحمضيات) من الزراع الاسرائيليين . لقد اعتاد هؤلاء المزارعون على رى أراضيهم بالمياه المستخرجة من جوف الارض ، وهذه المياه نسبة الملوحة فيها تبلغ ٤٠ أو ٥٠ جزء فى المليون . وهذه النسبة أقل بكثير من الحد الاقصى وهو ١٧٠ وحدة فى المليون والذى بعده لا تصلح المياه للاستعمال . ولقد هب هؤلاء المزارعين يعترضون على قرار الحكومة الذى يجبرهم على خلط مياه هذه الآبار (وهى مياه كما قلنا قليلة الملوحة) مع المياه الآتية من نهر الاردن وهى ميـاه نسبة الملوحة فيها مرتفعة . فمعروف أن نسبة الملوحة فى مياه الاردن والتى ستنقلها الأنابيب الى النقب تصل الى ٢٢٠ وحدة فى المليون . ولكن لكى تنخفض نسبة الملوحة العالية هذه ، فان مياه الاردن ستمزج بمياه الآبار حتى تنخفض نسبة ملوحتها الى الحد الاقصى الذى تتقبله الارض وهو ١٧٠ وحدة فى

المليون • وانضم الى المزارعين الدكتور رانان ويتز Dr. Ra'anan Weitz رئيس قسم الاستيطان في الوكالة اليهودية فقد قال :

« ان هذه النسبة القصوى ١٧٠ وحدة فى المليون لم يثبت بعد انها لا تضر الارض والزرع . وان اسرائيل لا يمكنها المخاطرة لتعريض أهم محصول تنتجه ــ وهو الحمضيات ــ لهــذه التجربة • هذا فضلا عن أن الاستمرار فى رى الارض بمياه على هذه الصورة من الملوحة سينجم عنه بعد مرور بضع سنوات ازدياد نسبة الملح فى الارض . وعندئذ يتحتم غسل هذه الارض بماء نقى ، وهذا الاجراء سيترتب عليه فقدان الارض لمواد الاخصاب فيها .

وعندما ظهرت هذه الحملة من الانتقادات فى الصحف الاسرائيلية هزت المجتمع هزا عنيفا لأنها موجهة الى مشروع عقد عليه الاسرائيليون آمالا عريضة •

وقال أهرون واينر المسئول الأول عن التخطيط المائى فى اسرائيل ومدير « شركة تاهال » مدافعا عن نفسه ازاء هذه الحملات انه مهندس ومنفذ فقط وانه ليس خبيرا فى كيمياء الماء وانه قد ابلغ دكتور رانان ويتز باحتمال ارتفاع نسبة الملوحة فى مياه الاردن فى بداية المشروع وقبل أن تبلغ التكاليف التى صرفت على المشروع ٣٠٠ مليون ليرة اسرائيلية • لكن رانان ويتز أنكر كل الانكار ان أهرون واينر قال له شيئا من هذا القبيل•

ان مايطالب به المزارعين وقف تنفيذ هذا المشروع حتى يصل الخبراء الى قرار بالنسبة لملوحة مياه نهر الاردن وتخفيض هذه الملوحة » •

« Clash between experts : When there criticisms appeared in the press recently they created a stir throughout the country, because they implied the whole Jordan-Negev Scheme on which so much hope had been pinned for years, might do more harm than good. Until now no such objections had been heared. That indeed is the reply given by the chief Water Planner, Aharon Wiener of Tahal (Water Planning for Israel Ltd.). He says that he is an engineer not an agronomist, and that he informed Weitz of the probable salinity level of the water from the Jordan-Negev Scheme when it was still in the planning stage and before over. It 300 million had been invested in it. Weitz, for his part denies this. What the

farmers want is that the operation of the water scheme should be delayed until the salinity of the water is considerably reduced ».

هذا ما جاء فى مقال المجلة المذكورة ، فاذا اضفنا اليه ماجاء فى المقال الافتتاحي للمجلة فى العدد نفسه والذى يقول فيه كاتبه « ان الحركة الصهيونية تتصف بقدرتها على مواجهة الحقائق وانها على استعداد للانسحاب والتقهقر اذا ما دعت الضرورة الى ذلك » .

« ... the strength of Zionism was in its ability to face reality, to retreat when necessary ».

أقول اذا أضفنا هذا القول بالاستعداد للانسحاب والتقهقر الى ماقيل عن فشل مشروع الاردن بالنسبة لاسرائيل ، فهل نستطيع أن نعتبر هذا تمهيدا من اسرائيل لاعلان تاجل تنفيذهم لمشروع تحويل مجرى نهر الاردن ولو لفترة ؟ أم انها مناورة صهيونية للتمويه ؟!!

ثم هناك الزاوية الدولية :

ان اسرائيل الذى خلقها الاستعمار لتبقى ، على رأى الرئيس الامريكي السابق جون كينيدى ، لن يتركها خالقوها تموت . بل ان تصرف دول المعسكر الغربى وعلى رأسها أمريكا منذ أن قامت اسرائيل يدل على اصرار هذه الدول على حمايتها . وسنتتبع باختصار ما فعله المعسكر الغربى لحماية اسرائيل وتدعيم بقائها دون أن نتعرض للمساعدات المالية والعسكرية التى امطرها الغرب بها .

وسنرجع الى الوراء قليلا :

سنرى أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت أول دولة فى العالم اعترفت بقيام اسرائيل .

ثم فى ٢٥ من مايو سنة ١٩٥٠ أى بعد أن أعلن العرب توقيع معاهدة الدفاع والتعاون المشترك لدول الجامعة العربية فى١٣ من ابريل سنة ١٩٥٠ اعلنت كل من الولايات المتحدة وانجلترا وفرنسا البيان الثلاثى المعروف ، وهذا هو نصه بعد الديباجة .

« ان حكومات المملكة المتحدة وفرنسا والولايات المتحدة قد انتهزت فرصةاجتماع وزراء خارجيتها الذى عقد اخيرا فى لندن لدراسة بعض

المسائل المتعلقة بالسلام والاستقرار فى الدول العربية وإسرائيل .. ومسألة تزويد تلك الدول بالاسلحة الحربية قررت اعلان التصريح الاتى :

تعترف الحكومات الثلاث أن الدول العربية واسرائيل جميعا فى حاجةالى الاحتفاظ بقدر خاص من القوات المسلحة لتأمين امنها الداخلى ولضمان حقها القانونى فى الدفاع عن النفس ولتمكينها من القيام بدورها فىالدفاع عن المنطقة كلها بصفة عامة ، ولهذا فان جميع الطلبات التى تقدم من هذه الدول للحصول على اسلحة او مواد حربية سوف تفحص فى ظل هذه المبادىء ، وبهذه المناسبة تود الحكومات الثلاث ان تعيد الى الذاكرة وان تؤكد التصريحات التى سبق ان القاها مندوبوها فى مجلس الأمن فى ٤ من أغسطس سنة ١٩٤٩ والتى أعلنوا فيها معارضتهم لقيام سباق للتسلح بين الدول العربية واسرائيل وتعلن الحكومات الثلاث أنها تلقت تأكيدات من جميع الدول المعنية والتى ستسمح لهـا بالتزويد بالاسلحة منها بأن الدول المشترية لاتنوى ان تقوم بأى اعتداء ضد اى دولة أخرى . وسوف تطلب ضمانات مماثلة كذلك من اية دولة أخرى فى المنطقة سيسمح لها بأن تزود بالاسلحة مستقبلا .

وتنتهز الحكومات الثلاث هذه الفرصة لتعلن عن عميق اهتمامها ورغبتها فى اقرار السلام والاحتفاظ بالسلم والاستقرار فى المنطقة واعتراضها الذى لايتغير لاستخدام القوة والتهديد باستخدام القوة بين اية دولة أخرى فى تلك المنطقة . وان الحكومات الثلاث اذا مارات أن احدى هذه الدول تعد العدة لانتهاك الحدود أو خطوط الهدنة فانهـا سوف تتخذ اجراءات عاجلة وفقا لالتزاماتها بوصفها أعضاء فى هيئة الامم داخل وخارج الهيئة لمنع هذا الانتهاك » .

— ثم جاءت الخطوة التالية من نفس الكتلة لتأمين سلامة اسرائيل ففى ١٣ من أكتوبر سنة ١٩٥١ أصدرت كل من أمريكا وفرنسا وبريطانيا وتركيا بيانا حول مشروع لاقامة قيادة للشرق الاوسط دعت فيه الدول العربية واسرائيل واتحاد جنوب افريقيا واستراليا ونيوزيلندا للاشتراك فيه . وقد اقترح ان يكون مقر القيادة فى القاهرة وقد اقترح ان تقوم الحكومات العربية بوضع قواتها المسلحة وقواعدها العسكرية وموانيها وطرق مواصلاتها ومنشآتها الاخرى تحت تصرف القائد العام للمنطقة .

ولاداعى لان نقول ان العرب رفضوا هذا المشروع كما رفضوا من قبل مبدأ البيان الثلاثى

ثم جاءت المحاولة التالية : باقامة حلف بغداد وكان ذلك في ٢٤ فبراير ١٩٥٥ وكان الحلف مفتوحا أمام اسرائيل للانضمام اليه . وكان ابطاله هم نفس ابطال الخطوتين السابقتين .

وتلى ذلك محاولة أخرى ممثلة في مشروع تمبلر الذى قدمه في ديسمبر سنة ١٩٥٥ وكان يهدف الى ضم الاردن الى حلف بغداد وعزله نهائيا عن المخطط العربى اذ ينص في مادته (د) ان الاتفاقية الجديدة تقضى بالايرتبط الاردن بأى التزامات خارج منطقة ميثاق حلف بغداد .

ثم جاء بعد ذلك تصريح ايدن في ٤ من ابريل سنة ١٩٥٥ والذى قال فيه : عن العلاقة بين العرب واسرائيل .

« ليس في الامكان اجراء تسوية بين العرب واسرائيل الا اذا شملت تلك التسوية :

اولا : تسوية مشكلة اللاجئين .

ثانيا : تسوية مشاكل الحدود .

ثالثا : تسوية مشكلة مياه الاردن .

ثم رأينا أن تسوية مشكلة اللاجئين بالنسبة للغرب هى عن طريق توطينهم دون الاعتراف بقرارات الامم المتحدة التى تنص على العودة مبتدئة بقرار رقم ١٩٤ الصادر في الدورة الثالثة في ١١ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ وما تلاه من قرارات . وقد تبلورت هذه الفكرة فكرة توطين اللاجئين في مشروع جونستون الذى قدمه مبعوث ايزنهاور الى المنطقة .

ثم رأينا أن تسوية مشكلة مياه الاردن معناه من وجهة نظر هذه الدوائر الاستعمارية هو اعطاء أكبر نصيب من المياه لاسرائيل .

وجاءت الخطوة التالية ممثلة في الخطاب الذى القاه جون فوستر دالاس في ٢٦ من أغسطس سنة١٩٥٥ وقد تناول فيه مشروع استثمار ميار نهر الاردن وضرورة ايجاد أراضى زراعية نتيجة لهذا الاستثمار وذلك لاستيعاب بعض اللاجئين الذين سيعودون ثم تكلم عن ايجاد حدود دائمة بين العرب واليهود وذلك عن طريق اتخاذ تدابير جماعية لها من القوة ما يردع العدوان او اية محاولة من الجانبين لتعديل الحدود بين اسرائيل وجاراتها .

وفى ١٩٥٦/٢/١ صدر بيان المحادثات الامريكية ـ البريطانية وقد نص على ضرورة تنفيذ البيان الثلاثى . واستطرد البيان يقول :

« لا يسعنا الا ان نعترف بالخطر الذى يتزايد من جراء استخدام القوة وبناء عليه فقد اتخذنا التدابير اللازمة لاجراء اجتماعات أخرى تضم الامريكيين والبريطانيين لدرس كيفية تدخلنا فى المستقبل لفض النزاع وسندعوا الحكومة الفرنسية الى هذه الاجتماعات » .

(انهم هم أنفسهم الثلاثى الذى وضع نفسه لخدمة الصهيونية واسرائيل .

ثم جاء الاعتداء الثلاثى يشكل صورة مجسمة واقعية لهذا التعاون .

وبعد ذلك جاء مبدأ ايزنهاور الذى اقره الكونجرس الامريكى فى ٩ منمارس ١٩٥٧ وفى مادته الاولى «يخول الرئيس الامريكىسلطة التعاون مع اية أمة أو مجموعة من الامم فى منطقة الشرق الاوسط وتقديم المساعدات لهذه الدول من أجل التطور الاقتصادى لتستطيع المحافظة على استقلالها القومى » .

وجاء فى مادته الثانية : « يخول الرئيس الامريكى سلطة تنفيذ برامج المساعدات العسكرية فى منطقة الشرق الأوسط اذا كانت دول هذه المنطقة ترغب فى ذلك كما تعتبر الولايات المتحدة مصلحتها الوطنية ومصلحة السلام العالمى تقتضيان المحافظة على استقلال دول الشرق الأوسط ووحدة أراضيه » .

وتتبع ذلك زيارة رتشاردز مبعوث ايزنهاور للمنطقة وترحيب اسرائيل به وببيان الكونجرس .

ثم جاء مبدأ كيندى الذى عبر عنه فى كتابه « استراتيجية السلام » وفى سياسته بعد ذلك وهو المبدأ القائل « ان اسرائيل قد خلقت لتبقى » .

ثم أصدر فى ١٩٦٣/٥/٦ بيانه المشهور الذى يتكون من النقاط التالية :

١ ـ ان الولايات المتحدة تؤكد أمن وسلامة كل من اسرائيل وجاراتها .

٢ ــ ان الولايات المتحدة تسعى الى الحد من سباق التسلح فى منطقة الشرق الاوسط .

٣ ــ ان الولايات المتحدة تعارض استعمال القوة فى الشرق الاوسط أو التهديد باستعمال القوة .

ان الولايات المتحدة فى حالة العدوان أو الاستعداد له بطريقة مباشرة او غير مباشرة فانها تؤيد اتخاذ الاجراءات المناسبة من جانب الامم المتحدة وانها ستتخذ اجراءات من جانبها لمنع أو وقف العدوان .

وجاء خليفة كيندى لندن جونسون يعلن سيره على مبادىء سلفه كيندى .

الزاوية القانونية :

هنالك حقيقة يجب ان نضعها نصب اعيننا عندما نتكلم فى قانونية تحويل مجرى نهر الاردن هذه الحقيقة هى أن الدول العربية الثلاث التى تتصل بنهر الاردن وهى لبنان وسوريا والاردن دول يطلق عليها فى قوانين الانهار « دول النهر العليا » Upper Riparians أى الدول التى ينبع منها النهر المشترك . أو بمعنى آخر ان هذه الدول فى يدها التحكم فى جريان النهر بعكس الدول التى يصب عندها النهر فانها تسمى « الدول السفلى للنهر Lower Riparians وفى مشكلة نهر الاردن فان اسرائيل هى من دول النهر السفلى .

يقول ف.ج. بيربر F.J. Berber فى كتابه « الأنهار فى القانون الدولى « Rivers in International Law » ان هناك أربع وجهات نظر مختلفة فى مسألة استغلال مياه الانهار المشتركة هذه المبادىء أو وجهات النظر الاربع هى (انظر ملحق د) .

١ ــ وجهة نظر تقول : **بالسلطة المطلقة على اراضيها** Absolute Territorial Sovereignty ويخول هذا الرأى للدولة حق التصرف فى المياه التى تجرى فى أراضيها بمحض ارادتها .. ولكنها لا يحق لها ان تطلب من الدول الاخرى ألتى يمر فيها نفس النهر ان تسمح باستمرار جريان النهر . أو بمعنى آخر انها حرة تفعل ما تشاء فى الجزء الخاص بها من

النهر ومقابل ذلك فان الدول الاخرى التى تشترك فى نفس النهر لها هى الاخرى مطلق الحرية فى التصرف فى باقى النهر .

٢ ـ وجهة نظر تقول : بوحدة الاراضى المتكاملة Absolute Territorial Integrity وبناء عليه فان الدولة لها الحق فى ان تطلب من الدول الاخرى المشتركة معها فى نفس النهر ضمان استمرار جريان مياه النهر ومقابل ذلك فهى لا تأتى عملا من شأنه ان يؤثر فى جريان ماء النهر فى الجزء الذى يمر فى اراضيها أو بمعنى آخر انها ليست مطلقة السلطة على الجزء الذى يمر فى أرضيها من النهر مقابل ان تكون الدول الاخرى المشتركة ليست مطلقة السلطة هى الاخرى فى الجزء الذى يجرى فى اراضيها .

٣ ـ وجهة نظر تقول : بمبدأ الاقليمية Community in the Waters وبمقتضاه تكون السلطة على النهر مشتركة بين الدول التى النهر وتصدر القرارات الخاصة بالنهر جماعة وبناء على اتفاق هذه الدول مشتركة .

٤ ـ وجهة نظر تقول : تقيد السلطة المطلقة وكذلك تقييد وحدة الاراضى المتكاملة Restriction of absolute territorial sovereignty and restriction of absolute territorial integrity وبناء عليه فان حرية استعمال المياه حرية مقيدة وكذلك مبدأ وحدة الاراضى المتكاملة مقيد

هذه هى وجهات النظر الاربع التى يأخذ بها رجال الفقه الدولى فى مسألة المياه كل حسب وجهة نظره وتفكيره . وهنا نتساءل اى هذه المبادىء هى التى تطبق بالفعل .

يقول الفقيه تالمان H. Thalmann أن الرأى الغالب هو الرأى الرابع وهو القائم على فكرة « حسنى الجوار الدولى »
International Neighbourship

ونعود مرة اخرى الى ما قلناه فى أول هذا الكلام وهو ان الدول العربية المشتركة فى نهر الاردن وهى لبنان وسوريا والاردن كلها دول عليا Upper Riparians اى انها تتحكم فى النهر لانه ينبع من أراضيها وهذا يجعل موقف اسرائيل ضعيفا ، لاننا نستطيع ان نطبق وجهة النظر الاولى القائلة بالسلطة المطلقة على الارض وبالتالى تستطيع الدول العربية الثلاث ان تحول مجارى انهار الحصبانى وبانياس

واليرموك على التوالي وتحول دون اتصالها بنهر الاردن . وهكذا تجد اسرائيل نفسها في موقف لا تحسد عليه .

وان الدول العربية ينبغي ان تلجأ الى هذا التصرف القانوني ولا يستطيع أحد أن يعيب عليها مسلكها هذا لان اسرائيل هي المبتدئة باساءة استعمال مجرى الاردن .

ولقد طبقت أمريكا هذا المبدأ في علاقتها مع المكسيك . فلقد أعلن المدعي العام الامريكي هارمون Harmon في سنة ١٨٩٥ حول الجدل الذي دار مع المكسيك خاصا بالاستفادة بمياه نهر ريوجراند Rio Grande فقد قال : .. ان القوانين والمبادىء والسوابق في القانون الدولي لا تلزم أمريكا بأي التزام .. وانها حرة تفعل ما تشاء .

« ... in my opinion, the rules, principles and precedents of international law impose no liability or obligation upon the United States ».

ومن هذا نرى ان اسرائيل ليس أمامها سوى أن تلتزم حدودها من مياه نهر الاردن فلا تقدم على تحويل هذه المياه .

وكلمة اخيرة نقولها :

ان اسرائيل قد أوقعت نفسها في مركز خطير .. فاذا كانت قد استعدت لاي صدام مسلح فلتعلم ، او قل فهي تعلم ولا شك ، ان هذا الاستعداد لن يفيدها شيئا أمام امكانيات العرب مجتمعين او امكانية الجمهورية العربية وحدها . وانتصارات جيشها في اليمن قد قلبت خطط اسرائيل راسا على عقب .

واذا كانت ستتمادى في غيها وتقدم على سلب مياه الاردن فان القانون الدولي يقف الى صفنا وعندئذ ستعلم اسرائيل اننا ونحن نملك منابع نهر الاردن نستطيع ان نتحكم فيه وفي مياهه بينما اسرائيل لا تستطيع ان تفعل شيئا .

واذا كانت تعتمد على المبادىء والبيانات التي أعلن عنها الاستعمار لحمايتها فان هذه المبادىء وهذه البيانات قد ثبت خواتها وعدم جدواها وتحطمت كلها على صخرة المقاومة العربية . وليست تجربة العدوان الثلاثي ببعيدة عن الاذهان .

علي محمد علي

الملحق





ملحق (أ)

١ ـ شركة مكوروت Mekerot Water¯Go

تعتبر هذه الشركة من أكبر الشركات الاسرائيلية للمياه ، حيث انها تسيطر تقريبا على جميع مصادر المياه فى اسرائيل وقد تأسست فى عام ١٩٣٧ بوساطة الوكالة اليهودية ، لتزويد المدن والمستعمرات بمياه الشرب والرى .

ولما انتهى عهد الانتداب استولت هذه الشركة على جميع مشروعات المياه فى البلاد ، وقد صدر بها قانون خاص يجعلها سلطة مختصة بالمياه مع أنها تعتبر شركة تجارية تابعـــة للهستدروت • وتقوم هذه الشركة بتوزيع المياه على المدن والمستعمرات وباستغلال مصادر المياه وتنفيذ المشروعات لجر هذه المياه بالأنابيب والمضخات الى جميع أنحاء البـــلاد بوساطة مخطط خاص وضعته الحكومة الاسرائيلية •

وبالاضافة الى ماذكر من اعمالها فانها تملك (٧٠٪) من أسهم شركة النفط (لابيدوت) و (٥ر١٢٪) من أسهم شركة (الباحثين عن النفط) و (١٨ ٪) من أسهم شركة (نفطا) .

كما تملك شركة (مكوروت) (٥٠ ٪) من أسهم مصنع (بوفال جاد) فى عسقلان الذى ينتج المعدات والانابيب اللازمة لمشروعات جر المياه الى انحاء البلاد المختلفة .

وفى مطلع عام ١٩٥٨ ، أصيبت شركة (مكوروت) بأزمة حادة فقد عجزت عن تمويل أعمـــال التنقيب عن البترول ، فلم تتمكن من تنفيذ التزاماتها المالية تجاه الشركتين اللتين تمتلك معظم أسهمما وكان من نتيجة ذلك أن قررت شركة (مكوروت) بصورة نهائية الانسحاب من ميدان عمليات التنقيب عن البترول ، وعرضت على الحكومة أن تشترى أسهمها فى هذه الشركات وتقوم هى بتمويلها •

٢ ـ شركة تاهال :

انشئت شركة تاهال ـ شركة مشروعات المياه الاسرائيلية ـ من قبل الحكومة الاسرائيلية وذلك فى عام ١٩٥٢ لغرض تنظيم مصادر المياه والافادة منها وتملك الحكومة الاسرائيلية (٥٢٪) من أسهمها أما الباقى فهو موزع بين الوكالة اليهودية والصندوق القومى اليهودى حيث يملك كل منهما (٢٤٪) من أسهم الشركة المذكورة .

وتعتبر هذه الشركة بمثابة منظمة تخطيط تعمل عن طريق ٤ دوائر هندسية هى :

ـ دائرة التخطيط العام .

ـ دائرة التنظيم .

ـ دائرة الخزانات والبحوث .

ـ دائرة المجارى أو التجفيف .

وقد أنشأت الحكومة الاسرائيلية هذه الشركة لكى تضع مخططا عاما عن أستغلال مصادر المياه فى البلاد ويمكن اعتبار موضوع تنمية مصادر المياه لمشروعات الرى وتوليد القوى الكهربية والهدف الرئيسى لهذه الشركة .

وقد وضعت (تاهال) بعد خمس سنوات من العمل مخططا عاما لاستغلال مصادر المياه يستغرق تنفيذه ثمانى سنوات ويؤدى الى زيادة كميات المياه الى ١٨٠٠ مليون متر مكعب أما تفاصيل هذا المخطط فهى كما يلى :

ـ انشاء خط المياه الرئيسى من الجليل الأعلى الى النقب الشمالى

ـ انشاء بحيرة (ناطوفة) بحيث تصبح المستودع العام للمياه فى اسرائيل .

ـ انشاء محطة كهربا (الطابغة) بحيث تصبح أقوى محطة كهربية فى اسرائيل

ـ مد خط جديد من نهر اليرموك الى النقب قرب الساحل .

ـ تمديد خطوط من الخط الرئيسى الى جميع أنحاء النقب حتى ايلات .

ـ انشاء ست عشرة بحيرة اصطناعية كبيرة لخزن المياه وجمع مياه الامطار فى جميع انحاء البلاد .

ومن أعمال الشركة أيضا القيام بعمليات التجفيف وفتح المجارى العامة ومد انابيب البترول .

ولقد زادت أعمال هذه الشركة فبعد ان كان مقررا لها أن تكون محلية لاسرائيل وحدها خرجت الى النطاق العالمى ، وعقدت الاتفاقيات مع البلدان المختلفة فى آسيا وآوربا وافريقيا بخصــوص اعمال الرى والتنفيب عن المياه ، كما أوفدت (تاهال) كثيرا من مهندسيها وخبرائها الى بلاد كثيرة لدراسة المشروعات ووضع الخطط للقيام بالاعمال المطلوبة بالنسبة للرى وأعمال التنقيب ٠

ملحق (ب)

In reality we have, only four alternative principles which govern the use of waters flowing through more than one state :

1. — The principle of absolute territorial sovereignty, by virtue of which a state can dispose freely of the waters actually flowing through its territory, but has no right to demand the continued free flow from other countries.

2. — The principle of absolute territorial integrity, by virtue of which a state has the right to demand the continuation of the natural flow of waters coming from other countries, but may not for its part restrict the natural flow of waters flowing through its territory into other countries.

3. — The principle of community in the waters by virtue of which rights are either vested in the collective body of riparians or are divided proportionally, or any other kind of absolute restriction on the free usage of the waters by the riparians is created in such a way that no one state can dispose of the waters without the positive co-operation of the others.

4. — A restriction of the free usage of the waters which, it is true, does not extend as far as the principle of a community in the waters but which in differing degrees restricts the principle of absolute territorial sovereignty just as much as the principle of absolute territorial integrity.

The first principle, that of absolute territorial sovereignty, operates practically only in favour of the upper riparians and, where there are several riparians, only in favour of the uppermost riparian. In practice, therefore, it is only upper riparians who appeal to this principle.

The second principle, that of absolute territorial integrity operates practically only in favour of the lower riparian and, where there are several riparians, only in favour of the lowest riparian who is in possession of the river mouth. In practice, therefore, it is only lower riparians who appeal to this principle, often, however, only in the modified form of a demand for the protection of existing rights of usage established rights and so forth.

1 — The Principle of Absolute Territorial Sovereignty

The classical formulation of the first principle, the principle of absolute territorial sovereignty, is to be found in a declaration by the American Attorney-General Harmon made in 1895 in connection with the dispute with Mexico concerning the utilisation of the Rio Grande.

> «The case presented is novel one. Whether the circumstances make it possible or proper to take any action from considerations of comity is a question which does not pertain to this Department; but that question should be decided as one of policy only, because, in my opinion, the rules, principles, and precedents of international law impose no liability or obligation upon the United States.»

Klueber, in his textbook of international law which appeared in 1921 writes:

> «The independence of states shows itself above all in the free and exclusive use of prerogative water rights to their full extent.»

Heffter comes to the following point of view:

> «Supreme territorial power is thus sovereignty applied to a particular land or waters, the right to dispose of them to the exclusion of third states and their subjects.»

A pronounced exponent of this first principle is to be found in E. Bousek:

«(a) In all other matters the principle of absolute territorial sovereignty is applicable. That means that a state can consume in its entirely and use without restriction the waters of all kinds to be found in its territory as long as it does not violate the right of drainage just described; it can thus, above all, entirely divert a watercourse flowing through its territory or diminish the quantity of water flowing in it: Objections can indeed be raised by the lower lying state or by interested persons in that state in the negotiations relating to consent in matters of water rights, and the interested persons in other states usually come to realise of their own accord that they have no legal claim to consideration. Should any such consideration take place, it takes place only in the interests of the preservation of good international relations. The decision is however entirely unilateral.»

The same attitude was adopted by the Austrian Administrative Court in a decision of March 1, 1913.

W. Shade similarly advocates the principle of absolute territorial sovereignty.

2 — The Principle of Absolute Territorial Integrity.

The leading English textbook by Oppenheim, is also to be included among this group:

«But the flow of not-national, boundary, and international rivers is not within the arbitrary power of one of the riparian states, for it is a rule of international law that no state is allowed to alter the natural conditions of its own territory to the disadvantage of the natural conditions of the territory to the disadvantage of the natural conditions of the territory of a neighbouring state. For a state is not only forbidden to stop or to divert the flow of a river which runs from its own to a neighbouring state, but likewise such use of the water of the river as either causes danger to the neighbouring state or

prevents it from making proper use of the flow of the river on its part.

«A state, in spite of its territorial supremacy, is not allowed to alter the natural conditions of its own territory to the disadvantage of the natural conditions of the territory of a neighbouring state — for instance, to stop or to divert the flow of a river which runs from its own into neighbouring territory.»

The view taken by Miss Reid, is also to be included here.

«An important example of a negative servitude is to be found already in the control of the diversion of waters, a problem made more serious by the rapid development of hydro-electric energy, for uncontrolled diversion could lead to the ruin of any industry which relies on this source of energy, or even of the electric power industry itself.

3 — The Principle of a Community of Property in Water

The adherents of the third principle, that of a community in the water, rely in the main on natural law principles. Thus Hugo Grotius cites Ovid as chief witness for the common possession of the water. «Quid prohibetis aquas? usus communis aquarum est», as well as Virgil and Plato. Engelhardt and Constantin G. Vernesco put forward similar points of view.

The American writer H.R. Farnham, is an open adherent of this principle.

«A river which flows through the territory of several states or nations is their common property... It is a great natural highway conferring, besides the facilities of navigation certain incidental advantages, such as fishery and the right to use the water for power and irrigation. Neither nation can do any act which will deprive the other of the benefits of those rights and advantages.

The same idea appears in a number of official Acts. The Decree of the Provisory Executive Council of the French Republic of November 16, 1792, provides:

«The watercourse of a river is the common and inalienable property of all countries watered by it.»

4 — The Principle of Restricted Territorial Sovereignty and of Restricted Territorial Integrity

The overwhelming body of theoretical teaching today seems to conform to this fourth principle that is, to the principle of restricted territorial sovereignty and of restricted territorial integrity.

This principle is advocated by Caratheodory in his work «Du droit international concernant les grands cours d'eau 1861» and by Von Bar and by B. Winiarski now gudge of the International Court of Justice, in his work «Principes Ceneraux du droit fluvial» and by Max Huber, and by Sosa-Rodriguez in his book «Le droit fluvial international et let fleuves d'Amerique latine 1935.»

Water Treaties
Austria Successor States.

The Treaty of St. Germain of October 10, 1919 which inter alia, also contains water regulations for the relations between Austria and the successor states (Italy, Yugoslavia, Czechoslovakia, Poland) stipulates the following for the water relations these states:

«Art. 309. In default of any provisions to the contrary when as the result of the fixing of a new frontier the hydraulic system (canalisation, inundations, drainage, or similar matters) in a state is dependent on works executed within the territory of another state, or when usage is made on the territory of a state, in virtue of pre-war usage, of water or hydraulic power, the source of which is on the territory of another state, an agreement shall be made between the states concerned to safeguard the interests and rights acquired by each of them.

Similar provisions are to be found in Article 292 of the **Treaty of Trianon of May 4, 1920** (for Hungary and its successor states), as well as in Article 363 of the **Treaty of Sèvres of August 10, 1920** replaced by Article 109 of the **Treaty of Lausanne** of July 24, 1923 (for Turkey and its successor states).

Austria-Hungary

The Treaty between Austria and Hungary of March 11, 1927 contains in Part 1 the following agreement :

The Austrian and Hungarian Governments undertake, in accordance with Article 292 of the Treaty of Trianon, not to adopt any unilateral measure the hydraulic system in the regions adjoining the Austro-Hungarian frontier, or to carry out any work which might modify the existing hydraulic system in the territory of the other contracting state.

Austria-Czechoslovakia

The Frontier Treaty of December 12, 1928 between Austria and Czechoslovakia contains in Section III the following important provisions:

«Part II. Granting of New Rights in respect of Waterways and Construction of New Hydraulic Installations.

Czechoslovakia-Hungary

The Treaty between Czechoslovakia and Hungary of November 14, 1928 contains similar to those of the 1928 Treaty between Czechoslovakia and Austria.

Czechoslovakia-Roumania

Similar regulations are contained in the Treaty between Czechoslovakia and Roumania of July 15, 1930. It provides in Article 24:

Hungary-Roumania

The Treaty of April 14, 1924

Roumania-Yugoslavia

December 14, 1931

Greece-Turkey

On June 20, 1935

Germany-Czechoslovakia

The Treaty of February 3, 1927

Germany-Poland

On March 14, 1925

Germany-Denmark

On April 10, 1922

Germany-Lithuania

The Treaty of January 29, 1928

Prussia-Netherlands

The Treaty of Aachen of June 26, 1816

Germany-Switzerland

May 10, 1879

Germany-France

Under the Treaty of Versailles.

On October 27, 1956, a treaty was concluded between the German Federal Republic and the French Republic.

A frontier treaty between Germany and France of August 14, 1925.

Elbe Statute

The Elbe Statute a multilateral treaty concluded on February 22, 1922 in accordance with the provisions of the Treaty of Versailles, contains provision relating to the appointment of a commission which can forbid the erection of installations.

The Convention of February 14, 1925 concerning the International Legal Regime of the Waters of the Pasvik and the Jakobselv provides in the first article:

«Art. 1. On the river system of the Pasvik and the Jakobselv no measure may be taken on the territory of one of the contracting states which, to the detriment of the other states and without its consent, might involve a change in the natural régime of the latter's waterways.

Sweden-Norway

When Norway and Sweden in 1905 dissolved the Union existing between them (problems of state succession again) they also concluded on October 26, 1905 a Convention concerning water rights.

Belgium-Netherlands

Treaty of May 12, 1860

Belgium-Luxembourg

August 7, 1843

France-Switzerland

October 4, 1913

France-Italy

The Agreement of December 17, 1914

Italy-Switzerland

Italy and Switzerland concluded on June 18, 1949 a treaty relating to water rights in the Averserrhein area.

France-Spain

The Treaty of May 26, 1866 between France and Spain is concerned with all the frontier waters between the two countries and provides it in Article 12.

Spain-Portugal

On August 11, 1927

Soviet-Union-Successor States

Each of the five peace treaties which the Soviet Union concluded with Estonia on February 2, 1920 with Lithuania on July 12, 1920 with Finland on October 14, 1920 with Latvia on August 11, 1920 and with Poland on May 18, 1921.

Lithuania-Poland

The Treaty of May 14, 1938

Great Britain-Belgium

Article 3 of the Treaty of May 9, 1906 between Great Britain and the then Congo State.

Belgium-Portugal

Agreement of July 20, 1927

Great Britain-Portugal

May 11, 1936 and December 28, 1937

Great Britain-Abyssinia

The Treaty of May 15, 1902

Great Britain-Italy

April 15, 1891

South Africa-Portugal

Agreement of July 1, 1926

Great Britain-France

January 21, 1895

ملحق (ح)

U.N. Security Council Resolution Concerning Incidents in the Northern (Syrian-Israeli) Demilitarised Zone: Israel's Drainage Operations in Huleh Marshes.

May 8, 1951 (1) The Security Council.

1. — Recalling its resolutions of 15 July 1948 (S/902) 11 August 1949 (S/1476) 17 November 1950 (S/1907 and Corr. 1).

2. — Noting with concern that fighting has broken out in and around the demilitarized zone established by July 1949 and that fighting is continuing despite the cease-fire order of the Acting Chief of Staff of the United Nations Truce Supervision Organisation issued on May 4, 1951.

3. — Calls upon the parties or persons in the areas concerned to cease fighting and brings to the attention of the parties their obligations under Article 2, paragraph 4 of the Charter of the United Nations and the Security Council's resolution of 15 July 1948 and their commitments under the General Armistice Agreement and accordingly calls upon them to comply with these obligations and commitments.

1) UN Doc. S/2130 adopted 10 votes to none, with 1 abstention (USSR). The text is copied from Yearbook of the United Nations (1951), P. 289.

The Security Council

UN Security Council Resolution Concerning Incidents along the Syrian-Israeli Frontier: Israel's Drainage Operations in Huleh Marshes (May 18, 1951) (1).

Recalling its past resolutions of 15 July 1948 (S/902) 11 August 1949 (S/1376), 17 November 1950 (S/1907) and Corr. (1) and 8 May 1951 (S/2130) referring to the General Armistice Agreements between Israel and the neighbouring Arab States and to the provisions contained therein concerning methods for maintaining the armistice and resolving disputes through the Mixed Armistice Commissions participated in by the parties to the General Armistice Agreements.

Noting the complaints of Syria and Israel to the Security Council, statements in the Council of the representatives of Syria and Israel, the reports to the Secretary General of the United Nations by the Chief of Staff and the Acting Chief of Staff of the United Nations Truce Supervision for Palestine, and statements before the Council by the Chief of Staff of the United Nations Truce Supervision Organisation for Palestine.

Noting that the Chief Staff of the Truce Supervision Organisation in a memorandum of 7 March (S/2049, Section IV, paragraph 3) and the Chairman of the Syrian-Israeli Mixed Armistice Commission on a number of occasions have requested the Israeli delegation to the Mixed Armistice Commission to ensure **that the Palestine Land Development Company, Limited, is instructed to cease all regulations in the demilitarised zone until such time as an agreement is arranged through the Chairman of**

(1) UN Doc. S/2157 adopted by 10 votes to none, with 1 abstention (USSR). The text is copied from Yearbook of the United Nations (1951) PP. 290-291.

the Mixed Armistice Commission for continuing this project.

Noting further that article V of the General Armistice Agreement gives to the Chairman the responsibility for the general supervision of the demilitarised zone.

Endorses the request of the Chief of Staff and the Chairman of the Mixed Armistice Commission on this matter and calls upon the Government of Israel to comply with them.

Declares that in order to promote the return of permanent peace in Palestine, it is essential that the Governments of Israel and Syria observe faithfully the General Armistice Agreement of 20 July 1949.

Notes that under Article VII, paragraph 8, of the Armistice Agreement where interpretation of the meaning of a particular provision of the agreement, other than the preamble and articles I and II is at issue, the Mixed Armistice Commission's interpretation shall prevail.

Calls upon the Government of Israel and Syria to bring before the Mixed Armistice Commission or its chairman, whichever has the pertinent responsibility under the Armistice Agreement their complaints and to abide by the decisions resulting therefrom.

Considers that it is inconsistent with the objectives and intent of the Armistice Agreement to refuse to participate in meetings of the Mixed Armistice Commission or to fail to respect requests of the Chairman of the Mixed Armistice Commission as they relate to his obligations under Article V and calls upon the parties to be represented at all meetings called by the Chairman of the Commission and to respect such requests.

Calls upon the parties to give effect to the following excerpt cited by the Chief of Staff of the Truce Supervision Organisation at the 542nd meeting of the Security Council on 25 April 1951, as being from the summary

record of the Syria-Israeli Armistice-Conference of 3 July 1949, which was agreed to by the parties as an authoritative comment on Article V of the Syrian-Israeli Armistice Agreement.

The questions of civil administration in villages and settlements in demilitarised zone is provided for within the framework of an Armistice Agreement, in sub-paragraph 5 (b) and 5 (f) of the draft article. Such civil administration, including policing, will be on a local basis, without raising general questions of administration, jurisdiction, citizenship, and sovereignty.

Where Israeli civilians return to or remain in an Israel village or settlement, the civil administration and policing of the village or settlement will be by Israelis. Similarly, where Arab civilians return to or remain in an Arab village, a local Arab administration and police unit will be authorised.

As civilian life is gradually restored, administration will take shape on a local basis under the general supervision of the Chairman of the Mixed Armistice Commission.

The Chairman of the Mixed Armistice Commission in consultation and cooperation with the local communities, will be in a position to authorise all necessary arrangements for the restoration and protection of civilian life. He wili not assume responsibility for direct administration of the zone.

Recalls to the Governments of Syria and Israel their obligations under Article 2, paragraph 4 of the Charter of the United Nations and their commitments under the Armistice Agreement not to resort to military force and finds that:

a) Aerial action taken by the forces of the Government of Israel on 5 April 1851.

b) Any aggressive military action by either of the parties in or around the demilitarized zone, which further investigation by the Chief of Staff of the Truce Super-

vision Organisation into the reports and complaints submitted to the Council may establish.

Constitute a violation of the cease-fire provision provided in the Security Council resolution of July 15, 1948 and are inconsistent with the terms of the Armistice Agreement and the obligations assumed under the Charter.

Noting the complaint with regard to the evacuation of Arab residents from the demilitarised zone:

a) Decides that Arab civilians who have been removed from the demilitarised zone by the Government of Israel should be permitted to return forthwith to their homes and that the Mixed Armistice Commission should supervise their return and rehabilitation in a manner to be determined by the Commission, and

b) Holds that no action involving the transfer of persons across international frontiers, armistice of within the demilitarised zone should be undertaken without prior decision of the Chairman of the Mixed Armistice Commission.

Noting with concern the refusal on a number of occasions to permit observers and officials of the Truce Supervision Organisation to enter localities and areas which were subjects of complants in order to perform their legitimate functions considers that the parties should permit such entry at all times whenever this is required to enable the Truce Supervision Organisation to fulfil its functions, and should render every facility which may be requested by the Chairman of the Mixed Armistice Commission for this purpose.

Reminds the parties of their obligations under the Charter of the United Nations to settle their international peace and security are not endangered, and expresses its concern at the failure of the Governments of Israel and Syria to achieve progress pursuant to their commitments under the Armistice Agreement to promote the return to permanent peace in Palestine.

Directs the Chief of Staff of the Truce Supervision Organisation to take the necessary steps to give effect to this resolution for the purpose of restoring peace in the area, and authorises him to take such measures to restore peace in the area and to make such representations to the Governments of Israel and Syria as he may deem necessary.

Calls upon the Chief of Staff of the Truce Supervision Organisation to report to the Security Council on compliance given to the present resolution.

Requests the Secretary to furnish such additional personnel and assistance as the Chief of Staff of the Truce Supervision Organisation may request in carrying out the present resolution and the Council's resolutions of 8 May 1951 and 17 November 1950.

UN Security Council Resolution Requiring Israel's Suspension of Work in the Demilitarised Zone, River Jordan.

October 27, 1953

The Security Council,

Having taken note of the report of the Chief of Staff of the Truce Supervision Organisation dated 23 October 1953 (S/3122).

Desirous of facilitating the consideration of the question without however prejudicing the rights, claims or position of the parties concerned.

Deems it desirable to that end that the works started in the Demilitarized Zone on 2 September 1953 should be suspended during the urgent examination of the question by the Security Council.

Notes with satisfaction the statement made by the Israel representative at the 631st meeting the undertaking given by his Government to suspend the works in question during that examination.

Requests the Chief of Staff of the Truce Supervision Organisation to inform it regarding the fulfilment of that undertaking.

The Propects Relating to River Jordan and its Sources.

Resol. 600 — Sess. 20 — Sched. 4 January 1, 1954, P. 137.

The Council resolves to approve the following decision of the Poltical Committee:

The Political Committee has perused the report drawn up by the Arab Technical (sub) Committees (charged with) studying the projects of utilising the waters of River Jordan and its tributaries. It has also heard the statements made by the rapporteur of that (sub) Committee.

It has become clear to the Political Committee from all the above that the engineers of the Arab States have succeeded in laying down the bases for a useful project that would ensure right and justice :

The Political Committee has therefore decided to entrust the aforesaid Arab (sub) Committee with (the task of) completing its studies for submitting the project form (to the Political Committee) at the earliest possible time.

ملحق (د)

Statement by President Eisenhower on Eric Johnston's Mission to the Middle East, October 16, 1953.

The Government of the United States believes that the interests of world peace call for every possible effort to create conditions of greater calm and stability in the Near East.

The administration has continuously undertaken to relieve tensions in this sensitive and important area of the free world:

Last spring, the Secretary of State, John Foster Dulles, made a first-hand survey of the area.

In furtherance of this policy, I am now sending Eric Johnston to the Near East as my personal representative with the rank of Ambassador to explore with the governments of the countries of that region certain steps which might be expected to contribute to an improvement of the general situation in the region. In so doing, I have assured Mr. Johnston that he will have my full support and enjoy the widest possible latitude in dealing with all questions relevant to his mission.

One of the major causes of disquiet in the Near East is the fact that some hundreds of thousands of Arab refugees are living without adequate means of support in the Arab States. The material wants of these people have been cared for through the United Nations Relief and Works Agency. The Congress of the United States, over a period of four years, has appropriated a total of $ 153,513,000 to aid these refugees. It has been evident from the start, however, that every effort must be made by the countries concerned with the help of the international community, to find a means of giving these unfor-

tunate people an opportunity to regain personal self-sufficiency.

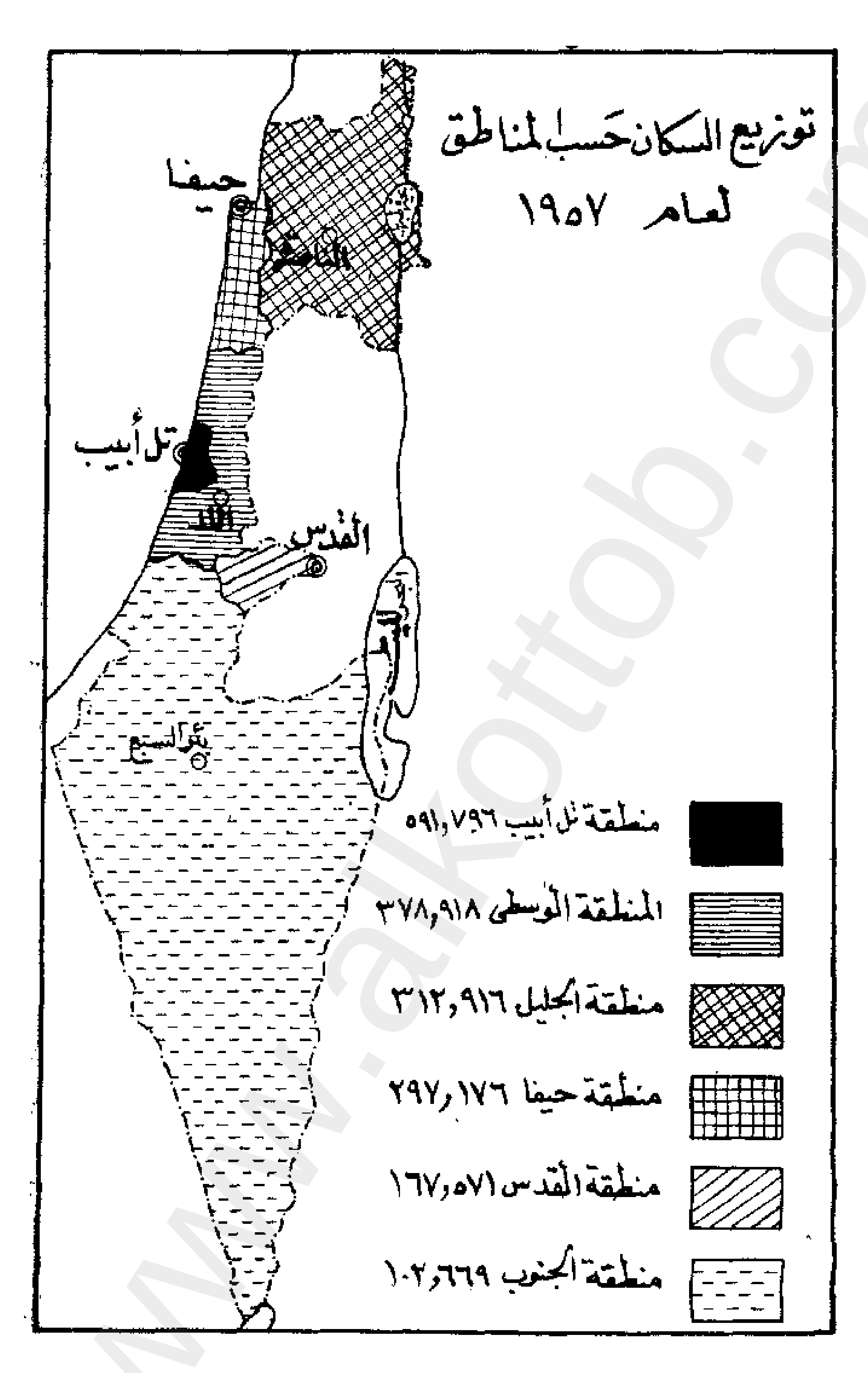
One of the major purpose of Mr. Johnston's mission will be to undertake discussions with certain of the Arab States and Israel, looking to the mutual development of the water resources of the Jordan River Valley on a regional basis for the benefit of all the people of the area.

In his conversations in the region, Mr. Johnston will make known the concern felt by the Government of the United States over the continuation of Near Eastern tensions and express our willingness to assist in every practicable way in reducing the areas of controversy. He will indicate the importance which the United States Government attaches to a regional approach to the development of natural resource. Such an approach holds a promise of extensive economic improvement in the countries concerned through the development of much needed irrigation and hydroelectric power and through the creation of an economic base on the land for a substantial proportion of the Arab refugees.

It is my conviction that acceptance of comprehensive plan for the development of the Jordan Valley would contribute greatly to stability in the Near East and to general economic progress of the region. I have asked Mr. Johnston to explain the position to the states concerned, seek their cooperation, and help them through whatever means he finds advisable.

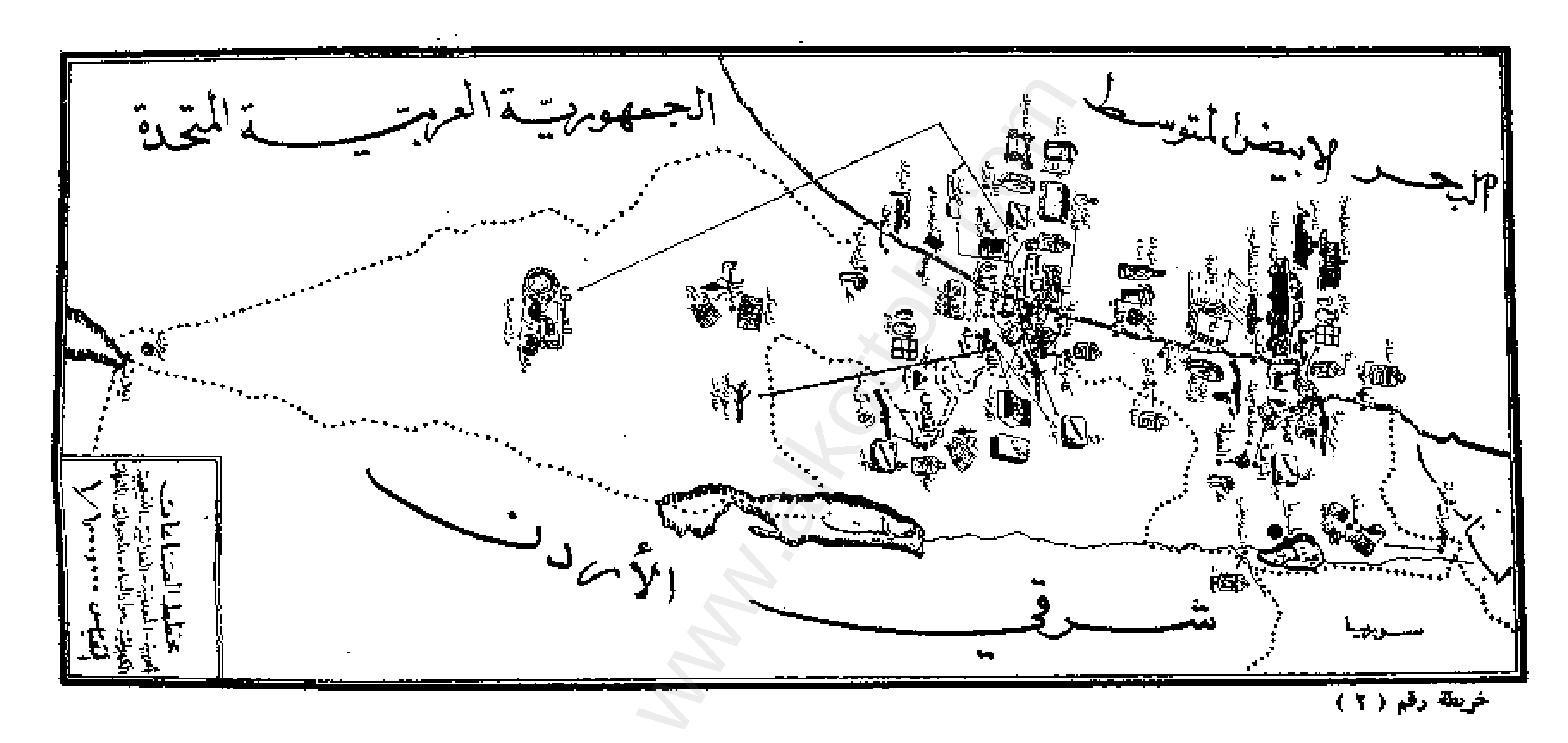
Mr. Johnston left the United States on October 14, following conversations with me, the Secretary of State, the Director of the Foreign Operations Administration, and other officials.




توزيع السكان حسب المناطق
لعام ١٩٥٧
حيفا
تل أبيب
القدس
بئر السبع
منطقة تل أبيب ٥٩١,٧٩٦
المنطقة الوسطى ٣٧٨,٩١٨
منطقة الجليل ٣١٢,٩١٦
منطقة حيفا ٢٩٧,١٧٦
منطقة القدس ١٦٧,٥٧١
منطقة الجنوب ١٠٢,٦٦٩

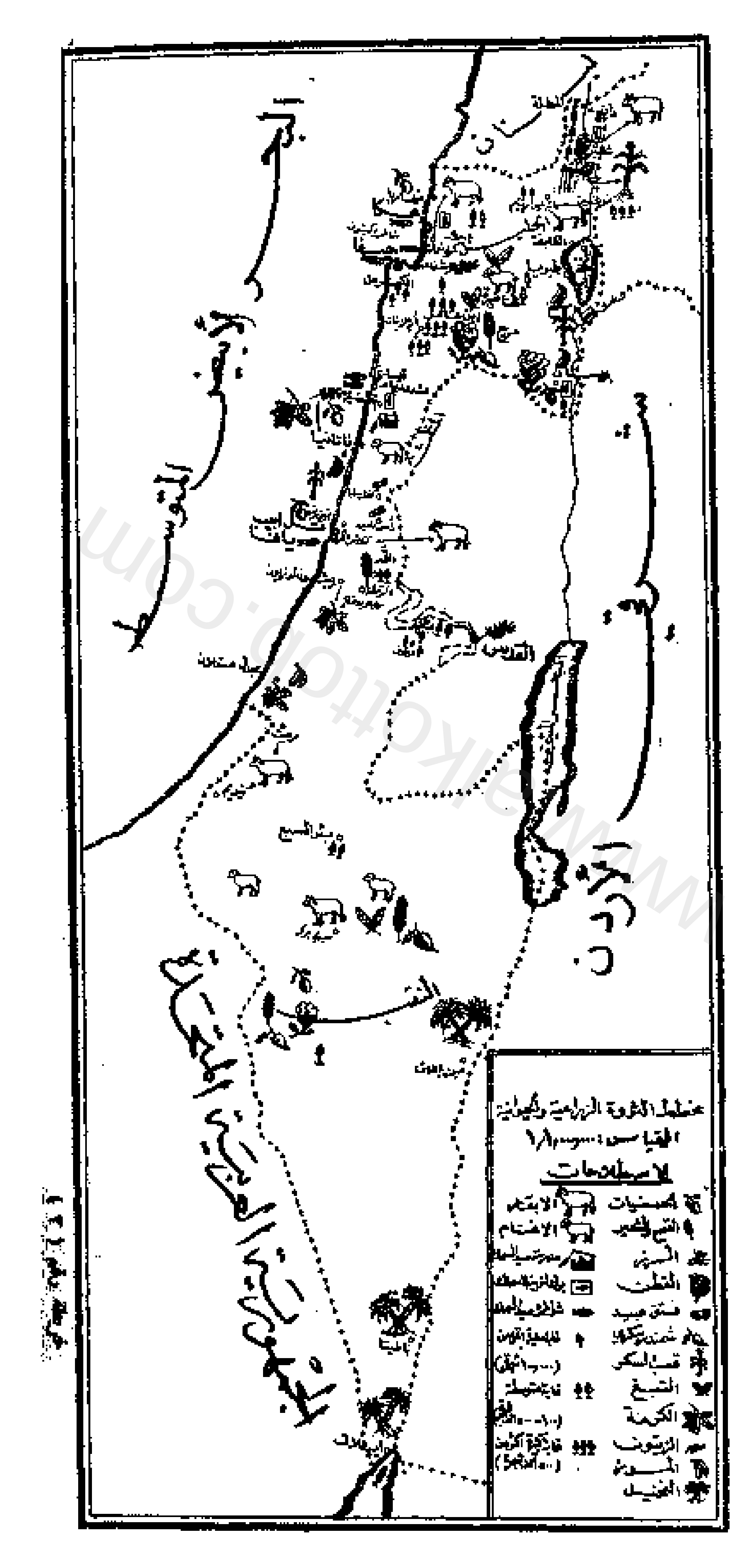
خريطة رقم (١)



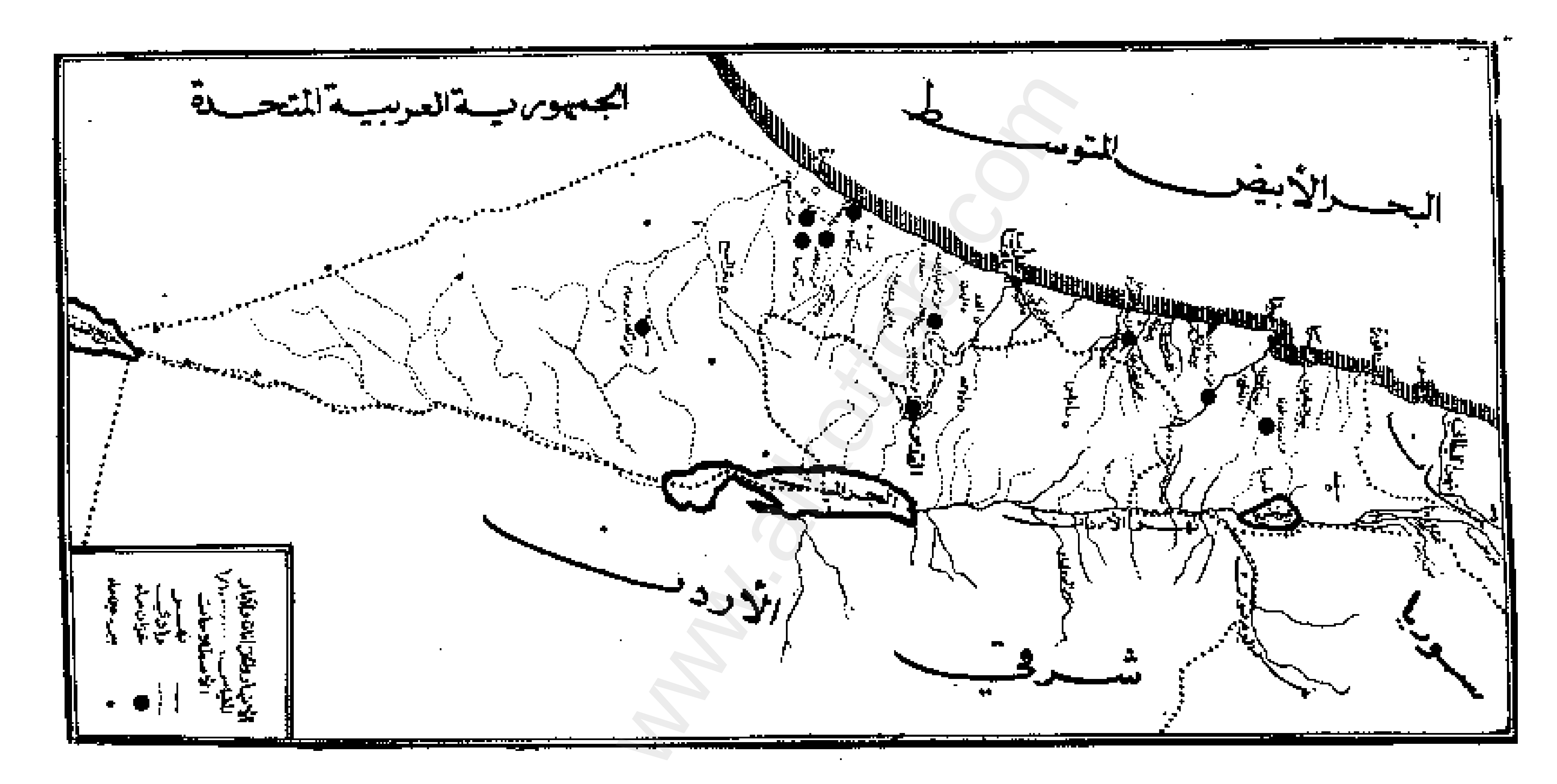

الجمهورية العربية المتحدة
البحر الابيض المتوسط
الأردن
شرقي
سوريا

خريطة رقم (٢)

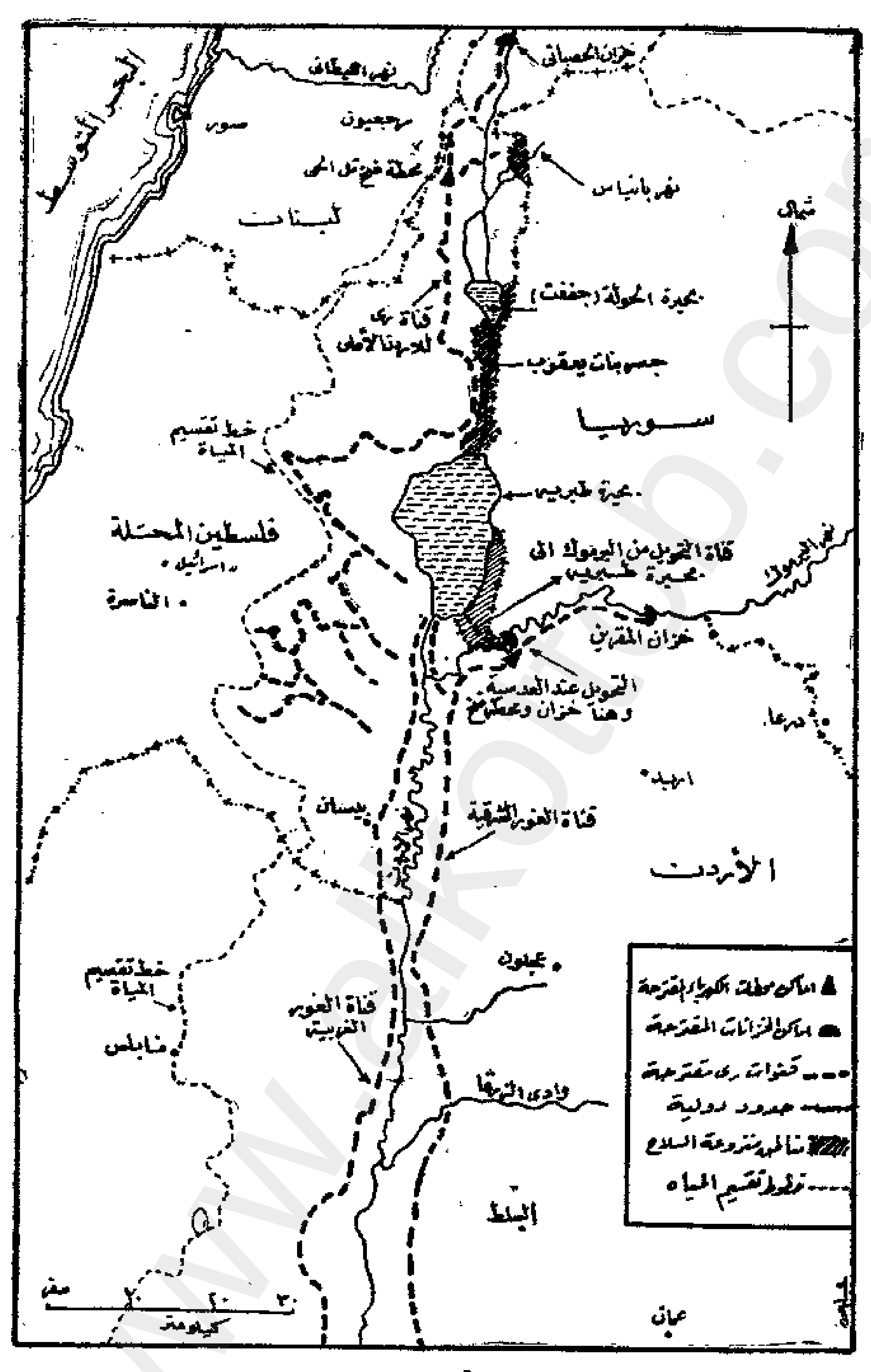



البحر الأبيض المتوسط
الأردن
مخطط الثروة الزراعية والحيوانية
الاصطلاحات
الحمضيات
الأبقار
القمح والشعير
الأغنام
السمسم
قصب السكر
التبغ
الكرمة
الزيتون
الموز
النخيل




الجمهورية العربية المتحدة
البحر الأبيض المتوسط
الأردن
شرقي
سوريا

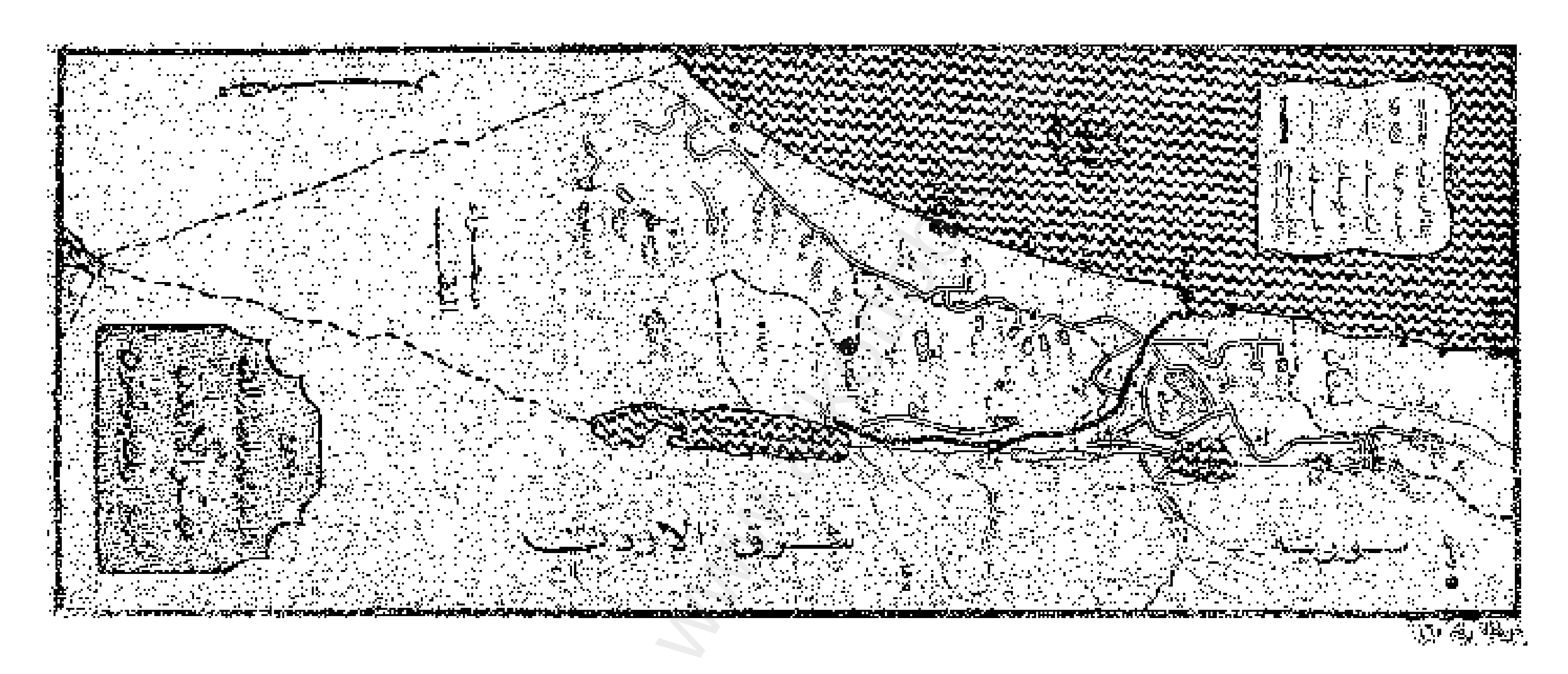




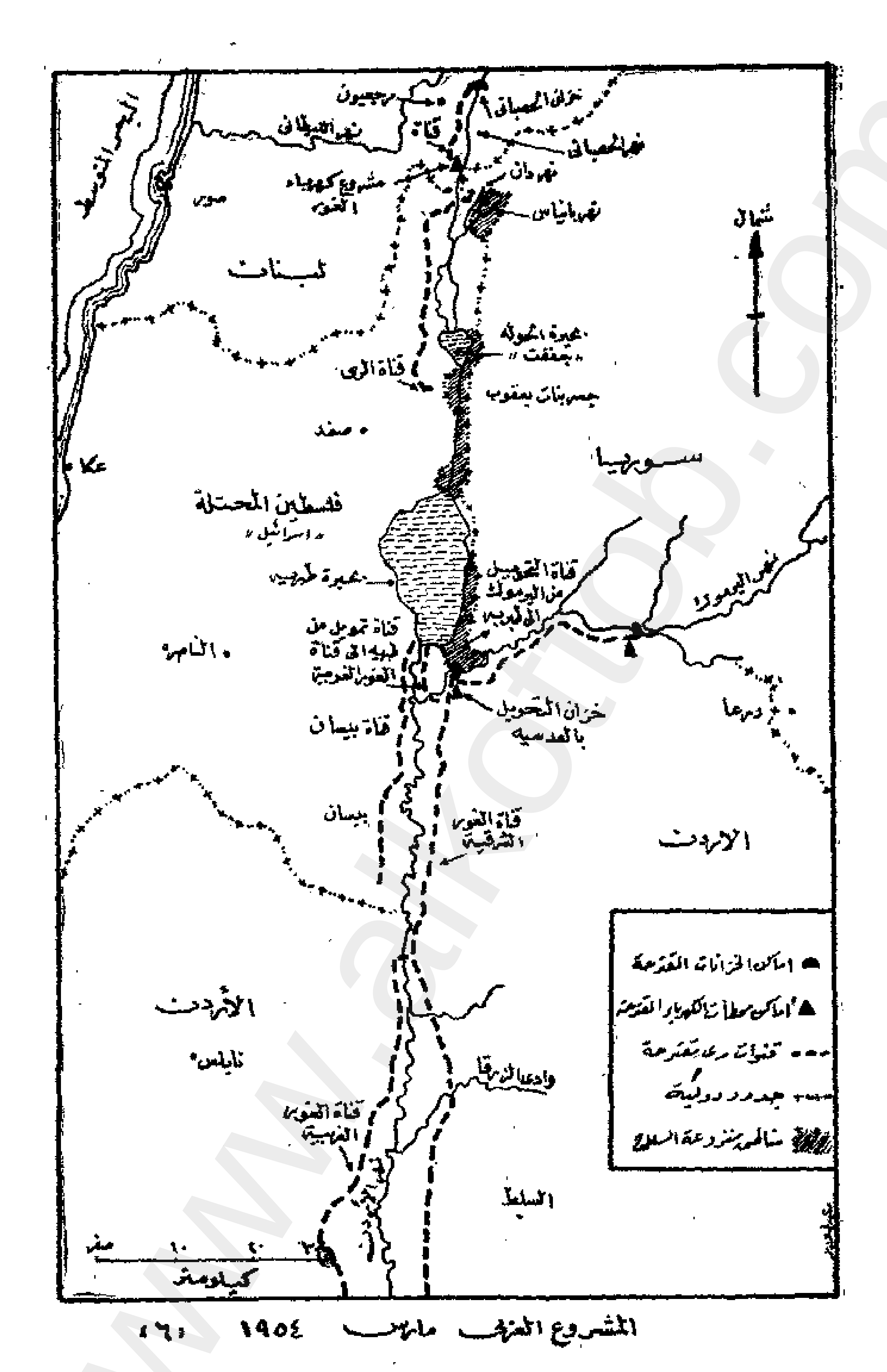
مشروع هيئة وادي تنسي (٨ ـ ٧ ـ ٣) ١٩٥٣ ـ٥ـ

خريطة رقم (٥)





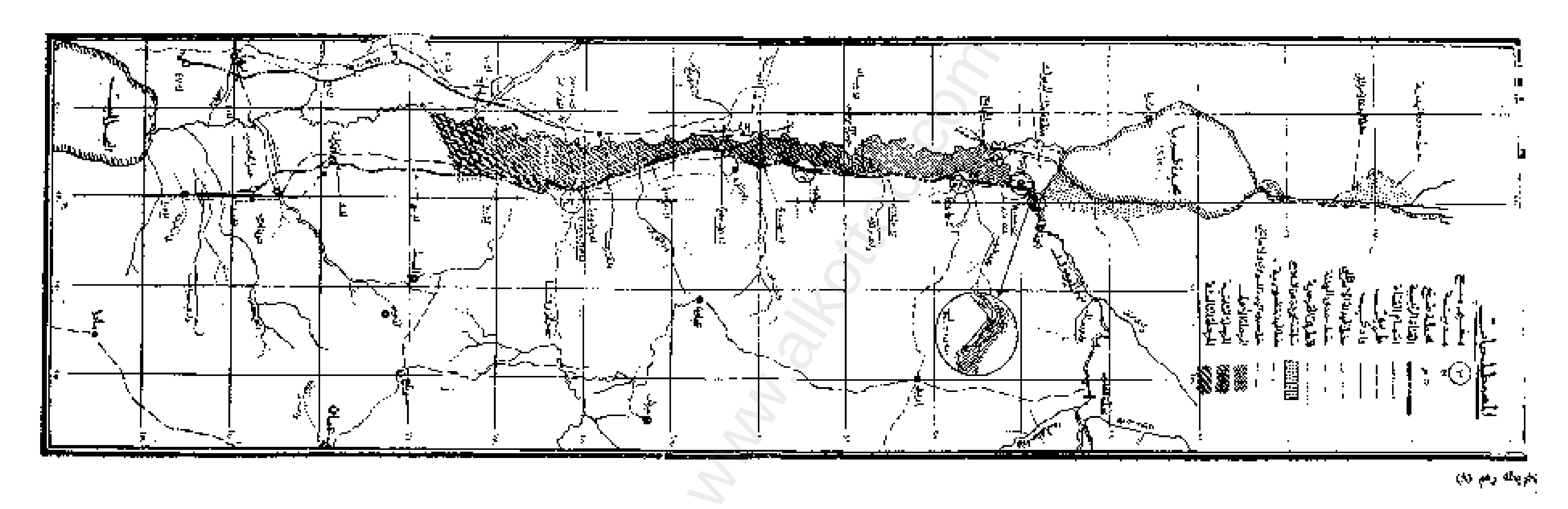




المشروع العربي مارس ١٩٥٤ (٦)

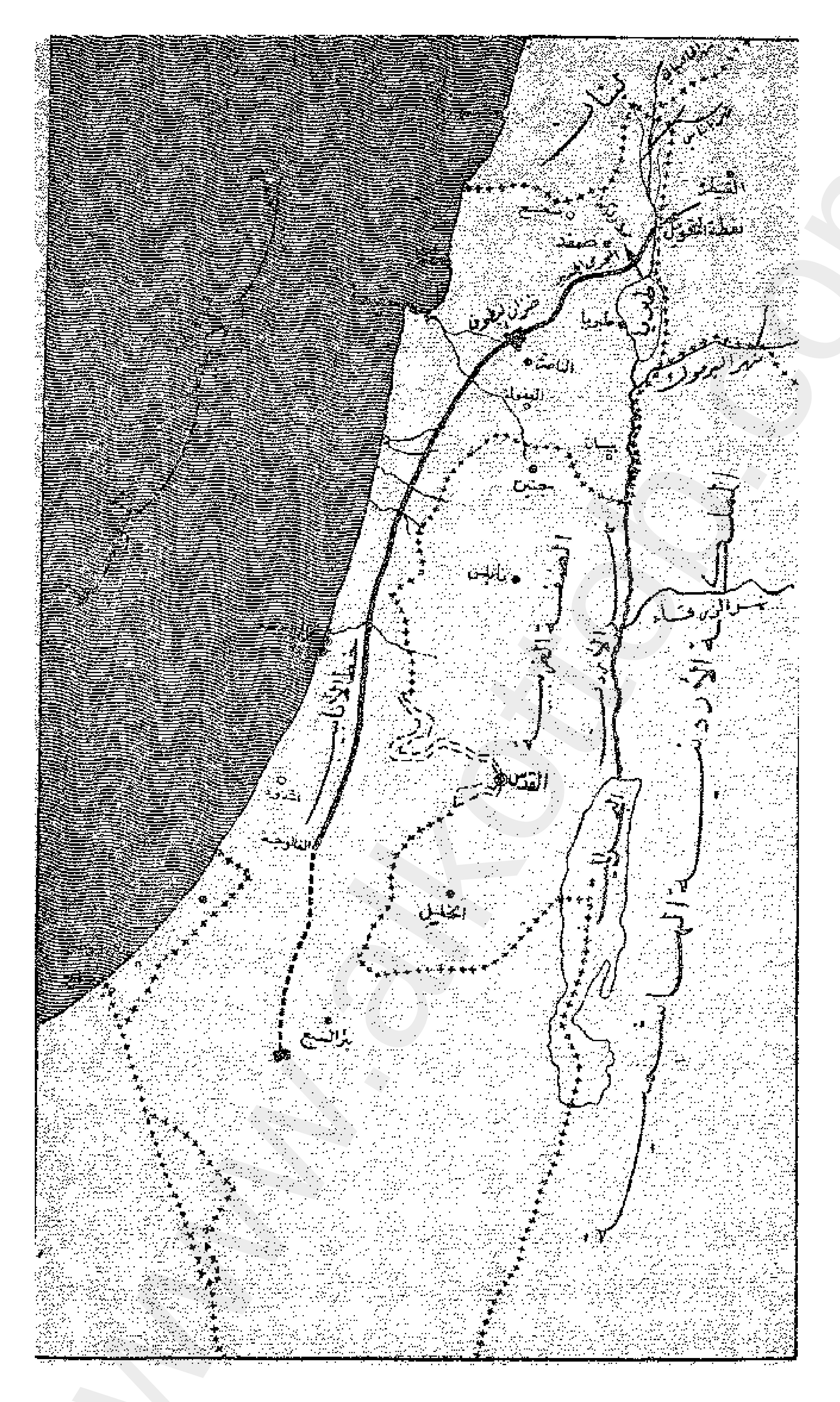
خريطة رقم (٧)





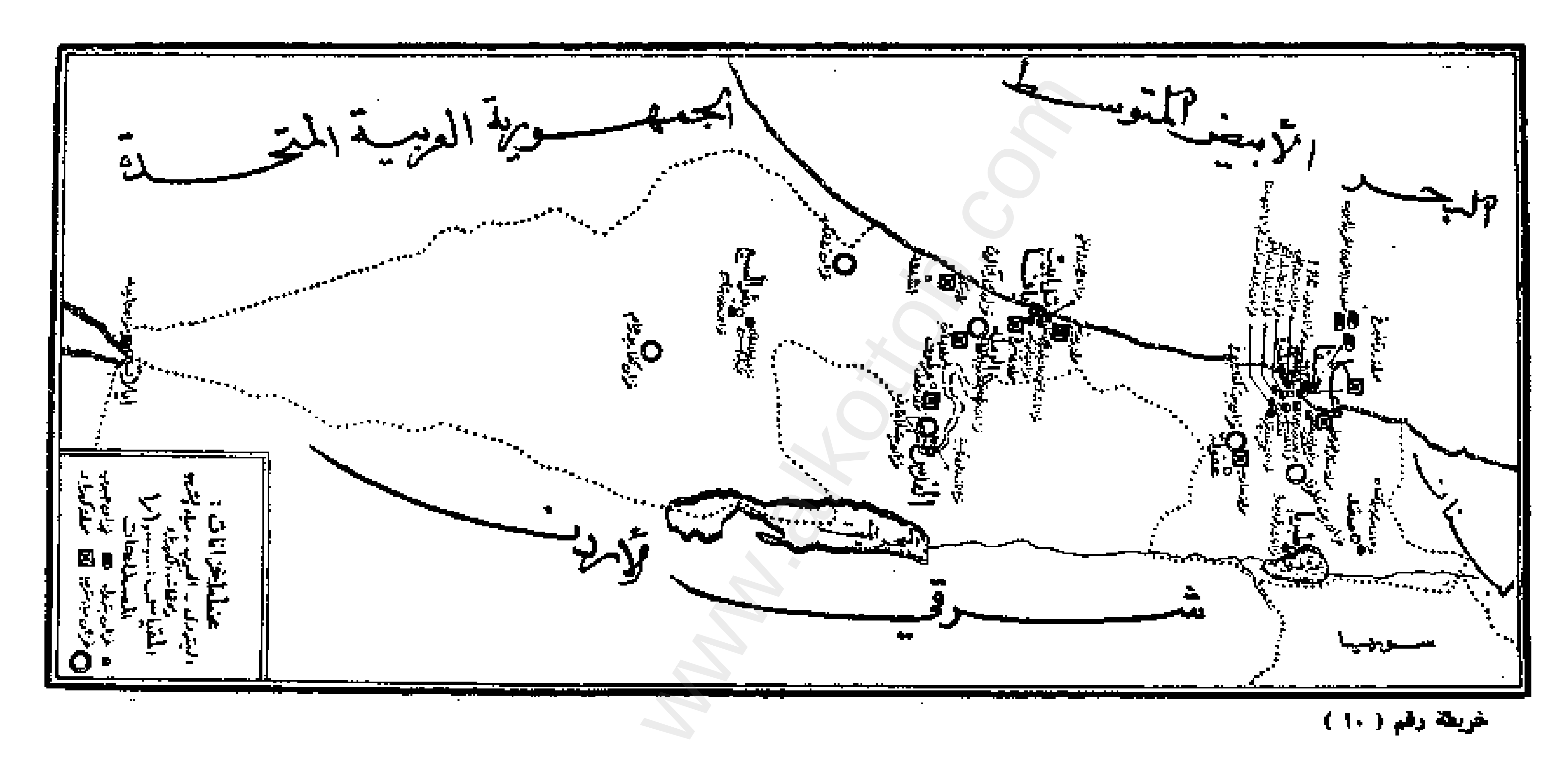
خريطة رقم (٧)




صفد
طبريا
الناصرة
العفولة
بيسان
جنين
نابلس
القدس
الخليل
بئر السبع
نهر اليرموك

خريطة رقم (٩)





الجمهورية العربية المتحدة
البحر الأبيض المتوسط
الأردن
شرقي
سوريا

خريطة رقم (١٠)



فهرس

الموضوع	الصفحة

هيئة قناة السويس

السفن العابرة لأول مرة خلال شهر مارس عام ١٩٦٣

بلغ عدد السفن التى عبرت القناة لأول مرة خلال مارس الحالى ٥٦ سفينة منها ٤٣ سـفينة عبرت القنـاة من الشمال و ١٣ من الجنوب الى الشمال .

ومن بين تلك السفن ١٢ ناقلة تزيد الحمولة الكلية منها على ٢٠٠٠٠ طن وهى موضحة بالكشف التالى :

اسم السفينة	العلم	الحمولة الكلية طن	حمولة البضائع طن	اتجاه العبور
أوسيلا (ناقلة)	انجليزى	٣٢٨٩٠	فارغة	شمال/جنوب
جولف فن (ناقلة)	انجليزى	٢٧٥٠٧	فارغة	شمال/جنوب
أسويجو دفندر (ناقلة)	ليبيرى	٣١٦٧٨	٣٥٥٦٧	جنوب/شمال
بيرف أودل (ناقلة)	نرويجى	٣٢٩٩٨	فارغة	شمال/جنوب
داجهلد (ناقلة)	نرويجى	٢٦١٦١	فارغة	شمال/جنوب

جنسيات السفن التى عبرت القناة خلال شهر مارس عام ١٩٦٣ :

السفن التى عبرت القناة خلال مارس ١٩٦٣ ترفع أعلام ٤٢ جنسية مختلفة مقابل ٣٣ جنسية فى مارس الماضى ٠

وكان ترتيب الجنسيات العشر الاولى خلال الشهر الحالى :ـ

انجلترا ـ ليبيريا ـ النرويج ـ فرنسا ـ ايطاليا ـ هولندا ـ اليونان ـ بنما ـ ألمانيا ـ السويد ٠

بينما كان الترتيب فى مارس ١٩٦٢ كالآتى :ـ

انجلترا ـ ليبيريا ـ النرويج ـ فرنسا ـ ايطاليا ـ اليونان ـ هولندا ـ السويد ـ بنما ـ ألمانيا ٠

ومن بين الدول العشر الاولى التى عبرت سفنها القناة خلال الشهر الحالى زادت الحمولة الصافية لثمان من هذه الدول على مثيلاتها العابرة فى مارس ١٩٦٢ بالنسب الآتية :

انجلترا ٢ر٪ ـ ليبيريا ٣٥٪ ـ النرويج ٢٢٪ ـ فرنسا ٤٪ ـ ايطاليا ٧٪ ـ هولندا ٦٪ ـ بنما ١٧٪ ـ ألمانيا ١٦٪ ٠

بينما نقصت بالنسبة لليونان بمقدار ٣ر٪ والسويد ٢١٪ ٠

الدار القومية للطباعة والنشر

فرع الساحل



الدار القومية للطباعة والنشر

